

الأداب

AL ADAB 2003

العدد ١٠/٩ أيلول (سبتمبر) - تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٣ - السنة ٥١
Al-Adab vol. 51 # 9-10/2003

www.adabmag.com

الجزور الأصلية للإرهاب • الاحتلال الإسرائيلي والأميركي: الشبه والاختلاف • حوار مع روائي تونسي

ملف الرقابة العربية (٣)

المغرب في الرقابة



روايت

دروب و غبار



جناب جاسم حلاوي

دار الآداب



دَعِ المَزَاحَ جانِباً... يا رفيق!

بُشِّرْ إلى كُلِّ أنصار اليسار والتقدم في العالم.

بشري إلى البائسين والفقراء والغنطين، وبخاصة في الوطن العربي والعالم الثالث.

لقد انتصرت الشيوعية في العراق.

وأيّن تحديداً؟ أو أين... فقط؟

في الثقافة.

الله أكبر، وليخسر الحاسنون!

فلقد عُيِّنَ شيوعيٌّ وزيراً للثقافة في جمهورية العراق اُخِرُّ. وهذه سابقة مجيدة في التاريخ، المعاصر على الأقل. ففي حين تراجعت غالبية الحركات القومية والتقدمية واليسارية عبر العالم، ففزت الشيوعية العراقية إلى سُدّة السلطة، ومن أبهى أبوابها: الثقافة.

لكنّ المفارقة العظمى ليست هنا يا حبيبي، بل أن يتمّ ذلك بفضل قوات التحرير الأميركية التي ليست مغرومة بالشيوعية ولا بليتين ولا بالرقيق فهد نفسه.

فما عدا ممّا بدأ؟

على كلّ حال، نحن نريد أكل العنب لا قتل الناطور. ولهذا نرجو الرفيق وزير الثقافة في جمهورية العراق أن يبادر فوراً إلى إغراق السوق العراقية اُخِرَّةً بالكتب الماركسية والشيوعية. وإذا تملّز ذلك فليُطلب من القوات الحليفة أن تؤمّن للسوق العراقية، ومن السوق الأميركية أو البريطانية تحديداً، أربعة كُتب، بعضها مترجم إلى العربية ومنتشر في أسواق مجاورة للعراق:

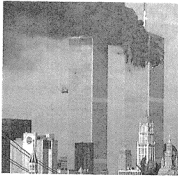
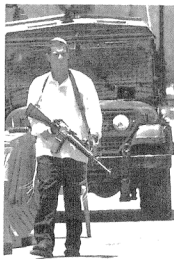
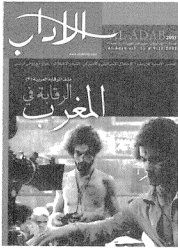
١ - كتاب هاوَرْد زِن، تاريخ الشعوب من وجهة نظر الولايات المتحدة (صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٨٠، والرابعة عام ١٩٩٩). وهو كتاب من ٧٠٣ صفحات يتحدّث فيه كاتبه الأستاذ الجامعي منذ أكثر من ثلاثة عقود عن المعاملة الممتازة التي تلقّاها الأميركيون الأصليون (الهِنود الحمر)، والأميريكيون الأفارقة، والأميريكيون اللاتينيون، والأميريكيون الفقراء عامة، واليابانيون، والعرب، والأفارقة... منذ تأسيس الولايات المتحدة عام ١٤٩٢ إلى مطلع قرننا الجديد.

٢ - كتاب نوم تشومسكي، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة (صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٩٩، وتُرجم إلى العربية). وهذا كتاب يفصّل في الدوافع الأميركية والناشئة النبيلة وراء قصف يوغوسلافيا، رغم علم القاصفين بأنّ فعلهم سيستبّب في خروج الكوسوفيين من بيوتهم. كما يسرّد قصة تحالف النظام العراقيّ البائد مع الدول المتنوّرة أثناء قصف الأكراد بالغازات السامة وقتل المنشقّين العراقيين.

٣ - كتاب ويليام بلوم، الدولة المارقة (صدرت طبعة منقّحة عام ٢٠٠٢، وتُرجم إلى العربية منذ بضعة شهور). مؤلّف هذا الكتاب عمل في وزارة الخارجية الأميركية حتى عام ١٩٦٧، ثم غادرها بسبب اعتراضه على أعمال بلاده الإنسانية العظيمة في فيتنام. والكتاب يتوسّع في تاريخ الولايات المتحدة الحديث، ويخصّص عشرات الصفحات للحديث عن التزامها الثابت بحقوق الإنسان وبالوثائق الدولية كافة... ومن هنا، طبعا، تسميتها بحسب عنوان الكتاب، به الدولة المارقة. (التمتص ٩٦)

لبنان ٥٠٠٠ ل.ل. - سوريا ١٠٠ ل.س. - مصر ٧ جنيهات - المغرب ٣٠ درهماً - تونس ٣٠٠٠
مليم - الأردن ٢٥٠٠ فلس - البحرين ٢٠٠٠ فلس - السعودية ٢٠ ريالاً - الكويت ١٥٠٠ فلس.

الفهرس



١	افتتاحية دع المزاج جانباً... يا رفيقاً..... سماح إدريس
٤	الأبحاث والمقالات الاحتلال الأمريكي للعراق والإسرائيلي لفلسطين ١٧، أوجه الشبه والاختلاف..... رانية المصري
١٠	الجنود الأصلية للإرهاب: عامنان على أحداث أيلول..... جورج حداد
٢١	دراسة أدبية رضوى عاشور تبث عالقاً متخيلاً بيلور الحقيقة..... يمنى العيد
١٨	قراءات الملف الماضي من الآراب ماذا لو سألوها فجأة، ما الذي فعلتموه بأناشيدنا؟..... إبراهيم نصر الله
٨٩	مناقشات الوثائق، ردود وملاحظات..... أحمد الخميسي، عادل سمارة، نجيب عوض، بسام شفيق أبو غزنا إبراهيم مكاي، مسعد عرييد
٢٧	حوار مع الروائي التونسي صلاح الدين بوجاه..... أجراه: ماجد السامرائي
٣٢	الملف ملف الرقابة العربية (٣): الرقابة في المغرب..... إعداد وتقديم: عبد الحق لبيض
٣٤	جريدة سريعة بالمشورات والأنشطة الثقافية المتنوعة والمراقبة..... ع.ل.
٤٣	الرقابة في زمن الانفتاح..... عبد العزيز كوكاس
٤٨	قراءة في المجلات المغربية المتنوعة خلال الثمانينيات..... عبد الحميد عقار
٥١	الرقابة الصحفية في المغرب: الصراع بين معسكرين..... عبد الرحيم أزوري
٥٢	الرقابة ومصادرة حق الصراع الحضاري..... عبد القادر الشاوي
٥٧	رقابة الصورة..... مصطفى السنائي
٦٠	السينما المغربية: شهادة على تجربة المصادرة..... عبد القادر لقطع
٦٥	حوار مع الكاتب عبد الصمد الحكير، لهذا أردنا منع لحظة ظلام..... أجراه: ع.ل.
٦٩	تأملات في مقدس الممارسة الثقافية وممنوعاتها بالمغرب..... عبد الحميد عقار
٧٣	رقابة بصيغة الجمع..... خنانة بلونة
٧٦	لن نرى العالم بأعينهم..... زهرة زيراوي
٧٨	قصص تفتح الظل..... ياسين عدنان
٨٠	قصة ذرع بشرية..... جانيت وينترسون
٨٤	أمي..... (ترجمة: هناء سليمان) نعمات البحيري
٨٦	صفحات من رواية مخطوطة امرأة الغائب..... مهدي عيسى الصقر

الاحتلالان الأميركي للعراق والإسرائيلي لفلسطين ٦٧

أوجه الشبه والاختلاف

. رانينة المصري *

«نحن لا نُخصّصهم. لا اعتبار لهم. ليسوا مهمين». ذلك كان جواب موظف في وزارة الدفاع الأميركية عن سؤال هيلين توماس «كم عراقياً قُتل في هذه الحرب؟»^(١) وكما في حالة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، قُتل عراقيون عند الحواجز الأميركية وداخل بيوتهم أثناء غارات ليلية شُنّت عليهم^(٢).

فرح فاضل، العراقية البالغة من العمر ثمانية عشر ربيعاً، قتلتها قنبلة قذفها جندي أميركي عبر نافذة بيتها. وأما مروان حسن فقد أطلق عليه الأميركيون النار وهو اعزل من السلاح حين كان يركض بحثاً عن أخيه: إذ توهمت قوات الاحتلال الأميركية أنّ هناك عناصر من فدائى صدام في المبنى.

والحكاية نفسها في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧. فقد قُتل ثائر صيوري، وهو في الحادية عشرة، حين طُرقت قوات الاحتلال الإسرائيلية مبنى سكنياً مؤلفاً من ثماني طبقات وأمطرته بالنييران، زاعمة أنّ عناصر مسلحة فلسطينية كانت تخبئ فيه^(٣).

يوماً بعد يوياً، بل إنّ الاحتلالين مترابطان أيضاً.

كيف يتشابه الاحتلالان؟

وجه الشبه الأبرز بينهما هو الاحتلال المادي نفسه: فثمة ١٤٠ ألف جندي أميركي (فضلاً عن ١١,٦٠٠ جندي بريطاني، وقوات معطرة أقل عدداً من بلدان أخرى) يحتلّون العراق؛ وهناك عشرات الآلاف من الجنود الإسرائيليين يحتلون الضفة وغزة (ناهيك عن الاحتلال الإسرائيلي لمواقع ارتفاعات الجولان السورية ومزارع شبيعا اللبنانية). (ملاحظة: لم تُكشف الحكومة الإسرائيلية عن العدد الحقيقي لقوات الاحتلال الإسرائيلية). وجميع القوات، من الطرفين، تأتي مع تجهيزاتها الكاملة ودباباتها ومروحياتها وجنودها المتأهبين بسهولة فائقة للضغط على الزناد.

• المولى العراقيون والمولى الفلسطينيون لا اعتبار لهم - بحسب المحتل. في العراق المحتل، كما في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، لا اعتبار للناس، وبخاصة لموتهم، في عين المحتلين.

جنود يمزقون الجدران بالرصاص، فيمزقون المباني ويقتلون العائلات بحثاً عن «الإرهابيين». جنود يُقبضون على الرجال لأسابيع بل ولشهور من دون الاتصاف بعائلاتهم، ومن دون تهم ولا محاكمة. عائلات ترقف طويلاً أمام الحواجز، أو تُنعت من العبور لوجود أسلاك شائكة أو عوائق إسمتية أو دبابات، فيُسجنون داخل مدنها نفسها. صحفيون يتعرضون للمضايقة، والتهديد، والقتل أيضاً. وسائل الإعلام الأميركية تتجاهل الأوتار... إلا أن يكونوا جنوداً، ملايين الناس يقتفرون إلى الخدمات الأساسية، والمستقبل يبدو أشدّ حلكاً. وفي الحالات جميعها يصف المحتلون العنف ضدّهم وكأنّه منفصل عن الاحتلال نفسه. وفي الحالات جميعها أيضاً يتّبع فاتورة الاحتلال للمواطنين الأميركيين من أموال ضرائبهم.

أما العراقي ما نتحدث عنه، أم الأراضي الفلسطينية المحتلة: يصعب التمييز. فالاحتلال الأميركي للعراق، والاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة، يبدوان أكثر تشابهاً

* كاتبة لبنانية. مديرة مركز الأبحاث التابع لمعهد الدراسات الجنوبية في كارولينا الشمالية (الولايات المتحدة).

١ - Helen Thomas, "Who's Counting the Dead in Iraq?" *Miami Herald*, September 5, 2003.

٢ - Peter Beaumont, "Farah tried to plead with the U.S. troops but she was killed anyway," *The Observer* (UK), September 7, 2003.

٣ - "Palestinian Committee on Human Rights, 'Hebron: Israeli military operation leaves one child dead and two wounded,' (PCHR), Report, September 9, 2003.



الدينون والمراسلون لا اعتبار لهم عند الجنود الإسرائيليين والأميركيين، ضحايا مجزرة جنين ٢٠٠٢، والشهيد طارق أيوب مراسل الجزيرة، في العراق

يُعتقلون، ويُستجوبون، ويُذبّون، ويُساء معاملةً في معتقلات سرية، وفي أماكن سرية، ولا يُسمح لهم برؤية محامين ولا بمراجعات قضائية ولا حتى بالاتصال بعائلاتهم.

في العراق الآن، مركزُ الاعتقال الأبرز هو في الطابق السفلي من المطار، وكان يُدعى صدام حسين أكثرُ السجون رعباً. لا يُسمح للزوّار بدخوله؛ وحدهم موظفو اللجنة الدولية للصليب الأحمر هم الذين يستطيعون زيارة المعتقلين، شرط ألا يُشغفوا عما رآوه.^(١)

وفي إسرائيل، هناك مركز رقم ١٣٩١، وهو قاعدة عسكرية سرية يُحتجز فيها عددٌ لا يُعرف من الفلسطينيين والمثمنين. في هذا الصدد كتبت «اللجنة العامة المناهضة للتعذيب» في رسالة مفتوحة إلى الحكومة الإسرائيلية ما يلي: «إنّ وضعاً يكون فيه الأشخاص محتجزين في موقع سرّي، وإنّ مكاناً لا تُشرف عليه السلطات المعنية ولا منظماتُ حقوق الإنسان ولا

وسائل إعلام أجنبية كثيرة. كما قُتلّت قوات الاحتلال، ويلايالا، مارن دانا حين أطلقت النارَ عليه ظانّةً - على ما زعمتُ - أنّ آلة تصويره قاذفةُ صواريخ.

وفي المناطق الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، ضُرب الصحفيون وهُتدوا وتعرّضوا للمضايقات والمنع؛ واستُهدفتُ مقرّاتُ الإعلام وهُتدّت، وصُوِّرتُ الآن البتّة.^(٢) وأطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النارَ على نزيه دروزه وجايمس ميلر فقتلتهما، وتمّ تجاهلُ مقتلهما كما حصل مع أيّوب وپيرتسيوك وكوسو ودانا.^(٣)

فإذا كان قتلُ الصحفيين (الذي هو في أحسن الأحوال ناجمٌ عن الإهمال) يرمّ دون عقاب، فكيف سيُشعر الصحفيون بالأمان؟ أم إنّ المحتلّين - إسرائيليين وأميركيين - يُطلقون عمداً مناحاً من الخوف من أجل منع وسائل الإعلام من تغطية انتهاكات المحتلّين لحقوق المدنيين؟

● لا محاكمات. لا تهم توقيفات فحسب، منات، بل آلاف من الرجال والغتياين،

وكما يتمّ تشجيع وسائل الإعلام الأميركية على إحصاء كلّ ضحية أميركية، تقوم هذه الوسائل نفسها بتجاهل الموتى المدنيين العراقيين «الذين لا يجري إحصاؤهم مثلاً لا يُعرف باسمائهم»^(٤) ويتجاهل الموتى المدنيين الفلسطينيين أيضاً الذين يُضرب ضلّفاً عن نكرهم ولا يُعتبر موتهم عنفاً.^(٥)

● والمراسلون لا اعتبار لهم أيضاً. ثم إنّ السياسة المتبعة حيال المراسلين في العراق المحتلّ والمناطق الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ هي: أطلق النارَ أولاً، ثم اسأل ثانياً. . . إنّ كان ثمة ضرورةٌ للسؤال أصلاً.

ففي العراق تعمّدتُ قوات الاحتلال الأميركية استهداف المراسلين، كما حصل حين أمرت وزارة الدفاع الأميركية بتنفيذ ١٠ ضربات ضدّ «وسائل إعلامية»^(٦) فقتلت طارق أيّوب في مكتب «الجزيرة» في بغداد، وهو مكتبٌ معروفٌ للجميع. وقُتل أيضاً تاراس پروتسيوك وخوسيه كوسو في فندق فلسطين، الذي هو مقرُّ

Peter Beaumont, op.cit. ١

Fairness & Accuracy in Reporting, "Palestine: Journalists Find 'Calm' When Only Palestinians Die," Media Advisory, August 22, 2003. ٢

Mark Forbes, "Dumb" bombs used to topple Saddam," The Age (Australia), June 3, 2003. ٣

International Press Institute, "IPI Releases Updated Report on Press Freedom Violations in Israeli/Palestinian Conflict," June 13, 2003. ٤

Reporters Without Borders, "Israeli army's attitude: Regret, but no real enquiries and certainly no one punished," July 30, 2003. ٥

Sarah Smiles, "Status of detainees remains unclear," Baghdad Bulletin, June 24, 2003. ٦

الحاكم ولا يُسمح للمحامين الذين يمثلون المحتجزين بالدخول، إن ذلك كله أمرٌ خبرته من الأنظمة الديكتاتورية حيث يُخفى المستبذون الجبابرة خصوصهم في معسكرات اعتقال مجهولة^(١) وهو أيضاً ما خيبرته من قوات الاحتلال التي تنقح بخطاب «التحرير» و«الأم».

● والناس يعانون. البطالة المنتشرة (التي تصل إلى ٦٠٪ من مجموع القوة العاملة في العراق والمناطق الفلسطينية المحتلة عام ٢٠٠٧)، وقلة المياه النظيفة، وصعوبة الوصول إلى المستشفيات، والنقص في المواد الأساسية كالطعام والدواء، وعشُر التنقل ما بين المدن والجزر... كل هذه الأمور، وكثير غيرها، هي من التبعات المباشرة للاحتلال في كل من العراق والأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٧.

وفي الوقت ذاته يُنظر إلى المقاومة الفلسطينية والعراقية بوصفها «إرهاباً»، وإلى المحتلّين أنفسهم بوصفهم ضحايا.

وفي الوقت ذاته أيضاً يواصل المحتلون خلق «مقائع على الأرض»- فسيبني الإسرائيليون مستوطنات يهودية صرفة وحائطاً عسكرياً عازلاً، ويشقون الأرض

ومصادر المياه من الفلسطينيين. وتبني الإدارة الأميركية نظاماً جديداً في العراق - قوانين جديدة، مصرفاً جديداً، عقوداً جديدة - من أجل خصخصة الموارد العراقية، خالقةً بذلك حاجزاً اقتصادياً بين العراقيين ووطنهم^(٢).

وفي الاحتلالين معاً يقوم دافعوا الضرائب الأميركيون بتغطية الأكلاف: فبدفوعون ٦,٣ بليون دولار سنوياً لتمويل الاحتلال الإسرائيلي^(٣)، وأكثر من ٧٣ بليون دولار - حتى الآن - لتمويل الاحتلال الأميركي. بل إن بوش طلب من الكونغرس السماح له بصرف ٨٧ بليون دولار إضافية على الأمور الحربية.

مشاهد من داخل الإمبراطورية

● لا أرباح من دون أكلاف. كلاً الاحتلالين يُترك أثره في الخطط التنموية المستقبلية للمحتلّ. ففي حالة الولايات المتحدة ستكون للسيطرة على هذه الرقعة الواسعة تبعات هامة على الإمبراطورية الأميركية. ومنذ عام ١٩٤٥ والولايات المتحدة في سباق للسيطرة على موارد العالم قبل أن يسيطر عليها الإمبرياليون الآخرون -

وكُلهم يسعون إلى إحكام هيمنتهم الكاملة عبر منع الشعوب الأصلية من التصرف بمواردها. ويكون هذا غالباً عبر استخدام وسائل «التحجيد» العنيف.

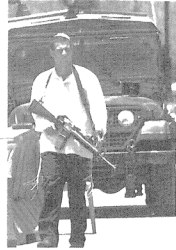
إن السيطرة الأميركية على العراق ستشكل رافعة للولايات المتحدة في سياقها مع اللاعبين العالميين الآخرين - أي الصين وروسيا وأوروبا - للتحكم بالأرض والنفط والمكاسب الجيوسياسية. كما إن الولايات المتحدة بعد احتلالها لأفغانستان والعراق قد ضاعفت من قوة ضغطها على إيران وسوريا، وقوّت من تأثيرها في المنطقة بأسرها.

غير أن وجود خطة (أميركية على هذا النحو لا يعني ضمان تحقيقها الفعلي) فيسبب الأكلاف المالية المتزايدة (التي قد تصل إلى ١٦٠ بليون دولار إن حصل بوش على مطالبته)، ويسبب الخسارة المتزايدة في أرواح الجنود الأميركيين نتيجة للاختلال، وكل ذلك في خضم بطالة داخلية (أميركية) متفاقمة وتقليص في الميزانية الأميركية المخصصة للامور الداخلية، فقد يُنفع احتلال العراق بوش إلى خسارة الانتخابات الرئاسية القادمة في أدنى تقدير، وقد

١ - Letter from the Public Committee Against Torture to the Israeli Government, September 4, 2003.

٢ - رانية المصري، «إعادة بناء أمّ نقض البناء» مجلة الأرباب ٨/٧، ٢٠٠٢، <http://www.adabmag.com/Issue%207-8-2003/p.8.htm>; Campaign to Stop the War Profiteers and End the Corporate Invasion of Iraq, Institute for Southern Studies, www.southernstudies.org

٣ - SUSTAIN (Stop U.S. Tax-Funded Aid to Israel Now!). www.sustaincampaign.org



الغالبية تدفع لتزويح الأقلية المستوطنين الإسرائيليين وشركات السلاح الأميركية

الإسرائيليون. فعلاً، وبحسب تقرير منظمة «السلام الآن» الإسرائيلية عام ٢٠٠٢، يقل عن ٥٢٣,٦ مليون دولار للمستوطنين (الذين يشكلون ٢,٩٪ فقط من كل سكان إسرائيل) والمستوطنات، منها ٤٤٠,٥ مليون دولار على الأقل مكرسة لمصاريف فائضة ما كانت ستُصرف لو لم توجد المستوطنات. وهذه الأرقام لا تعبر إلا بشكل جزئي عن الأموال المخصصة للمستوطنين. وبصورة أكثر تحديداً، يتلقى المستوطنون الإسرائيليون فوائد عبر الإسكان المدعوم الذي ما كانوا سيحصلون عليه من تلقاء أنفسهم. وبحسب «المؤسسة من أجل السلام في الشرق الأوسط» (٣)، فقد صنفت أكثر المستوطنات كـ «مناطق ذات أولوية قومية - أ» وهذا يُتيح لها أسخى المساعدات، أو كـ «مناطق ذات أولوية قومية - ب» ويوجبها تحصيل هذه المناطق على مساعدات أقل، وتقتصرن لتحت الحوافز التي تطبق على مستوطنات الأولوية القومية ١ والأولوية القومية ب ما يلي: إعانات لبناء المساكن (٥٧٠,٠ دولار إلى ٨١٠٠ دولار هبة عن كل مسكن إضافة إلى قروض ميسرة: ٧٥٪ - ١٠٠٪ إعانات لإيفاء ائلاف التنمية) وللتدريب (٩٠٪ إعانات لروضات الأطفال)، والمعلمين (٧٥٪ إعانات لاقساط

● الغالبية تدفع لتزويح الأقلية. من المستفيدين الكبار من احتلال العراق والأراضي الفلسطينية عام ٦٧ الشركات العسكرية الأميركية والمصانع التي تُدعمها. فممنذ عام ١٩٩٥ اشترت إسرائيل ما قيمته ٨,٧٤٠,٩٢٢,٤٢٧ دولار من الأسلحة من الولايات المتحدة. كما حُصصت ٤,٥٩٥,٣٥٠,٠٠٠ دولار إضافية لبيع أسلحة إلى إسرائيل. وبالإجمال فإنّ للجمع الصناعي الحربي الأمريكي كسب، خلال السنوات الثماني الأخيرة وحدها، أكثر من ١٣ بليون دولار نتيجة العقود والمبيعات إلى إسرائيل (٣) أما الـ ٧٣ بليون دولار التي صرفتها الولايات المتحدة على حربها في العراق، والـ ٨٧ بليوناً التي يُكَلِّبها بوش إضافياً، فسُتقسّم أساساً بين دعم للقوات المسلحة الأميركية وإعطاء ملايين الدولارات أرباحاً مباشرة إلى الشركات الأميركية من أجل إعادة بناء مرموقة للعراق.

ولكن ماذا يجني الناس في إسرائيل والولايات المتحدة، إذا وضعنا الشركات جانباً؟ من يستفيد في البلدين من احتلال أراضي الآخرين؟

بالنسبة إلى الإسرائيليين، يتلقى المستوطنون معونات أكبر، وبشكل غير متوازن، مما يتلقاه بقية السكان

يُضعف الإمبراطورية الأميركية في أقصى تقدير بما يُؤفد توسّعها بل ويقلصه.

والأمر مماثل في حالة إسرائيل. فاحتلال الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ قَرَّبَ الكيان الصهيوني من حلمه بإنشاء إسرائيل الكبرى ومن إعلاء شأنه كقوة إقليمية عظمى؛ غير أنّ تحقيق مثل هذه الخطط ليس سهلاً. وشمة أصوات داخل البنية الصهيونية تُدّعي بأنّ احتلال الأراضي الفلسطينية يُكَلِّف ثمناً داخلياً باهظاً. وما إنّ أفراهام بورغ، رئيس الكنيست الإسرائيلي بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٣ والرئيس السابق لـ «الوكالة اليهودية من أجل إسرائيل»، يقول في واحدة من افتتاحياته الواسعة التداول إنّ إسرائيل اليوم تجلس على «سيقالة من الفساد، وعلى أسس من القمع والظلم». وتحدث بورغ عن خيارين فقط: إمّا إسرائيل الكبرى، وإمّا الديمقراطية، لا الاثنان معاً (١). ليس بإمكان الاحتلال، إذن، أن يستمرّ ما دون استنزاف المحتلّين استنزافاً كبيراً على الصعيدين المالي والبشري. وعلى المدى الطويل فإنّ كلا الاحتلالين لا يُمكن أن يستمرّ من دون تحوّل داخلي كبير للمحتلّين أنفسهم.

١ - Avraham Burg, "A Failed Israeli Society is Collapsing," *International Herald Tribune*, September 6, 2003.

٢ - "Arming the Occupation," Report by the Institute for Southern Studies, May 2003. rania@southernstudies.org

٣ - <http://www.fmep.org/1197.html#settlements>

الدراسات العليا): ٨٠٪ إعانات لاستئجار البيوت، وللعمال الاجتماعيين (٧٥ - ١٠٠٪ إعانات للتقنيات)، ٥٠ - ١٠٪ تخفيضات على شرائب الدخل، ٣٥ - ٤٠٪ إعانات لإلغاء أكلاف الخيم الزراعية المخصصة للفخار والزهور.

وبالنظر إلى الأزمة الاقتصادية التي تعيشها إسرائيل منذ سنوات، فإن لهذا البذخ على قسم صغير من السكان الإسرائيلييين (الا وهم المستوطنون)، حتى في رأي الإسرائيليين «في التيار السائد»، تبعات قاسية على بقية السكان الإسرائيليين... ناهيك عن تبعاتها على الفلسطينيين، وهي أسوأ بلا حدود طبعاً.

أما في الحالة الأميركية فيمكن القول إن أحدًا من الفقراء لا يستفيد من الاحتلال الأميركي للعراق. كما أن الطبقات الوسطى والفقيرة هي التي تُدفع أساساً فاتورة الاحتلال من جيوبها، بل ومن أرواحها أيضاً. وفي حين تزداد الميزانية الحكومية المخصصة للحرب وللأعمال العسكرية، تعاني هذه الميزانية أزمات مالية كارثية. ويتم تقليص الخدمات الاجتماعية والسياسية في الأمور التربوية والصحية. والمتضررون الأكبر: أصحاب الدخل المنخفض، والمثليون (أي الأفارقة

الأميركيون، والأميركيون الأصليون أو ما يسمى بالهنود الحمر، والأميركيون من وسط أميركا ومن أميركا الجنوبية).

وحتى داخل الجيش الأميركي نفسه، فإن أصحاب الدخل المنخفض والمثليين هم الذين يُدفعون الثمن. فالحق أن الزيادة في الموازنة العسكرية، والزيادة في المصاريف على الحرب في العراق، لم تُترجمًا زيادة في الصرف على الجنود عند خطوط المواجهة أو على المحاربين الذين عادوا إلى أوطانهم من ساحة الحرب. علاوة على أن القوات المسلحة الأميركية، برغم وصفها بأنها جيش من «المثليين»، تكون الخدمة العسكرية غير إجبارية، تتكون على نحو غير متوازن من أصحاب الدخل المنخفض الذين ينخرطون في الجيش لعدم توفر وظائف أخرى أو فرص تعليمية، ويتكون من المثليين أيضاً. كما أن وزارة الدفاع، ولأول مرة في تاريخها، نعتت إلى أبعد من حد الفقراء على الالتحاق بالجيش. فهي اليوم تعمل بنشاط على انضمام مجموعة إثنية محددة إلى الجيش. تقول جريدة إنديبندينت البريطانية في هذا المجال إن «موظفين كباراً في وزارة الدفاع الأميركية حذروا الأميركيين من وسط أميركا وأميركا الجنوبية بأنهم أكثر مجموعة إثنية يشتر انضمامها إلى الجيش بوعود حسنة؛ ذلك

لأن أعدادهم تزداد بسرعة في الولايات المتحدة، ويُضمون مخزوناً كبيراً من الرجال ذوي الدخل المنخفض وفي عمر الجندي ولا يملكون إلا إمكانيات توظيفية وتعليمية ضئيلة أخرى. ثم إن جهود ضم الناس إلى الجيش امتدت إلى من لم يتجنسوا بعد، وكانت إدارة بوش قد بلغت هؤلاء أن بمقدورهم تقديم طلب للحصول على المواطنة في اليوم الذي يلتحقون فيه بالجيش، بدلاً من أن ينتظروا السنوات الخمس المحددة لتقديم الطلب عادة عقب حصولهم على البطاقة الخضراء. وحالياً هناك أكثر من ٢٧ ألفاً من غير المتجنسين، كلهم تقريباً من أميركا الجنوبية ووسطها، وقد سجلوا أسماءهم للانضمام إلى الجيش... (وهؤلاء) يقسمون الآن باختر أعمال القتال، وأعدادهم لا تناسب [والمجموعات الأخرى:»].^(١)

حين نقارن بين من يُدفعون بأرواحهم ضمن هذا الاحتلال لقاء معاشات زهيدة من جهة، ومن يستفيد من الاحتلال من جهة ثانية، ستكون النتيجة واضحة: الفقراء يُقتلون ويُقتلون لحسلة الأغنياء في الولايات المتحدة، فمثلاً «مدت هالبرتون، المرتبطة بنائب الرئيس الأميركي (لا غيره)، بأرباح تبلغ ٤٩٠ مليون دولار من أموال الضرائب عن عقير واحد قُدم لها ل «بناء العراق»»^(٢)

١ - Andrew Gumbel, "Pentagon targets Latinos and Mexicans to man the front lines in war on terror," *The Independent* (UK), September 10, 2003.

٢ - www.southernstudies.org/campaignpage.asp



الاحتلال الأميركيّ كولونياليّ من طراز قديم، وأما الاحتلال الإسرائيليّ فيعود إلى حلم خلق وطن لليهود وجدهم

أوجه الاختلاف بين الاحتلالين

ولكنّ برغم أوجه الشبه العديدة بين الاحتلالين تبقى هناك بعض الاختلافات الهامة.

• خلاف في تصوير الاحتلالين داخل الولايات المتحدة، فمع أنّ الصحافة السائدة في الولايات المتحدة تصوّر المحتلين الأميركيين والإسرائيليين ضحايا للقومية، وتصور المقاومة من عمل رجال غير عقلانيين ومتطرفين دينياً، فإنّ وسائل الإعلام الأميركية السائدة تسمّي الاحتلال الأميركيّ للعراق «احتلالاً»، ولكنّها لا تسمّي احتلال إسرائيل للضفة وغزة «احتلالاً»، فمن بين المقالات المنشورة في الصحافة الأميركية السائدة في الفترة الممتدة من ٢ أيلول (سبتمبر) إلى العاشر منه لعام ٢٠٠٣، فقط ٢٨٪ من المقالات التي تتحدّث عن قطاع غزة و١٦٪ من تلك التي تتحدّث عن الضفة الغربية استخدِمت كلمة «احتلال»، في حين أنّ ٩٣٪ من المقالات عن العراق استخدِمت تلك الكلمة.^(١)

فهل ستواصل الصحافة الأميركية وصف الاحتلال الأميركيّ للعراق بأنّه احتلال؟ أمّ عرض مبادرات سلام زائفة، إضافةً إلى مرور الزمن، سيغيّران من ذلك الوصف كما حدث في حالة فلسطين؟

• اختلاف في الهدف، على أنّ وجه الخلاف الأهمّ بين الاحتلالين هو في الهدف نفسه، فالاحتلال الأميركيّ للعراق هو احتلال كولونياليّ ومن طراز قديم؛ إفرض الاحتلال على السكان: غيّبر القوانين؛ شدّد من السيطرة الأجنبية على مواردهم؛ بدلّ مستقبلهم؛ شيّد بناهم التحتية بحيث تلائم المصالح الأجنبية لا الوطنية؛ عبّ حكومةً وارسم خططاً لقيادة في المستقبل تعمّق الشروع بين الناس؛ ثم أرحل عن البلاد، مخلّفاً قواعد عسكريةً متناثرة واثاراً طويلة المدى.^(٢) هذا النوع من الاحتلال تكرر في العالم في السابق: من الاحتلالين الفرنسيّ والبريطانيّ للعالم العربيّ، إلى الاحتلال الأوروبية الكثيرة لأفريقيا، والاحتلال البريطانيّ للهند، وهلمجرًا.

أما في فلسطين المحتلة عام ٦٧، فالهدف مختلفٌ وأشدُّ هوأً، ذلك أنّ القواعد العسكرية الإسرائيلية والقوة العسكرية الإسرائيلية ليست مصمّمة فقط لاحتلال السكان الأصليين في حدّ ذاتها، بل مصمّمة أيضاً للرد والهدم والتفويت (من غينوا). فالحقّ أنّه لا يُمكن، ولا يجب، النظر إلى الاحتلال الإسرائيليّ لأراضي ٦٧ معزولاً عن تاريخه؛ وأساس علينا من أجل فهم

أهداف ما يجري حالياً أن نتذكّر هدف الحلم الصهيونيّ نفسه: ألا وهو خلق وطن لليهود، لهمّ وحدهم دون غيرهم، على أرض فلسطين.

ولعلّ مقارنة الاحتلال الإسرائيليّ لفلسطين بالاحتلال الأوروبيّ للأميركيّتين هي التي ستشكّل مقارنة أكمل بين أيّ احتلالين.

خلاصة

بغضّ النظر عن أوجه الشبه والخلاف بين الاحتلال الأميركيّ للعراق والاحتلال الإسرائيليّ لأراضي ٦٧، فإنّ كلا الاحتلالين يغذي وأحدهما الآخر ويدعمه. فاحتلال العراق – أو محاولة احتلاله حتى الآن – واحتلال الأراضي الفلسطينية لعام ٦٧ منذ ٣٦ عاماً يتّصمان خطط المحتلين الأميركيين والإسرائيليين من أجل المزيد من الهيمنة والإخضاع. وبغضّ النظر عن أوجه الشبه والخلاف بين الاحتلالين أيضاً، فإنّ المطالبين، واضعاً في الحالتين: إنهاء الاحتلالين، وإنهاء الطبيعة العنصرية التي تغذي هذه السياسات، وإنهاء الصمت الذي يمتكّك كثيرًا من الشعوب (عرباً وغير عرب) ويُسّخ هذه السياسات بالاستمرار.

كارولينا الشمالية

١ - اعتمدت على بحث سريع في لكسيس - نكس. شكرًا لجويس كرم على مساعدتها.

٢ - رانيا المصري، مصدر سابق.

الجدور الأصلية للإرهاب

عــامــان على أحداث ١١ أيلول

. جورج حــداد *

التي كان يجسدها المالكي وأحمد باشا الجزار وأضرارهم. وقد فشلت حملة نابوليون الشرقية في حينه، إلا أنها أسهمت في زعزعة نظام الاستبداد العثماني، الأمر الذي كان ولا يزال يضل الكثيرين حول الحقائق الأساسية للتعامل الإمبريالي الغربي مع الشرق. ولكن التاريخ يُثبت أن سياسة الغزو الاستعماري كانت دائماً تُؤدّي إلى شيء غير «التنوير» والتحرير...، وأنها كانت تؤسّس للسيطرة والنزاعات الدولية، وتؤسّس أيضاً لردّ الفعل التاريخي المتّصل في الثورات وحروب التحرير.

السؤال

من الطبيعي أن اهتمام العالم كلّ قد تركّز منذ البدء على محاولة معرفة الطرف الذي قام بجزيرة ١١ أيلول. وبعد مضي كلّ هذا الوقت منذ ذلك التاريخ، يبدو أن الأمر ليس بهذه البساطة، فإما أن الإدارة الأميركية لا تُعرف بعدّ العنوان النهائي الصحيح، وإما أنها تُعرف ولكنّها لا تقول كلّ ما تُعرف لاعتبارات تخصّ معرّكتها ضدّ «الأعداء الحقيقيين أو المفترضين» وإما أن العملية والتعمية عليها هما مظهر لصراع اميركي داخلي تُشترك (أو

وحرّكاً طالبان. وقامت الحرب على أفغانستان، واحتلّت إلى أجل غير مسمى بموجب هذه اللوائح وتحت عنوان «مكافحة الإرهاب». ثم بدأت تتوالى لوائح وتلميحات جديدة، لأطراف وبلدان جديدة، في مقدّمها ما سُمّي دول «محور الشر»: العراق (العربي) وإيران (الإسلامية) وكوريا الشمالية (الشيوعية). وقد تمت مهاجمة واحتلال العراق أيضاً تحت العنوان ذاته، أي «مكافحة الإرهاب»، الذي أعطى مدلولات جديدة، منها التخلص من أسلحة الدمار الشامل التي لم يتمّ بعدّ (أو لا يراد) «اكتشافها»، و«تحرير» العراق من نظامه الدكتاتوري السابق.

هذه السياسة الاستعمارية بشعارات تحريرية وتخليصية ليست شيئاً جديداً على التعامل الاستعماري الغربي مع الشرق. ففيما مضى جاء الصليبيون بحجة تخليص قبر السيد المسيح من «الكلّار الأتجاس»، بمن فيهم المسيحيون الشرقيين. كما قام نابوليون بغزو الشرق العربي، وجُشّم نفسه عانة لبس الجبّة والعمامة، كأبّ شيخ نجل، لأجل غاياته الاستعمارية، وتحت شعارات «التنوير» و«التحرير» من أنظمة الاستبداد الشرقي

لا تزال الولايات المتحدة الاميركية تعيش أجواء الصدمة التي تعرّضت لها تحت وقع مجزرة ١١ أيلول ٢٠٠١. وحسب الملحقين، فإنّ هذه العملية فاقت في «إرهابيتها» عملية إحقاق الاريضخاغ الألائني التي قام بها الهتريون عام ١٩٢٣ من أجل القضاء على الديمقراطية وإحكام قبضتهم على ألمانيا تمهيداً للحرب. كما فاقت في «غدريتها» وعدر ضحاياها البشرية الهجوم الياباني المفاجئ الذي حلّم الأسطول الأميركي في بيرل هاربور سنة ١٩٤١ وكان سبباً مباشراً لدفع الولايات المتحدة إلى الاشتراك في الحرب العالمية الثانية.

تتقاطع في هذه المجزرة عدّة أبعاد مرتبطة، يمكن تلخيصها في بعضين أساسيين هما: البعد العرلاني المركّب، المتمثّل في الأهداف والتناجج والبعد الأشمل والأخطر، أي البعد الإنساني - الأخلاقي.

الذرائعية

غداة وقوع المجزرة، أصدرت الإدارة الأميركية فوراً بعض اللوائح الاتهامية الجاهزة أو شبه الجاهزة، وفي مقدمتها الشيخ أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة

♦ - كاتب لبنانيّ مقيم في بلغاريا.



المسك الذي انتهجته الإدارة الأميركية للردّ عن ١١ أيلول لم يَمُحِ الاعتبارُ للجانب الإنساني من هذه المجزرة (إلى اليسار ضحية أفغانية)



هاتان الحقيقتان تبيّنان أنّه في هذه التراخيديا الإنسانية، يقف الضمير الإنسانيّ مجدداً أمام ظاهرة استخدام الكائن البشريّ رعيّةً سلبية تتمّ التضحية بها، أو للتجارة بها، أو عدم إقامة الاعتبار لها في أحسن الأحوال، من قبل مختلف الأطراف وفي مختلف الصراعات. وهذا ما يجعل من الضروريّ التوقّف عند البعد الإنسانيّ للإرهاب بشكل خاص، وللفن بشكل عام.

الثانسن المتفانص

إنّ القوة التي تنف خلف مجزرة ١١ أيلول، إمّا كانت هويّتها، تعمّدت التعبير عن نفسها عبر الدم والنار والدمار، إمّا لإثبات وجودها الفاعل وإمّا للوصول إلى أهدافها الإستراتيجية. ويادئ ذي بدء، علينا أن نلاحظ أنّ هذا النوع من «البشارة» الدموية الرابعة ليس شيئاً جديداً في تاريخ الثانسن البشريّ، ولا الكارّة الاجتماعية الأولى التي تهزّ الضمير الإنسانيّ. وهي لا تتميز عن غيرها سوى في أنّها حدثت في/ وضدّ أميركا بالذات. وقد قامت كلّ هذه الضجة العالمية ضدّ العنف والإرهاب من أجل مساهرة أميركا، نظراً إلى المكانة «المميّزة» التي تتمتع بها في النظام الدوليّ الراهن القائم على التمييز بين الدول والشعوب... حتى في الموت والمآسي والمصائب.

بل كانت لهم أهداف إستراتيجية وعملانية محدّدة.

الثانية - لقد عبّر الشعب الأميركيّ بصندوق عن فداحة المصاب الجليل الذي خلّ به، ووجد تجاوباً وتعاطفاً من جميع شعوب العالم - وفي مقدمتها الشعوب العربيّة والإسلاميّة التي تعاني الأمرين بفعل الإرهاب المتماذي الإمبرياليّ والصهيونيّ. ولكنّ المسك الذي انتهجته الإدارة الأميركية الراهنة، ومن ورائها الطبقة الاحتكاريّة والصهيونيّة السائدة، يجعل من الصعب «اتهاها» بأنّها قد أقامت الاعتبار للجانب الإنسانيّ من المجزرة. إذ إنّ هذه الإدارة تصرّفت حتى الآن بطريقة تؤكّد أنّ الهدف الرئيسيّ الذي يهّمها هو تأمين المصالح الإمبريالية - الصهيونيّة وفرض الزعامة الدولية الأحادية. وفي حين يرى البعض أنّ مجزرة ١١ أيلول كانت ضربةً خاصّةً موجّهةً إلى هذه المصالح والزعامة، يرى البعض الآخر أنّها لم تكن سوى عملية مفتعلة، الهدف منها «تظهر» وتثبيّت هذه المصالح والزعامة بالذات. وفي كلتا الحالتين، يتّضح أكثر فأكثر أنّ الإدارة الأميركية استخدّمت وما تزال تستخدّم الضحايا الأميركيّة البريئة ذريعةً للتوصّل إلى أهدافها الإستراتيجية والعلانية.

نُشرك فيهِ قوى خارجيّة، أو لصراع قوى خارجيّة تُشكّرك (أو تُشرك) فيهِ قوى داخلية أميركية.

أما إذا صدّقنا أنّ «الإرهاب الإسلامي»، وأكثر حصراً «البلادني»، أصبح من القوة والدرابة بحيث يستطيع تنفيذ مثل هذه العملية الفائقة التخطيط والتنفيذ، والتي تُكشّف عن اختراق في عمق تركيبة النظام الأميركيّ، فهذا يعني حدوث انقلاب حقيقيّ في الإستراتيجية الدولية يصُعب تصديقهُ؛ انقلابٌ هو في غير مصلحة القطب الأوحد. وهذا كلّ يجعل السؤال عن العنوان النهائي والصحيح لـ «مركز الإرهاب الدوليّ»، سؤالاً غائماً وصعباً لا تُمكن مقارنة الجواب عليه إلا عبر متابعة السياسة الأميركية، ورويد الفعل عليها، والأحداث الدولية المرتبطة بها، لسنوات طويلة بل ولعقود قادمة أيضاً.

القرايين البشرية

ولكنّ مع أهمية مقارنة هذا الجواب، لا بدّ من النظر في مسألة البعد الإنسانيّ لهذه المجزرة. ومن هذه الزاوية لا بدّ أن نلاحظ أنّه، بمرور الوقت وتراكم القرائن، تتأكد للمراقبين حقيقتان:

الأولى - أنّ مهندسي هذا الزلزال لم يكونوا ينظفون من ردّ الفعل، ولا يهدفون فقط إلى مجرد الانتقام والقتل والتخريب،

نتطرق من ذلك إلى القول إن العنف، بكل أشكاله «العدوانية» و«الدفاعية»، «المشروعة» وغير «المشروعة»، هو تعبير عن التناقض الوجودي للإنسان في مرحلة المجتمع التمييزي، طبقيًا، عنصريًا، إثنيًا، قوميًا، إلخ. وهذا التعبير إنما يبنى على منطق القوة، الخاص بـ «الإنسان الحيواني» والمناقض لمنطق العقل، الخاص بـ «الإنسان الإنساني». ويضطلع منطق القوة هذا إلى اليوم بدور المولدة التاريخية الرئيسية للظواهر المجتمعية. وهو يتم:

- إما كوسيلة حيوانية ذات غائية حيوانية مضادة للإنسان الإنساني ولنطق العقل الإنساني. وهنا يوجد انسجام بين الوسيلة والغاية، اللتين تتداخلان في مركب واحد يعمل على قاعدة استمرار إخضاع الكائن البشري والجميع البشري لشرعية الغاب:

- وإما كوسيلة حيوانية ذات غائية إنسانية مضادة لمركب الوسيلة - الغاية الحيواني. وهنا يوجد تناقض شكلي بين الوسيلة والغاية، إذ إن الهدف الإنساني المثالي يتم تحقُّقه عبر الوسيلة الحيوانية الواقعية. ويُشبه ذلك، في الطب مثلاً، استخدام اللقاح لمعالجة المرض المعين بجرثومة المرض ذاته. وفي الفيلولوجيا المسيحية مثلاً، يوجد مفهوم «فهر الموت بالموت» - وهو مفهوم نجد ترجمةً واقعيةً

أخرى له في العمليات الاستشهادية الفلسطينية. هذه الوسيلة، المتناقضة شكليًا مع غايتها، يقرضها واقع الوجود الإنساني للمركب، وتنتج من منطق العقل الإنساني وتُخضع له، كضرورة طبيعية - اجتماعية للإخضاع التصديقي التدرجي للحيوان الكامن في قرارة الإنسان.

في هذه العملية المتناقضة برهانٌ وجوديٌّ على أنَّ المرء لم يتناسن بعدُ إلى درجة الانسجام الإنساني مع ذاته، أي إلى درجة التسامي الكافي على الحيوان الذي ترقى منه. وفي هذه السيرة التطورية المتناقضة، تُدخل باستمرار مفاهيمٍ وقيمٍ سياسية - منافية فَرَضَها الاجتماع الإنساني، مثل:

- مفهوم «الغاية تبرِّر الوسيلة»

- قسوة استخدام العنف وخوض الحروب، ونشوء مفاهيم مثل: «الجرائم ضد الإنسانية»، «أسلحة الدمار الشامل»...

- شرعة الدفاع المشروع عن النفس، وحقُّ المقاومة ضد المعتدين.

- السلمية (pacifisme) التي تُرفض اللجوء إلى العنف حتى في حالة الدفاع المشروع عن النفس: فهي تُعتبر أنَّ الانتصار هو أولاً وأخيرًا الانتصار الأخلاقي على الذات الحيوانية الكامنة في الإنسان.

إنَّ ظاهرة «الإرهاب» برمتها، أيًا كان المنطق والوسيلة والغاية التي تقودها، ليست سوى مظهر من مظاهر العنف، المبزَّر أو غير المبزَّر غائيًا، في المجتمع الإنساني الذي لا يزال قسائماً على العلاقات التمييزية المولدة للتناقض والتناحر. ولا يُمكن فهم هذه الظاهرة والتصدي لها إلا في سياق طبيعة العنف ودوره في السيرة التاريخية العامة للمجتمع الإنساني.

القاعدة الوجودية للعنف

لا شك أنَّ الأديان والتيارات الإيديولوجية العامة كانت، على الدوام، بمثابة المعبِّر والموجه والناطق للسلوك الإنساني. وإذا تجرَّنا من الجانب اللاهوتي الماورائي، والفكري - المثالي، وأخذنا التاويلات والتطبيقات العملية للدعوات الدينية والإيديولوجية، أؤكدنا القول إنها كانت، بشكل عام، تعمل حالة التباسية، فهي، من جانب، تدعو إلى الخير والسلام بين الناس، ولكنها، من جانب آخر، تبرِّر ممارسة العنف ضد «الأغيار» و«الكفار» و«المُشركين» وشتى أنواع «الأعداء». وقد أثبت التاريخ إنَّ هذا المنطق التمييزي الاستعصائي، فيما بين النحن والغير، ينطبق أيضًا، وبالشكل التفسيرية التخوينية، نفسه، على داخلية كل جماعة بعد ذاتها.



العلاقة العضوية بين الصهيونية والإمبريالية تؤخذ بشكل مذهل «قيم» التنوير والمولة مع قيم الظلامية

لهذه «القاعدة»، بل هو مجرد تقرير للامر الواقع الذي علينا أن نواجهه بالمنطق العقلي، بعيداً عن الانفجالات وردود الفعل.

«التحضّر» الإمبريالي

مع كل إيجابيات الليبرالية والديمقراطية الاستثنائية والمجتزأة، ومع كل الجوانب التقسيمية للشورة الصناعية وثورة الاتصالات والجوانب الإنسانية المشروطة للعودة، فإن النظام الإمبريالي المعاصر لم يمتلئ انقلاباً نوعياً معاكساً على القاعدة الوجودية التاريخية للعنف، بل كرّسها. بكثر ما يكون من الوضوح والشفافية. ذلك أنّ هذا النظام، الذي قام على التمييز الاقتصادي المطلق، كرّس وفاقم جميع أشكال التمييز، بكل ما تولّده من الصراعات واليات تحقّق العنف. وبما يزال العنف هو اللغة الأولى الساندة في العلاقات الوطنية والإقليمية والدولية.

والسبب الأولي في ذلك هو أنّ حياة المجتمع البشري أصبحت في عصرنا مرتبطة كلياً لرأس المال. فـ «القيمة» الأساسية في الرأسمالية، التي تنبثق عنها كل «القيمة» الأخرى، هي العنف، الذي تكون به الملكية الاستغرافية، والصراع عليها، وأشكال انتزاعها، والتحرّر منها.

ولا شك أنّ الرأسمالية أفلقت مبادئ الحرية والإخاء والمساواة، في الفكر

الصهيانية، المختارين من أرباب الإمبريالية والفازين من البورغويات واليهودوكوست إلى فلسطين بمعنى الاستعمار «التحريري» و«التمديني»، يفعلون اليوم الشيء نفسه ليستحوّطوا أرض فلسطين من العرب «النجسين» و«المختطفين» مضيقين وعدّ بالغور إلى «وعد الرب».

– والمسيحيون جاؤوا بعدهم بنظرية وأخلاق الغداء، وكان الصليب بالنسبة إليهم رمزاً للتضحية بالنفس في سبيل الغير. لكنّ الصليبيين والمستعمرين «المسيحيين» استغلّوه وجعلوا منه رمزاً للغزو والوحشية.

– والمسلمون بدأوا ثورة على أرباب الاصنام والأكاسرة والقباصرة، كأصحاب رسالة مضطّهدين ومهاجرين ومجاهدين. ولكن اصطُفِعَتْ من بينهم، وباسم الدين الحنيف، أصنامٌ جديدةٌ، كالماليك والسلطين وجميع أصحاب الطغفان والفتن والعمالة، الذين ولّغوا ويكفون حتى اليوم في دماء الشعوب العربية والإسلامية مثملاً فعل ويفعل الأعداء وأكثر.

– والشيء ذاته يقال عن الديمقراطيين والاشتراكيين والقوميين، وعن تاريخ فرنسا وبريطانيا وروسيا وأميركا إلخ.

إنّ لا جديد تحت الشمس على صعيد التاريخ «الحضاري»، الذي لا تزال تسوده وحشية هذه القاعدة الوجودية التاريخية للعنف. لكنّ ليس في ما تقدّم أيّ تبرير

ضمن هذه الاتبائية تندرج القيم مثل: «العين والعين والسّن بالسّن»، «الشّر بالشّر والبادئ أظلم»، «نفع شر أكبر بشّر أصغر»، «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، «التمدين»، «التحريير...» وعلى مرّ التاريخ، استُخدمت هذه القيم عن حقّ أو في خدمة الحقّ، كما أسّيه استخداماً باسم الحقّ ضدّ الحقّ.

والتاريخ مليء بالعين: فالعبد القديم قدس الحياة الإنسانية وأوصى بأن «لا تقتل...» لكنّه يُضخّ بالدعوات الصريحة إلى إبادة الفلسطينيين وغير اليهود هذا على المستوى النظري. أما على المستوى العملي، فقد كانت الفئات الإثنية والقومية والاجتماعية، أو الكتل الدينية والإيديولوجية، تنتقل بين مرحلة تاريخية وأخرى، وأحياناً كثيرة خلال حياة إنسانية واحدة، من مواجهة الظلم والعدوان إلى ممارستهما، باسم الشعارات ذاتها:

– فاليهود القدامى، على ما تقول أسطورتهم، كانوا قد هربوا من بطش فرعون واستبداده. فجاؤا إلى فلسطين بوعد يهوه، «إله» السماء «العفيف الطاهر المنزه». ومع ذلك فإنّ اليهود، بموجب النصّ الحرفي لـ «الوعد الإلهي» قاموا بالبطش بسبب فلسطين القديم الأصلي، وخزّوا الفلسطينيين إلى قربانٍ للتقرب من إلههم «الرحيم». وتأملاً كما فعل هؤلاء الأجداد «المختارين من ربّ الجند»، فإنّ أحفادهم

والتعبير والعمل إلخ. وهذه المبادئ تتجاوز تجريدياً التمييز بين الناس، ومن ثم تُرسي الأساس المبدئي لتجاوز العنف ولتحقيق السلام الشامل. ولكنّ الرأسمالية في الواقع المُلموس هي أبنة خطيئتها الأصلية، أي الملكية الامتيازية، وحصلت في داخلها تناقضاً ذاتياً هداماً ناتجاً عن عدم أهليتها لإيجاد التوازن بين نوعين متناقضين من الحرية الفردية:

١ - الحرية الفردية الطبيعية، التي يحقق فيها الإنسان ذاته تكاملياً بإزاء الآخرين. ولا يمكن لهذه الحرية أن تتحقق إلا بالمساواة الجوهرية بين البشر، بحيث يكون كل فرد مكملاً لمجموع الأفراد الذين يستقوي ويغتني كل منهم بالآخر، ولا يلغي أو يُخضع أي فرد منهم أي فرد آخر.

ب - الحرية الفردية الرأسمالية، التي هي وظيفة استحواذية شبيهة، تُشطب فيها «القيم» الشبيهة المصنّعة إنسانية الإنسان. ولا يمكن لهذه الحرية أن تتحقق وتطور إلا بالإنتاج المصطنع للمساواة بين البشر، بحيث يكون كل فرد يقيضاً للكل يسمى إلى تأكيد ذاته الشبيهة بآلغاء وإخضاع الذات الجوهرية والشبيهة للآخرين.

وإذا كان إطلاق الحرية الفردية أعطى، في جانب منه، مفاهيم «الديمقراطية» و«حق تقرير المصير للشعوب والأمم»

إلخ، فإنّ هذا الاختلال في التوازن الوجودي - الاجتماعي للإنسان في المجتمع الرأسمالي، بين الجوهري الإنساني والوظيفة الرأسمالية، نتجت عنه الرأسمالية المتوحشة، ومرحلتها المتطورة: الإمبريالية، التي قامت على الحرية الرأسمالية المفلتة وأفرزت بالضرورة التمييز الاجتماعي الجديد القائم على أساس الملكية الاحتكارية. وكان من المحتم لهذا التمييز الجديد، كي يتحقق ويستمر، أن يتقمص «الخطيئة الأصلية» لكل أنماط التمييز الاجتماعي القديم، وهي خطيئة تقوم على اضطراد الإنسان لأخيه الإنسان. وبذلك تحولّ التمييز الرأسمالي - الإمبريالي إلى أكبر وعاء للتمييز بين الناس: وعاء أصبح يحتوي ويوظف جميع أشكال التمييز السابقة، العرقية والقومية والدينية والطبقية إلخ. وبالتالي فإنّ هذا التمييز أصبح يمثل المنبع الأساسي لكل أشكال العنف في العالم المعاصر. وفي عصرنا الراهن يكفي أن نشير إلى العلاقة العضوية بين الرأسمال الاحتكاري العالمي والتعبئة العنصرية والدينية، الصهيونية والإمبريالية، وخاصة الأميركية، ضدّ الفلسطينيين والعرب والمسلمين، فهذه العلاقة تتحدّ بشكل مذهل «قديم» التنوير والعولة والثورة المعلوماتية ما بعد الحديثة مع «قيم» الظلامية ما قبل الفروسطية.

وبالرغم من كلّ مظاهر وإنجازات «الديمقراطية» التي حققتها الرأسمالية، فإنّ هذه الرأسمالية، وخاصة في هذا العصر الإمبريالي، لم تستطع أن تتجاوز طبيعتها الخاصة المتوحشة. وأبرز مثال على ذلك في وقتنا الراهن هو «صناعة الموت» المتمثلة في سباق التسلح العبيثي والمجنون. فالصناعة الحربية أمست هي الوظيفة الاجتماعية والإنتاجية الرئيسية للدولة الإمبريالية المعاصرة. ويأخذ هذا المثال صورته الأوسع في التسلسل الفائق للتفوق الأحادي الجانب من قبل الولايات المتحدة، فالدولة الأميركية، من وجهة نظر دفاعية عسكرية بحث، هي في غنى كلي عن تسعة أعشار هذا التسلسل الخرافي. ومع ذلك، فهي تتابع هذا النهج التسلحي لتأمين المصالح الجشعة للطبقة الاحتكارية المرتبطة بها.

ماهية «الهمجية»

إنّ الصفة الملائمة الوحيدة التي يُمكن إطلاقها على سلوك الإمبريالية هي الهمجية المعاصرة. ولأجل عدم خلط المفاهيم لا يسعنا إلا أن نجري مقارنة بين «الهمجية» في ما قبل القرون الوسطى الإقطاعية، وبينها في العصر الإمبريالي الراهن:

- فيما مضى، قامت بعض الأقوام، كالجرمان والهن والمغول والتتار،



تبدّر الولايات المتحدة مبادرات الدولارات سنوياً على التسلّح المجنون، ويعيش المياريات من البشر في مستوى أدنى من «الهجم»

ملاحظة أساسية، وهي أنّ المجتمع الدولي في العهد الإمبريالي المعاصر قد تقدّم حقوقياً أكثر منه فعلياً في تقنين العنف والحد منه. ولا بدّ أن نشير هنا إلى أنّ الأمن والاستقرار، بالمعنى الواسع، أصبحا أكثر فاكثراً امتيازاً للأغنياء والأقوياء على حساب الفقراء والضعفاء. ومن ثمّ فإنّ نظرة عادية إلى خريطة العنف ومنها «خريطة الإرهاب» ترينا بوضوح أنّه بمقدار ما تزداد الجماعات والبلدان والأقاليم الأفقر والأضعف اكتسواءً بنار العنف تزداد الجماعات والبلدان والأقاليم الأغنى والأقوى تمتعاً نسبياً بالأمن والاستقرار.

وإذا أوجعنا النظر إلى المجتمعات البدائية والقدية، نجد أنّه حينما كان يتمّ للجوء إلى العنف ضدّ الأبرياء، كماخذ الثأر من أي فرد من أفراد عشيرة أحد الجناة، كان هناك نوع من التكافؤ والتوازن في ذلك اللجوء، بين مختلف المجموعات. أما في المرحلة «المقدّمة» للرأسمالية المتوحشة، أي المرحلة الإمبريالية، فقد زال تماماً عنصر التكافؤ والتوازن في المواجهة الصراعية بين الإمبريالية من جهة، والجماعات والضعفاء والبلدان الضعيفة والفقيرة من جهة أخرى. وأصبح العدوان الإمبريالي يتخذ شكل مجازر رهيبة شبه مجانية، بمختلف أشكال القتل العنفي المباشر، أو الإبادة

واليوم، تستحوذ الدولة الأميركية على حصة الأسد من الاقتصاد العالمي، وتبدّر على التسلّح المجنون جزءاً «يسيراً» مما تثبّه من هذا العالم المسود، يُقتر بمئات مليارات الدولارات (فقط!) سنوياً. وفي الوقت عينه، يعيش المياريات من المخلوقات البشرية في مستوى أدنى مما كانت عليه الأقوام «الهجيّة»، قبل مئات السنين. ولكنّ بدلاً من استخلاص العبر اللازمة من هذا الاختلال في الدورة الحيوية للمجتمع البشريّ عامّة، ومن هذا التمييز التسليحيّ المجنون خاصة، يسعى المنظرون الغربيون المعاصرون إلى تبرير العنصرية الإمبريالية تحت شعارات «صدام الحضارات» وما أشبه، ويفكّرون في أفضل الطرق «العلمية» لـ «تجديد» السكان «الفائضين» عن الحاجة» في البلدان الفقيرة. وتأتي على رأس هذه «الحلول» الحروب المحليّة والإقليمية، والمجاعات، وتدمير البيئة.

التقدم للإنسانيّ

في العقود الماضية، ولا سيما في ظروف الحرب الباردة التي كانت فيها الإمبريالية العالميّة عرضةً للتحديّ النسبيّ، وُضع الكثير من القوانين والاتفاقات لتقنين العنف «الشّرعيّ» ومنع العنف «اللاشّرعيّ» بما فيه الإرهاب. لكنّ أيّ تطيل موضوعي لا بدّ أن يتوقف عند

بمهاجمة وتدمير مراكز الحضارة في روما وبغداد وغيرها. وكان أحد أهمّ محفّزات تلك الأقوام هو الطمع الناتج عن التفاروت الكبير في استحواذ الثروة. فالأقوام المسماة «هجيّة»، كانت تعيش على أطراف المراكز الحضارية، مكابدة الشّع وبؤس العيش؛ في حين كانت الطبقات السائدة في «المراكز الحضارية» تتكاثر الاختناق والتمتعة والبذخ.

ويدون أيّ تبرير، بالتأكيد، لأيّ هجيّة قديمة أو حديثة، فإنّ الاحتكاك مع «الأطراف الهجيّة»، الذي أنتج فيما أنتج التدمير الهجمي لـ «المراكز الحضارية»، كان - بمعنى تاريخي ما - يحتمل جانباً «إيجابياً» موضوعياً، وهو الرفض الطبيعي لنظام العبودية «الحضارية»، وتدمير شُرّ تدمير.

هنا يجب التوقّف عند نقطة لافتة للنظر وهي أنّ التشار الذين وجّهوا ضربة قاضية إلى الدولة العربيّة - الإسلاميّة، بما في ذلك وجهها الحضاريّ المشرق، غعدوا في الوقت نفسه إلى مصادرة العلماء والصنّاع العرب والمسلمين وثقلهم إلى بلادهم للاستفادة من علمهم وخبرتهم. وهذا البعد الدفاعي - الطمعيّ لـ «الهجيّة» التشارية يتناقض مع المسلك والأهداف الهجيّة التدميرية المطلقة للمستعمرين الأميركيين للعراق!

الجماعية وشبه الجماعية «السلمية» بواسطة التجويع والتعطيش ودعم الأنظمة الاستغلالية والاستبدادية. وفي الزمن الأميركي الراهن، وصل الأمر إلى حدّ التباهي بـ «الحرب النظيفة» التي لا يكاد يَسْقُطُ فيها سوى قلة قليلة من أبناء «الشعب السيّد» أو «الشعب المختار» الذي ينتمي إليه المعتدون الإمبرياليون. وفي حين تُذَرَفُ دموعُ التماسيح على هذه القلة من الضحايا البريئة أو غير البريئة في الجانب الإمبريالي، يجري تشريدُ وتشويه وإبادة الملايين من المدنيين الأبرياء من «الأعداء» الأضعف والأفقر، وتدميرُ البنى التحتية لبلدانٍ وشعوبٍ بأسرها.

المسؤولية التاريخية

إنّ الأساس الاجتماعي لهذا الانحراف الإنساني الذي تقوده الطبقة الإمبريالية – الصهيونية في العصر الحديث هو الافتراقُ التناحريُّ المتزايد بين ديناميتين: دينامية حياة الرأسمال الاحتكاريّ الأبلّ إلى التمرّكز العالميّ المكثّف والضيّق؛ ودينامية الحياة الإنسانية الأبلّة إلى التنوّع والتعدّد والغنى والاتساع ضمن وحدة إنسانية مرّكبة ومتفاعلة ومنسجمة تُشمل جميع الشعوب والجماعات الإنسانية بلا استثناء.

والقرى الاحتكارية المتسلّطة في البلدان الإمبريالية الغنية والقوية، ولأسيما في

أميركا، هي التي تتحملُ تاريخياً وراهناً، المسؤولية الأولى عن استمرار تشريع وتكريس العنف والإرهاب على النطاق الدوليّ برمّته. وهذا ما تؤكّده جميع الوقائع على هذا الصعيد وأهمّها:

١ - إنّ الغرب الاستعماريّ والإمبرياليّ هو المسؤول عن حقبة العبودية والاستعمار المباشر. ففي هذه الحقبة أبُيد ملايين «الهنود الحمر». وفي الحقبة التاريخية ذاتها، جرى اصطيادُ وقتلُ وإسترقاقُ عشرات ملايين «العبيد» الأفارقة، وجرى غزوُ واستعبادُ شعوب آسيا وأفريقيا التي تُعسّدُ بالمليسارات. وفي حين أنّ الدول الإمبريالية الغربية نهضتْ واغتنت على حساب النهب والاستغلال الفظيع للشرق لمدة مئات السنين، فإنّ بلدان الشرق الغنية بالخيرات الطبيعية تُغرّق حتى الاختناق في دين النصّب الإمبرياليّ الدوليّ، وتقف على أبواب البنك الدوليّ أو صندوق النقد الدوليّ مستجدّية بعض القروض الجديدة، التي هي سلاسلُ وأصفادُ عبوديةٍ معاصرة للملكية الإمبريالية المولعة.

وخلال الحرب العالمية الثانية قامت أميركا بضرب مدينتيّ هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين بالقنبلة الذرية. كما قام الحلفاء الغربيون بتدمير مدينة درسدن الألمانية. فابيد في هذه الجرائم ضد الإنسانية مئئاتُ الآلاف من السكان المدنيين بدم بارد، ويدون أيّ ضرورة عسكرية حقيقية.

وكان تبريرُ ذلك بحجّة كاذبة، هي إيجابُ هيريهيتو وهتلر على الاستسلام؛ إلّا أنّ السبب الفعليّ كان الانتقامُ العنصريّ من المدنيين اليابانيين والألمان وتاديبتهم، ويثُّ الربح لدى شعوب الاتحاد السوفياتيّ السابق، القوّة الصاعدة حينذاك. أيّ أنّ «الديمقراطيات» الغربية استخُذتْ وسيلةً القتل الجماعيّ للمدنيين اليابانيين والألمان من أجل أهدافها الاستراتيجية، تماماً كما استخدم هتلر «الحرقَة» ضدّ اليهود العرّك. ولا بدّ هنا أن نلاحظ أنّ ألمانيا قد اعتذرت لليهود، ونُفّعت التعويضات للكنائس الصهيونيّة تكفيراً عن الهولوكوست. وأما أميركا وحلفاؤها فلا يريدون أن يعتذروا عمّا ارتكبهوا، ولا أن يعوّضوا لشعوب الشرق المظلوم تاريخياً عن حقبة الاستعباد والاستعمار... علماً أنّ اليهود كلّهم هم حوالى عشرين مليون نسمة، في حين أنّ الشعوب التي وقعتْ وتقع ضحيةً للعنف الاستعماريّ والإمبرياليّ تشكّل أكثر من تسعة أعشار البشرية.

كما أنّ الإدارة الأميركية تُرْفُضُ حتى هذا التاريخ التقبُّلُ بتجريم أسلحة الدمار الشامل التي تريد احتكاكها، وتُرفض توقيع اتفاقية كيوتو حول البيئة والمناخ، وتمتنع عن التصديق على اتفاقية تحريم الألغام المضادة للأفراد، وغيرها الكثير من الاتفاقات. وهي بذلك تكرّس مبدأً خاصاً بها، هو مبدأ دوس المبادئ



قامت أميركا بضرب هيروشينا، وقام الحلفاء بتدمير درسدن، بدون أي ضرورة عسكرية حقيقية. هيروشينا ودرسدن بعد القصف الذيفوقالأمي

على النظام الرأسمالي. أما الآن، فيصعب تماماً القول للماتوز: «من بيت أبي ضريتاً» كما يصعب القول للماتوز الآخر: «من يزرع الرياح يجمع العاصفة» فالإمبريالية، الأميركية خاصة، هي التي سبقت لها أن أطلقت «الروح الشريرة» للإرهاب، بما فيه ما يسمى الإرهاب الإسلامي. وليس هناك ما يشير فعلاً إلى أنها تريد القضاء على الإرهاب وتجنيف منابعه، الموجود أصلاً في حوزتها. بل إن العكس تماماً هو الصحيح. فهي تريد، بعد استنفاد اغراضها من بعض أشكال الإرهاب، تجديده وتطويره. وما نحن نرى بأمر العين كيف يجري، بحجة «مكافحة الإرهاب»، تجنيف منابع الديمقراطية وعسكرة المجتمع في داخل أميركا خاصة، وتبريز إرهاب الدولة العظمى على المسرح الدولي عامة. وهو ما يرك بواسطته، إذا أمكن، خطط الكوكب الأرضي بأسره، لصالح الطغمة الاحتكارية العليا الأميركية، بكتلتينها المترابلتين - المتناقضتين: الانكساروكسوية والصهيونية.

وهذا كله يُدفع إلى التساؤل عن الطبيعة الإبراهيمية لـ «النظام الدولي الجديد»، وتعماضيه المطلق مع مصالح جميع شعوب العالم، وارتباطه العكوس بالمصالح الحقيقية للشعب الأميركي.

صوفيا - بيروت

الخاصة الأميركية هي التي تتحمل مباشرة المسؤولية الرئيسية عن ذلك أيضاً، ليس فقط من حيث «التقصير» المريب في الحؤول دون حدوث هذه العمليات قبل أن تقع، بل أولاً لأن هذه الأجهزة هي التي اضطلعت بدور الحاضنة لتنظيم بن لادن قبل أن «تختلف» معه.

الإرهاب الأصغر والإرهاب الأكبر

في هذا العرض للبعد الإنساني الذي ينبغي النظر من خلاله إلى مجزرة ١١ أيلول في أميركا، يتبين أن المنبع الأساسي للإرهاب في المجتمع المعاصر يُجمن في صميم نظام الرأسمالية المتوحشة والهيمنة الإمبريالية. ويتبين أيضاً أن مجزرة نيويورك إنما تُرجع بشكل نموذجي إلى هذا المنبع مباشرة. إنما كشكل من أشكال الصراع داخل العسكر الإمبريالي ذاته، تُذهب ضحيته الجماهير البريئة؛ ولما كره فعل على التسلط الإمبريالي، بالطرق والأخلاق ذاتها التي زرعتها الإمبريالية طوال عشرات ومئات السنين؛ ولما كحال مركبة من الحالتين، لا يُمكن الجزم فيها من يستخدم من الأطراف المعنية.

في السابق كان من السهل اتهام «الشيوعية الهدامة» بوصفها ظاهرة خارجة

الأخلاقية الأولية، التي لا يُمكن بدون صيانتها واحتراسها المكافحة الفعالة للعنف والإرهاب الحقيقي.

٢ - إن غالبية الانقلابات العسكرية الدموية، وأنظمة الحكم الاستبدادية، والحروب العدوانية، والمجازر، قد تمت وتم بتدبير ومشاركة القوى الإمبريالية - الصهيونية. ويتم تنظيم حملات إبادة الجنس، التي تُستخدم فيها الأسلحة الحُرمة دولياً وكافة أشكال الحصار والتجويع، تحت ستار الشرعية الدولية، من أجل السيطرة على منابع وممرات النفط والغاز، بحجة «مكافحة الإرهاب» ومواجهة «الدول الشريرة».

٣ - لتعزيز سياسة القوة والبطش والإرهاب، تلجأ القوى الدولية المتسلطة إلى تطبيق سياسة الإرهاب الاقتصادي لإجبار الدول الأخرى عامة، والدول الضعيفة والفقيرة خاصة، على الخضوع لمشيئتها ومصالحها. ويتم ذلك عن طريق «كثافة» تقديم المساعدات والقروض أو منعها، ضمن لعبة مركبة من سقاي أساليب الترغيب والترهيب.

٤ - إذا صحت التهمة على تنظيم بن لادن بأنه مشارك في العمليات الإرهابية في أميركا، فتمه توافقي لدى قطاع واسع جداً من الرأي العام العالمي بأن الأجهزة

ماذا لو سألونا فجأة: ما الذي فعلتموه بأناشيدنا؟

مضى زمن طويل قبل أن نُلْقِ هذه الناعذة لطلّ عليهم، لتتقدّم ضاع منا وظلّ فيهم. حتى لكأننا كنّا نُهَرَّب من سؤالنا عنهم، ومن منسوب الحياة فيهم، خائفين من أن يكون السؤال تأكيداً لهذا الموت الذي يعترينا.

مضى زمن طويل قبل أن تتفجّد أشجارهم، تلالهم، وخطوات أطفالهم في الأناشيد التي يُعَدُّونها لهم يوماً بعد يوم، وهم يستيقظون كل صباح كي يتقدّموا شمسَ يومهم التالي.

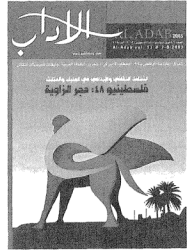
لم يكن مصادف أن نكتفي بجرعة النور التي أشرقوا بها ذات يوم قبل أكثر من أربعين عاماً، حين قدّم الشهيد غسان كنفاني كتابه الرائد أدب المقاومة في فلسطين المحتلة (١٩٤٨ - ١٩٦٦) وألحقه بكتاب آخر: الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال (١٩٤٨ - ١٩٦٨). كما لو أننا لم تكن بحاجة سوى لجرعة واحدة من هذا النور، الذي لن نستطيع القبض عليه تمامًا في حُكَيّ وحبّ هذه العتسات التي تُسكّن جوانبنا في هذا العالم العربيّ الممتدّ بين مابين وأكثر من صحراء.

لم نتعلّم ما يكفي من وصاياهم. وإذا كان من الطبيعي أن يواصلوا وحدهم العيش على قُدَيْها، كما يعيشون على قُدَيْ حياتهم، أو لنقل حرية أرواحهم رغم كل شيء.

وفي زمن عربيّ يتمّ فيه اختزال الأشياء، تمّ اختزال «قلب» الشعب الفلسطينيّ هذا بما أُبدعه ككاتب في ذلك الفجر البعيد. كما لو أنّهم كانوا أحياء هناك ولم يعودوا اليوم كذلك. كما لو أنّ أشجارهم لم تعد تُورق، وحقولهم لم تعد تذكر خضرتها، وأطفالهم لم يعودوا قادرين على معرفة الطريق إلى غدهم. أو كأنّ أغانيهم لم تعد قادرة - بالجرأة نفسها - على احتضان شوقهم العظيم إلى الحرية!

كان أحد الأصدقاء القادمين من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ يحدثنا منذ مدة أنّه قابِلَ ذات يوم رجلاً شمسًا هناك. وبعد دقائق قال له الرجل المسنّ: «لن يرتاح لي بال، ولن تغض لي عين، قبل أن أعود إلى وطني. فكل يوم أحسن بأنّي أزداد غربةً وتزداد حياتي وحشةً بعيداً عنه». قال له صديقنا: «ولكنك على بعد خمسة كيلومترات من قريتك». فردّ الرجل المسنّ: «أعرف ذلك، ولكن هل تُخَرِّف الطول الحقيقي لهذه المسافة حين تكون ممنوعاً من الوصول إلى عتبة بيتك الأول؟» ثم صمت وسأل: «قلّ لي، ما الغرق بيني وبين أيّ إنسان اقتلعت من قريته ويعيش الآن في الأردن أو لبنان أو فلسطين، حين يكون غيّب مسموح لأيّ منّا أن يصل إلى ما يريد؟»

♦ - شاعر وروائيّ فلسطينيّ مقبم في عمان.



توضيح:

وقع خطان في مقال د. سليم مخولي في العدد الماضي. فهو طبيب عائلة، لا اختصاصي في الأمراض الداخلية. وهو عضو في الهيئة الإدارية لجمعية «إبداع» للفنانين التشكيليين، لا رئيسها.

ماذا لو سألونا فجأة: ماذا الذي فعلتموه بأناسيدنا؟

لكن هذه الغربة المؤرّة الملعنة، إنْ اكْثُرَتْ شيئاً، فإنّها تؤكّد أنّ ما تؤكّد إصراراً فداً على أن يكون المرء حيث يجب أن يكون.

...

يأتي عدد الأدباء المؤكّس للنشاط الثقافي والإبداعي في الجليل والمثلث ليُذكّر بحقيقتين مضميتتين: حقيقة أنّ هناك مَنْ لم يزل يكتب ويرسم ويغني ويواصل الطريق بروح لا تُقْبَل الهزيمة، وحقيقة وجود مَنْ يُحتضن هذه الروح بكلّ تجلياتها، وتعني هنا مجلة الأدباء التي لا تتوقف عن لعب دورها في زمن الحرص على ضياع الأدوار وتمييع الحقائق واختزالها.

ولم يكن المعنى العميق لكتابتي غسان، في ذلك الزمان الذي يبدو بعيداً، إلى حدٍّ غير عادي في تقويمنا العربي، مختلفاً عن المعنى العميق الذي تلعبه الأدباء ورعاة مشروعاتهم وحراسه اليوم. فإذا كان غسان أكّد يومها بفرح غير عادي أنّ هناك ما يكفي من الأحياء كي تُلبّث الحياة أنّهم لم تزل على قيد نفسها، فإنّ عدد الأدباء هذا يأتي ليؤكّد أنّ أولئك الأحياء، لا يقولون حياة الآن رغم كلّ شيء.

تتأمل حالهم الآن، فنجد أنّهم، وطوال أكثر من نصف قرن، لم يتراجعوا عن أحلامهم، ولم يُتركوا للهزائم فرصة للتسلّل إلى أرواحهم. وفي عصر مرثمتنا ظلوا يُنشدون بداب النمل:

«وحبوبٌ سنبلة تموت

ستملأ الوادي سنابل».

ولكن ماذا لو سألونا الآن فجأة: «ما الذي فعلتموه بأناسيدنا»

الشيء الأكيد أنّنا نفق اليوم أمامهم، ولكن ليس كالرّة الأولى. فما نحن أقلّ طموحاً في هذا العالم العربي، وأقلّ أملاً، كما لو أنّنا نتركهم وحدهم تحت عبء آمالنا وعبء طموحاتنا وأحلامنا المجهضة. ليعلموا أدوارنا التي لم نستطع أن نلعبها أو أن نُكملها في أفضل الأحوال... إذ لم يعد لدينا من شمس سوى ما خُلقه أيديهم يوماً على ضفاف أرواحنا، وهم يُكتبون أنشيد حريتنا التي يتحسسون بها أفق حريتهم.

لكن، لتعترف أنّ العالم العربي بدأ وكأنه أغمم بوجبة الروح الكبيرة تلك التي مُثّلها أدب المقاومة. وهكذا ما إنْ وصلنا إلى ضياع الروح هذا حتى اكتشفنا أنّ البحث عن أفق للأمل لم يعد ضرورة عربية مُثبّة. لا لأنّ الأمل لم يعد موجوداً، بل لأنّ هذه الروح المُغيّبة لم يعد الطريق موجوداً أصلاً بالنسبة إليها كي تُنهض وتسير حتى ولو على عكاز.

لم يكن الزمن العربي الذي أغمم بالهزائم، بواقع هزيمة كلّ عشر سنوات تزيد أو تقلّ، هو وحده الذي يشارك في إسدال ستارة العما هذه على ما يبوح به شعب من الطموحات والتطلع إلى الغد

المختلف. فقد ساهم النقد العربي، الذي اكتفى بالجاهز المنجز، في تعميق هذه الهوة بين ما يُكتب هناك وما يُقرأ هنا، إذ لم يعد لدينا الكثير من النقاد الذين يشغلهم صعود الجبل.

هكذا تمّ اختزال الأدب الفلسطيني بالموجة الأولى من الكتاب والشعراء الذين قُسموا اقتراحاتهم البارزة. ولعلّ ما أصاب أدب الداخل قد أصاب كثيراً أدب المخافي، لأنّ الاختزال هو أكثر الأمور مدعاة للراحة والتخلّص من المسؤولية. وللمؤسسات الثقافية الفلسطينية أيضاً دورها الكبير في هذا التغييب أو الاختزال القليل الذي كان يحمّ، بسطوة إعلامه، أن يُثبت ويؤكد دون كلل أنّ فلسطين أنجبت في السابق، ولم يفكر القاتمون عليه بأنّ عظمتها تكمن في أنّها تُواصل الإنجاب.

لقد تعامل هذا الإعلام مع فلسطين الأدب كما لو أنّها استُصلحت رَحمِها. كما تعامل مع فلسطين السياسة كما لو أنّها استُصلحت رَحمِها أيضاً: مع أنّ الذين يُكتبون تاريخ فلسطين اليوم هم أولئك الذين وُثِّقوا بقوة أرواحهم بعد أن تمّ استئصال تلك الرَحم أو صُوّر للبيض أنّهم استاصلوها باعتبارهم آخر الأبناء الذين يستحقون الحياة.

هكذا أخذ النقد العربي - الذي راح يُقدِّم دوره الحقيقي يتسارع غريب باستثناء حالات نادرة - يبحث عن أعمال أدبية صالحة لزمن الوجبات السريعة ويردّج للفو المُسرطن من الكلام، واكتفت المؤسسة الثقافية الفلسطينية بما وصّل إليه أبناؤها، لا إلى ما تتلخّص إليه الحياة.

ولعلّ ما حدث في السياسة لم يكن بعيداً عمّا حدث في الأدب. فقد ابتكر الفلسطينيون، مدفوعين برغبة عربية رسمية في التحرُّر من القضية لا في تحريرها، اختزال كلّ مظاهر الحياة الفلسطينية في شخص واحد أو تنظييم واحد: فاصبح هناك «الممثل الشرعي الوحيد»، وكان قلباً يُخفق حبّ فلسطين في آخر الأرض ومهما كانت جنسية صاحبها لا يحقّ له أن يكون ممثلاً لفلسطين كلها! وتطامنت المؤسسة الثقافية الفلسطينية في زمن هذا الكسل العربي أكثر فاكتر حين اختزلت الأدب الفلسطيني في عدد محدّد باتوا المثّلين الشرعيين لروح الشعب. واختزلت الرواية الفلسطينية في ثلاثة أسماء. بعد الوصول إلى هذا الاختزال تمّ اختزال هؤلاء الثلاثة في ثلاث روايات من إيتانج: فاصبح غسان كنفاني هو رجال في الشمس لا غير، وجبرا إبراهيم جبرا هو البحث عن وليد مسعود فقط، وإميل حبيبي هو المظالمات فحسب. وفي هذه الوقائع الفلسطينية العربية، المُحصّنة بكسل نقديّ غير قليل، لم يعد بإمكان الكاتب أو الشاعر أن يظنّ كاتباً أو شاعراً إلا إذا كان على قيد سلطة مكرّسة لختمته، بل على قيد شعب مكرّس لخدمته: هو الذي يحسن من هذا الشعب، وهو الذي يُحكّم، وهو العرّاف

مكرّس لساحة ثقافية عربية أن يغطّي كلّ شيء. ولحسن الحظ فإن بعض الأسماء التي غابت عن هذا العدد حاضرة، وبعضها سنقرأ له كتباً ضمن منشورات دار الآداب. لكن أكثر ما يعيننا هنا هو ملازم المشهد العام للثقافة الفلسطينية كما يعبر عنها هذا العدد.

هناك الأسماء التي عرفناها وتابعتها وإنتاجها منذ مدة طويلة تحضر في كتاباتها الجديدة: حنا أبو حنا، محمد نفاع، طه محمد علي، سعود الأسدي، أحمد حسين، فاروق مواسي، فهد أبو خضرة، حسين مهنا، سيمون عيلوطي، سهيل كيوان. وهناك كتابات رجاء بكري، علاء حليح، أحمد هببي، عدنية شبلي، أحمد سليمان، زهيره صباغ، جريس ديبات، صالح حبيب. ولعل ما يُشعد هنا أن ثمة حساسيات جديدة ومختلفة، ليست منقطعة عن أجمل ما يكتب في العالم العربي. والأهم من ذلك كله أن كثيراً من هؤلاء الأدباء، الذين يطّلون علينا في موجة واحدة على صفحات الأكراب، باستطاعتنا تلمس خصوصيات كثيرين منهم وتمييز إنتاجهم عن إنتاج زملائهم. وهم يؤكّدون، بهذا، الظاهرة الأهم لضمان غنى أدبنا، وهي تعدد أصواته ومذاقاته وحساسياته ولغته وحيويته؛ ذلك لأن الأدباء يؤلّدون في اختلافهم لا في تشابههم في النهاية.

ولعلّ اللافت أيضاً أن عضلة الرواية لدى فلسطيني ٤٨ أخذت في الانفراج - ثمة مشكلة حقيقية في هذا المجال استمرت طويلاً. وما يعزّز الأمل هنا أن كثيراً من الكتابات القصصية المنشورة في الأكراب مشرّعة، بطريقة أو بأخرى، على هواجس روائية؛ وهذا ما يُظهر من خلال لغتها، ومن خلال اتساع الرقعة التي تتحرك فيها أحداؤها، وصعيد بنيتها أيضاً.

كما يتيح هذا العدد فرصة للقاء بإبداعات في مجالات اجتماعية وفنية واجتماعية مختلفة، تعبّر عن هواجس الحياة اليومية من منظور التحليل المعقّد الهادئ. وحين كنت أقرأ بعض هذه الدراسات والحوارات كنت أحسّ أنني أقرأ عن هواجس حقيقية ومشكلات تعبّر عن واقعنا العربي هنا وعن أسئلته، لدرجة يُحسّ معها المرء أن لكلّ منطقة في عالمنا العربي احتلالها الجاثم على صدرها... رغم هذه الثقة غير العادية بارتفاع ساريات الأعلام.

وقد بدا ذلك واضحاً في تجربة صفا طمّيش، ودراسات أنطون شلحت، ونايف خوري، وسليم مخولي، وفي الحوار الذي أجراه فراس خليل مع يونس أبو وردة.

...

تحتاج هذه النصوص المتنوعة إلى قراءات نقدية بلا شك. لكن أيّ قراءة تدعي الإحاطة بها ضمن هذا العدد من الكلمات التي تشكّل هذا المقال أن تقول شيئاً في النهاية. ولعلّ هذا ما يُفكر كاتب هذه الكلمات محاولته تلمّس ما ألت إليه حال الثقافة الفلسطينية وحالنا فليس الأعداد وحدهم من مَن يُصنّفون الحواجر في طرقات هذه الشمس الفلسطينية.

عمّان

والمعلّم الشرعي الوحيد لرحلاته وأرواح شهدائه، ساحباً بساطاً الدمع حتى من تحت ماتي أمهات أولئك الشهداء والجرحى.

وقد بلغ الأمرُ حدّاً تجاوزَ الأدب كثيراً في ثقافة الاختزال هذه. فنمّ تجاوزَ الشهداء أيضاً باختزالهم بالصلافة نفسها. فاصبح هناك أميرٌ للشهداء، أو معلّمٌ شرعيٌ وحيدٌ لهم، مع الاحترام الشديد والإجلال. وقد كانت المؤسسة الرسمية الفلسطينية تحوّل، بذلك، الشهداء الآخرين إلى مجرد حاضنة للشهيد الأمير. ولعلّ هذا كان جوهرَ الحال دائماً، حتى قبل نقفّها عن اختراعها العظيم هذا. ولم يكن الأمرُ كلّهُ أقلّ من مأساة، في هذه الفوضى المرتبة كي تظلّ لائقاً بهذا الاختزال.

...

وبعد،

قلّة قليلة هم أولئك الذي يطّلون على المشهد الثقافي الفلسطيني في الداخل (فلسطين ٤٨). وليست الفسحة المتاحة للأدب في الضفة وقطاع غزة أفضل بكثير إذا ما تنكّرنا أن الوضع هناك لا يقلّ مأساوية؛ فالذئاب الصهيونية لا تكتفي بتقطيع أوصال البشر وحدهم، بل تُذهب في مذابحها إلى تقطيع أوصال أراضيهم وأشجارهم وبيوتهم وشوارعهم وجبالهم وتحبّات صباحهم - التي ترتفع الجدران العالية بينها، وقد انتصبت عبر قرية ما أو مدينة ما لتُمنع النافذة من تأمل أختها في البيت الجاور الذي لم يكن يبعد سوى خطوات.

هناك أدبٌ فلسطينيٌ يكتب اليوم، وفي ذلك العمق الأكثر تجزّراً. وهذا يعني أن هناك شعباً لا يكفّ عن مراودة الحلم والمستحيل. أوّلَهم تلمّ غولدا مائير ذات يوم: «لو كان الفلسطينيون شعباً لكان لهم أدب»؛ ثم ألم يقلّ استأذناً ومعلّماً بن غوريون: «سميمون كبارهم ويتّسّى صغارهم؟»، وإذا، فإنّ الأكراب اليوم لا تُعمل على وصول نماذج من هذا الأدب إلى العالم العربيّ فحسب، بل تُعمل أيضاً على تجاوز فكرة الاختزال التي أشرنا إليها، وهي تؤكّد أن الثقافة تُنجّسها شعب، وأن الشعب الذي لا يتمكن من أن يتجدّد ويتوالّد داخل ثقافته هو شعبٌ أيلّ للموت. وبكلمة أخرى، فإنّ عدد الأكراب هذا هو تأكيدٌ على أن ثمة حياة لا تكفّ عن إنجاب أنفاسها وهوائها. ولعلّ مشروع دار الآداب المشترك مع مؤسسة عبد المحسن القطّان هو التطوّر الطبيعي لطوح هذا العدد بدفع الأمر خطواتٍ حيّةٍ شجاعةٍ إلى الأمام أكثر.

...

في هذا العدد تتجاوز حساسيات مختلفة، وهي جزءٌ أساسٌ من المشهد الثقافي الفلسطيني هناك، لكنها بالتأكيد ليست كلّ. ويعيدُ عن الأسباب التي يُمكن أن تُشاق هنا حول مدى اتساع هذا العدد، فإنّ الشيء الذي لا بدّ أن يقال هو أنّه لم يسبق أن استطاع أيّ عدد

وفي أطراف سعت إلى بلورة موقف روائي نقدي لواقع العلاقات القائمة في الجامعة بما هي علاقات تُترك أثرها على مفهوم التربية ومستوى التعليم والمعرفة، وصولاً بهذه المعرفة إلى ما يجري في فلسطين. كان خطاب أطراف الروائي هو، من منظور عالمه النقدي، مسعى إلى بناء عالم يُفصح عن حاجته إلى التغيير.

في **قطعة من أوروبا** تتابع رضوى عاشور مشروعها الذي يحفل بالتاريخ ويُشج تخيلاً سردياً يحيل على واقع معيش ويهدف إلى إنتاج معرفة تضيء الحقيقة وتعيد صياغة معانيها، علماً، نحن المعنيين بمصائب زمننا ومأساه، نذكر مسؤوليتنا في التغيير ونرود سبيله. لكنها تبدو في روايتها الأخيرة أكثر جرأة وقدرة على التحرك من التقاليد التي طبعت الرواية الواقعية على خلفية الملازمة بين الواقع المرجعي والإحالات الروائية عليه وفق نمط من البناء قوامه الزمن الخطي النامي تصاعدياً، والاستعاضة عن ذلك بأدوات وتقنيات تنتهي إلى غير نوع من أنواع الكتابة وأساليبها. فهي تُدخل بين كتابة السيرة، وحكاية الحكاية، وسرد التاريخ، وتقديم المقالة، لتبين فضاءات عالمها الروائي وفق ملامحة نسجية، غير تجاورية، بين الدوتة، والرسالة، والشهادة الحية، والافتقار، والبيان، والمعاني الشخصية (لراوي). وبكل هذا التداخل تُشج المؤلف، وبهارة، فضاءات روايتها، وتُغزل سياقاتها المتوكة، وهو ما يُكسب شعرة التأليف الروائي جمالية لامعة وراء معرفة الحقيقي، ويوفر للقراءة متعة اكتشافه. كأنها بذلك تود أن تتجاوز تقاليد الكتابة الروائية من جهة، وأن تُطرح، من جهة ثانية، بمقومات مفهومية- بنائية كادت بعض الروايات ما بعد الحداثيّة تركّسها وتُقصّر مفهوم الكتابة الروائية عليها.

إن المسألة الأساس التي يُضمّرها مشروع رضوى عاشور الروائي ترتكز إلى مفهوم فكري يخص علاقة السرد. فلئن كان الفكر ما بعد الحداثي يُنزع لدى البعض إلى اعتبار الكتابة الروائية مجردة تخيل مقطوع عن مرجعيته في الواقع والتاريخ، وإلى اعتبار الخطاب السردي مجردة لعب

◆ ناعدة لبنانية بارزة.

١ - صدر الجزء الأول من رواية عام ١٩٩٤، والجزء الثاني والثالث مريمّة والرحيل عام ١٩٩٥. وفي طبعة ثانية جُمعت الأجزاء الثلاثة وصدرت عام ١٩٩٨.

رضوى عاشور تُبدع عالماً متخيلاً يبلور الحقيقة

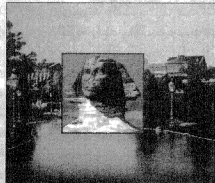
بعد ثلاثية غرناطة (١٩٩٨)^(١) التي روت خروج العرب من الأندلس، وبعد أطراف (١٩٩٩) التي أُدرجت في سيرة الرواية الذاتية حكاية شخص واقع الجامعة في القاهرة وما يجري في فلسطين، تأتي رواية رضوى عاشور الأخيرة **قطعة من أوروبا** (٢٠٠٣) إنجازاً لافتاً، فهي، كما يبدو لي، تنويع لمشروع معني بمفهوم الكتابة الحداثيّة، ويفكر ما بعد حداثي لا يعترف بعض منظره بالواقع مُرجعاً وإنما يقول بنهاية التاريخ.

في **الثلاثية** اكتفت عاشور بإقامة العلاقة بين الرواية والتاريخ، أو جعلت من أحداث التاريخ حكاية ترويهما وتبني عوالمها في سياقات أقرب إلى التتابع الزمني، ويوفق منظر روائي يستعيد الحقيقة بإضافتها ويعيد الاعتبار المعرفي إلى معانيها.

رواية

رضوى عاشور

قطعة من أوروبا



أرضنا الشاتي العبد

لغوي^(١) فإن قطعة من أوروبا هي، بامتياز، مسعى لإبداع عالم متخيّل قادر على أن يبلور حقيقة الحكاية التي يحكيها خطابٌ هذا العالم الروائي.

♦ ♦ ♦

«كيف أوصلتمونا إلى ما نحن فيه؟»^(٢)

تبدو الرواية جواباً عن هذا السؤال الذي تطرحه شهرزاد الحفيدة، أو بطرحة محمود الولد، على الجذّ أو الأب في أن ويبدو الجذّ أو الأب معنياً بتقديم جواب: فهو الراوي الذي يحكي الحكاية؛ وهو بصفتها هذه معنيّ بقول الحقيقة، حقيقة الحكاية التي يرويها لحفيده ولولده، لكنّ لا حقيقة - حسب منطق الرواية - بدون معرفة، ولا معرفة بدون بحث وتقصي ومعاينة. لذا كان على هذا الجذّ أو الأب، كي يُشرّف كيف أوصل أولاده وأحفاده إلى ما هم فيه، أن يعاين الواقع وأن يقرأ التاريخ ويعيد صياغته، أي أن يحكي حكاية المال لا باعتبارها مجرد لعب تخييلي وإنّما قولاً يُكشف الحقيقة، وعليه تصبح الحكاية فعل تدقيق ونظر في التفاصيل والجزئيات، وفعل تتبُّر في الفجوات وفي ما لم يكن موضع نظر فغابت حقيقة في غياب معناه.

هنا تبرز الاسئلة: هل الرواية هي حكايتها، أي ما تحكيه؟ وهل الحكاية هي معرفة الحقيقة؟ وهل الحقيقة هي في معاينة الواقع ومعرفة التاريخ؟

اسئلةٌ تحاورها قطعة من أوروبا على لسان الراوي الذي أوكلت إليه كتابة هذه الرواية، لا مجرد رواية حكايتها. يُترك الراوي صعوبة مهمته: فهي - بصفتها كتابة - مبني ومعيّار أو كيفية بناء، شعريته لا تعني التخلّي عن معيار أمين للحقيقة، وجماليته لا تُناقض موقفاً يتحمّل مسؤولية ما يقول. ويكاد أمام صعوبة المهمة أن يخلّي عنها، فيعلن: «لا خبرة لي بكتابة الروايات. أنا لا أكتب رواية بل أنظر في وسط المدينة حيث حكايتي...» (ص ٢٠٩) ومن أجل هذه الحكاية، وبسبب صعوبة مهمته، يبدو مستعداً للتبرؤ من الأدب الذي قد يُتهم بجنائته - أدب التصنيفات. يقول: «لست أدبياً. لم أزع أثني أكتب أدباً رفيحاً أو غليظاً أو محاسيلاً. لينهب الأدب إلى الجحيم، جحيمي، أو جحيم آخر يختلف. أريد أن أكتب عن رجال ثقال الوزن يمشون على صدري. خطأ. ليسوا مجرد حفنة من الرجال. الآن كلُّها جثثٌ بجديدها ونظامها وكلامها وتروסהا

ونضالها، تستقبل القتل بقتل نظير بلا دم أو أنقاض. أي قتل نظيف؟» (ص ١٨٧)

تتواطأ المؤلّف مع الراوي هنا. ذلك أن السؤال في كلامه قائم بين الكتابة (المؤلّف) والحكاية (الراوي): أو بين الكتابة بتوظيفات ومعايير تجعل منها أدباً على حساب الحقيقة، وبين كتابة لحكاية ترتبط بالحياة ويعبره من يقرأها قتلاً ببطئاً، خفياً، ظاهره غير باطنه، وحقيقته منسية غائبة عن المعرفة.

بهذا المعنى يمكن القول إنّ رواية قطعة من أوروبا تُضمر بيناتها وصياغتها ونسجها، أي بتشكّل حكايتها عملاً روئياً، سؤالاً كبيراً تطرحه، بشكل غير مباشر، لا على الواقع والتاريخ وحسب، بل على سلسلة من العلاقات أيضاً تخصّ علاقة الكتابة بالرواية، وعلاقة الرواية بالحكاية، وعلاقة الحكاية بالتخيّل، وعلاقة التخيّل بالتاريخ، وعلاقة التاريخ بالمعرفة... وصولاً إلى معنى الحقيقة التي يُنهض العمل الروائي بها ويقولها الخطاب.

السؤال الكبير - إنّه ليس سؤال الحكاية، بما هي أحداثٌ وشخصيات، بل سؤال الرواية العربية في علاقتها بالمعرفة - معرفة الواقع والتاريخ - أو سؤال الفني في علاقته بالحقيقة وقيمتها التي قد تفوق «مثل إبرتي في أكوام قش...» (ص ١٥٩) وهو سؤال العلاقات التي بها تنبني رواية عليها أن تجيب عن سؤال يطرحه الأعداء على الأجداد: «ماذا صنعتكم يا جدي، كيف أوصلتمونا إلى ما نحن فيه؟» أو يطرحه الحاضر على الماضي، إنّه سؤال المعرفة المؤمّلة بالحكاية وروايتها؛ المعرفة التي لا تعيد الحاضر إلى الماضي، ولا تأتي بالماضي إلى الحاضر بديلاً أو عديلاً، بل تقرأ الماضي من موقع في الحاضر كي تقرأ الحاضر نفسه في عقده وخفاته.

يبدو الجذّ / الراوي هو المسؤول. فالسؤال أعلاه موجهٌ إلى «أنتم» الأجداد، لا إلى «هَمْ» الآخرين. أنتم من سبقتنا، تاريخنا بكلّ معانيه ومستوياته؛ فما نحن فيه ليس وليد طرفه الأني.

وتبدو الكتابة قرين المسؤولية. ربما لهذا يُعجب الراوي، ولا يروي حكايته شفاهاً، فالشفاهي يحتمل الشكّ لأنّه منقول؛ والمنقول قد لا يُسمع بما يُسمع به الكتابة من وقت للبحث والتوفيق؛ والمرئي سماعٌ قابلٌ للاختراق والنسيان والتشويه. وأما الكتابة فتدوين يُسمع بأدراج ما يؤدّد المعرفة، وتُسند حقيقة حكاية ترويتها الرواية.

١ - إنّ النسبوية الصرفة التي تقول بل الفردية ما بعد الحداثيّة الجديدة تُفكّسي إلى قراءة «الواقع» بكتّبه من خلال اللغة، أو من خلال أنساق إشارية. وترى أنّه ما من طريق إلى الحقيقة أو قضايا التوثيق التاريخي إلّا من خلال أشكال التمثيل الخطابية. فنحن، كما يقول بودريار، نُسكن فلكاً من الألعاب اللغوية الطائفة بحركة وبلا مرسة. وما يحدث يُمكن اعتباره نوعاً من اللاحداث، بسبب فقداننا، منذ أمد طويل، كلّ وسائل التمييز بين «الواقع»، ونظائره التخيّلة. هذا ما يطرّحه كريستوفر نوريس في كتابه المذكور أدناه. ويعلّق عليه بالقول: «إنّ المشكلة من الكثير من التفسيرات الرأسمالية، سواء قُدمت بروج ما بعد حداثيّة أو بعد نبوية أو براغماتيّة جديدة، هي أنّها تُحدّث كلّ الأنظمة الناطقة باسم الحقيقة إلى مجرد لعب تمارسه «خطابات» متناسقة خالية من أية ضمانات أو مشروعية خارج ما تزعمها إزاء قواعد اللعبة الشفوية الرأسمالية». انظر: كريستوفر نوريس، نظرية لانقدية، ما بعد الحداثيّة، المحققون وحرب الخليج، ترجمة د. عابد إسماعيل (بيروت: دار الكونز الأدبية، ١٩٩٩)، ص ٢٠١، ٢٠٢، ٢١، ٨٨، ٩٤.

٢ - قطعة من أوروبا (بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٣)، ص ١٦٩.

لكر، لأن الراوي تقنية أساسية من تقنيات السرد الروائي، فإن المؤلف تتلخص إلى مهمته على المستوى التقني نفسه: فبذل الحكيم الذي هو مهمته في الرواية، تؤكد المؤلف إلى هذا الجد / الراوي، المسؤول، مهمة الكتابة القائمة على النظر لا على السماع. كأنها بذلك تلمح مسؤولية الراوي بمسؤولية المؤلف، أي تلمح الحكيم والسرد بالكتابة والتدقيق. لكن في الدمج نوعاً من التواطؤ لا يخفي. فعندما يقول الراوي: «سأذهب إلى المكتبات وأحصل على المزيد من الكتب، سأستلّي ما من بي وسأمشي في الشوارع وأمعن النظر وأكتب...» ترد الرواية أو المؤلف: «أنت تكتب. لم تعد قادراً على المشي في الطرقات. لا رحت ولا جئت. لم تُصعد سلماً إلى أعلى رف في المكتبة، ولا حملت كتاباً ضخماً ونزلت به السلم. لم تذهب إلى هنا أو هناك. أنت مُعَد. ورضوى تتواطأ معك: تقول قُلْ الطريق من بيته إلى ميدان التحرير، ومن ميدان التحرير إلى ميدان مصطفى كامل...» (أص ٨٧)

يشغف الراوي عن يخبئ خلفه، ويُفصح الرواية عن مؤلفه هي التي تقول. يَسْقُط السِتَارُ، أو يرتفع، ليُكشَف لعبة الراوي: مَنْ يكتب هو مَنْ يروي، أو مَنْ يروي يتحول إلى ناظر يُكتب.

يبدأ الفصل الأول من الرواية بعبارة: «كَبَّ الناظر.. كل الرواية هي ما يتجنبه الراوي، وقد تركت له المؤلف أن يختار لنفسه اسماً غير الاسم الذي اختاره له والدها وغير كنيته التي ينادي بها الناس. كأنه بذلك مختلف عن الرواة الذين يضعون قناعاً ويأتون إلى مسرح الكتابة ويميلون دون مَنْ ينقل الحكاية، فيكونون مجرد أدماء متحيزين من مسؤولية ما تروي.

راوي قطعة من أوروبا هو الناظر. في المقدمة، وقبل أن يبدأ الكتابة، يعرفنا بنفسه، وكأنه يعرفنا بوليفته المختلفة، فيقول: «أنا الناظر لأن مهنتي النظر. أتكل عبر حكايتي ما نظرت إليه من نظر العين والقلب، أي ما رأيته بالبحر والصحيرة... فما أرويه ليس البصر نفسه، بل ما رأيته فأعجبني أو ساءني، أتفكر فيه وأقدره قياساً على موقعه مني وموقعي منه.» (ص ١٨)

إنه الراوي المسؤول عن حقيقة الحكاية التي يحكيها كتاباً. فما هي هذه الحكاية وكيف صاغها بما يؤيدها؟ وما علاقة كل ذلك بالكتابة الروائية، بفهمه للتخييل السردية، بالنوع وروائيتها؟

يحيي الناظر عن الحي الذي ولد فيه والعرش الآن بوسط البلد، والذي كان اسمه حي الإسمايلية. في هذا الحي نفسه، وفي بناء مجاورة للبناء التي ولد فيها، يجلس ليكتب، الآن، «بعد أكثر من قرن على رحيل إسماعيل الذي أمر بإنشائه.» (ص ١٢)

يتوضع الراوي/الناظر في المكان والزمان. والحكاية، التي تسي بسيرة ذاتية، تبدو سيرة لهذا المكان وذلك الزمان. «وأنا» الناظر سوف تكشف عن «نا» الجماعة التي طرحت الحفيدة عليها السؤال: كَأَنَّ «نا» في رواية عاشور يوضّح أمام مرآة ذاته، ولكن في إطار مدينة في القاهرة، ولده هو مصر، لكون الـ «نا» في الرواية موية تتشكل في مسار محكوم بمجموعة من العلاقات

والتفاصيل والجزيئات تُراكم وتؤوّل إلى حاضره هو في الرواية سؤال مطروح على حالنا: ما الذي ماننا خارج الحياة؟ أو كيف انتهينا إلى مغلوبين نُحْمَل رأياً بيضاً؟



ليست قطعة من أوروبا توصيفاً لواقع تحكي حكايته أو لتاريخ تعود إليه لتسرده وتجيّب عن السؤال، بل هي رواية تُعْشِكل حكايتها فيتمشكك سرّياً بما يحكيها إلى سؤال، وربما إلى أسئلة نشارك، نحن القراء، في طرحها على روائيتها سرداً، على معانيها، وما يجزئاً أحياناً إلى الأخذ به ويفرغنا بصديقتها.

يكتب الناظر أن الضويدي إسماعيل هو الذي بنى ذلك الحي الذي لم يكن، كما يقول، سوى جزر من الإنجاز المعماري الهائل الذي شهده القاهرة في عصر إسماعيل، والذي «لا يضاهي سوى ما شهده المدينة [القاهرة] قبل ذلك بخمسة قرون في عهد الناصر قلاوون.» (ص ١٤)

نقرأ ما يكتبه الناظر ونسأل: ما المشكلة أيها الناظر، وأين هو معنى الحكاية أو حقيقتها؟ هل هو في قاهرة إسماعيل الروسية، كما يستهيه بعض المؤرخين، والتي نقلها إسماعيل عن الغرب، في باريس الجديدة التي خلط أوسمان لشوارعها العريضة ومبانيها الموزعة وحدانها العامة؟ أم أن المشكلة هي في قاهرة إسلامية تركها إسماعيل «مستتبّة في مضاهيها، قابعة به أو غارقة فيه»، منطعاً إلى «عالم جديد» لينقل عن الغرب «الغرب الجغرافي؟» (ص ١٣)

نكاد ونحن نقرأ أيها الناظر نصُرح مثلاً: وأنت تقرأ التاريخ: «قُلْنَا بنا مؤرخ» ذلك أن المدن هي تدلّح حضارات، والبشر حوّل ثقافات، والعالم نسبي فاقداً لصفاء هويته. فآين هي المشكلة؟

لكر، لا، تقول لنا في ما أنت تتابع الكتابة وتحاور نفسك وكتابك. ليس معنى الحكاية في البناء والهندسة والجغرافيا والتاريخ، بل في هدم يسبق البناء وفي بناه يلهي الهدم. إنه في التصوّل وتوظيفاته، في الدين وبيع أراضي الوطن، في الاستثمارات التي تتم على حساب المواطن والهوية، وفي رؤس الأموال ومصادرها الشبوهة ومقاصدها التدهية بنا إلى ما لا إليه حالنا... في التفرغ لا في التناقص، وفي النماذج التي أغفلنا حقيقتها.

المشكلة هي في المسار، في التفاصيل والجزيئات، وفي كتابة أدبية لا تعيد اللحمة إلى الفجوات بل تتركها تُفَرّق في عثمة جعلنا أو توأمتنا أو جرينا وراء مَنْ يعلن موت المؤلف ونهاية التاريخ.

في المسار، تعود بنا الرواية إلى ما قبل إسماعيل: فإسماعيل بنى ولم يُهدم. إذاً علينا أن نعود إلى جذه الذي كان أول مَنْ أَعْدَ الألهي لشهد التدمير، تدمير المباني الأثرية لفتح سكة جديدة... مشهد المحاول والمهادن والجرفات وهي تُقلع بيوتاً ومساجداً وأسبلة وأشجاراً وأبواباً ومشربيات وقبوراً أيضاً...» (ص ١٣) وليس ذلك مجرد حكي أو سرد تخييلي يروي الراوي، وإنما هو كتابة مؤقّعة مبنية على معلومات مأخوذة من كتب قراها الناظر وقارن بين أقوالها، وهي معلومات تؤكدها رسائل تؤرّخ عليها،

وَسَمَّيْنَاهَا تَوَارِيخُ وَأَرْقَامُ وَأَسْمَاءُ. ففي الرسائل التي كتبها بنجامين نذرنايلي لأخيه في الفترة من عام ١٨٧٢ حتى وفاته في عام ١٨٨١ (١٦٠٠ رسالة)، مثلاً، نعرّك إلى حقيقة حكاية التدمير والبناء.

يقرا الناظر المسار، ومن اللُحمة التي تُرْثِم الفجوات تُؤَلد المعرفة. أجزاءً وتفاصيل ومعلومات تُشجّع عالم الرواية، مثل قطع من «الهارل» تركيبتها يغطّي أكثر من قرن لا يتوالى زمن سنواته وألماً يشكّل صوراً وحكايات تتداخل وتتعاقد على قاعدة المعنى وحقيقته، لتنتهي إلى تكوين عالم يكاد يُشبه في هيئته عالم المنمنمات الزخرفية. إنّه عالم تزخره المعرفة! معرفة تبدو عاجزة عن تغييره، ربما لأنّ أوانها فات أو لأنّ المعنيين بها لا يكتثرون.

تُدْخِل أكثر في التفاصيل: بنجامين نذرنايلي هو الذي اشترى اسمه خديوي مصر في قناة السويس لإنجلترا، أو قل إنّ خديوي مصر هو الذي باع اسمه لها بسبب مديونية الحكومة المصرية لشركة قناة السويس. والبارون لايونيل ناثن ماير دي روتشيلد هو الذي وكر المال لصديقه نذرنايلي.

نسأل: هل كان الخديوي يعرف هوية الوسيط ومقاصده ومعنى أن يأخذ المال ليعود فيديعه مسدّداً ديونه؟ وما دلالة الحلقة المفقودة بين مَنْ يَدْفَع وَمَنْ يأخذ؟

تقول الرواية إنّ البارون أعلاه هو واحد من روتشيلدات خمسة، وإنّ منهم روتشيلد بلغور، حفيد روتشيلد قناة السويس. إنّاك يتكشف المعنى من البحث والتقيق الذي يقوم به الناظر (والمرقّظ) من خلفه) ونضاه حقيقة: جميعهم يهود، أثرياء، أجنبان، يشترتون منذ أيام الجد الأكبر، يمولّ بعضهم بعضاً، يتملكون ويسيطرون... ويتحكّمون بالمارس.

لكن هؤلاء اليهود، كما نستدرك الرواية، ليسوا «أبناء حارات اليهود المحليين الذين لا يُعرفون سوى العربية»، بل «جاوا مع موج البحر» ويتحدّثون الإيطالية والفرنسية واللاتينو أو الروسية والألمانية واليديش، فترفعهم اللُغة وأصولهم فوق «المُحلّين» من أصل البلد وترطبهم بأسيادها «الأجانب» (ص ٦٠) ولا هم مثل إدي صالح، اليهودي الذي سافر إلى فرنسا وبعدها إلى إسرائيل، ثم كتب إلى صديقه الجد يقول له: «مشروع دولة اليهود والحركة الصهيونية التي غلّته كان نكبة مركّبة، سرّقت من الفلسطينيين أرضهم، واقتلعت اليهود من أوطانهم، وسكّنت دماء كثيرة، دم العرب ودم اليهود» (ص ١٢٩)

ربما كان إسماعيل وحكّام مصر آنذاك، نقول نحن القراء، لا يميّزون، كما تميّز المؤلّف اليوم، بين يهودي ويهودي، بين أجنبي ومحلي، بين مستثمر يَدْعِم الحركات الصهيونية بأمواله وآخر يَسْتثمر من أجل مصر. لكنّ الرواية تُخبرنا بأنّ إسماعيل كان وقتها يجلس منتشياً في القصور الخديوية ليلاً افتتاح دار الأوبرا (عام ١٨٧٦)، يشاهد أوبرا عايدة. قائد الأوركسترا والمغني والغنية والمُكوّن والعازفون من أوروبا، والمصريون يقومون بأدوار

الكومبارس وعزف الطبول». (ص ١٥٦) كان إنّا، يتواطأ، أو كان غير مكثّر بأن يكون المصريين مجرد كومبارس!

تفصيل آخر يجب عن سؤال المال ومسؤولية الأجداد: ففي ٢٥ يونيو ١٨٩٨ يوقّع خديوي مصر عباس حلمي «ديكريتو» بإنشاء بنك، هو البنك الأهلي.

عظيم بنك أهلي! أي مصري، ما المشكل، نسأل، نحن القراء، الرواية والراوي الناظر: أو ما هي حكاية هذا البنك التي جعلت الجد يأتي بها إلى روايته؟

إنّه التواطؤ مع الذات، أو الجهل، أو السقوط في هوة المعرفة بعد ضياع الحقيقة. فالرواية تقول: بل يكن الجد يوم كان ولداً، ولا والله الذي كان يعمل في هذا البنك، بل ولا أفراد العائلة كلّها، يكلّمون من شأن البنك وأهمّيته سوى تلك الورقة النقدية، الجنيه، المكتوب عليها فوق صورة لتمثال فرعوني بالإنكليزية والعربية: «البنك الأهلي المصري» National Bank of Egypt. لم يكنوا يعرفون أنّ أوراق النقد التي كان يصدّرها البنك كانت مجرد أوراق، وأنّ هويتها المصرية مجرد حروف تُطبع في بريطانيا. لقد كانت ٥٠٪ من رأسمال البنك وملكيته هي ملك السيّد كاسل كنانان روتشيلد (وهو يهودي ألماني) الذي مثل الجانب البريطاني، والـ ٥٠٪ الباقية هي لمصر، لكنّ ممثّلة بثلاثة أشخاص هم: يهوديان وقُدّ جُمعُهم من تريستا في جنوب أوروبا وهما الأخوان سوارس، ويونانيّ هو كونستنتين سلماجوس.

مشاعر الاعتزاز التي كان يشعُر بها الولد بوالده الذي كان يعمل في بنك يعتبره جزءاً من هويته تتحوّل إلى سخريّة ومهانة نستشعرها، نحن القراء، ولا نُلمّص عنها الرواية... وبخاصّة عندما يتابع الناظر إيفاله في البحث والمعرفة فيكتشف أنّ كاسل كان صديقاً شخصياً للخديوي عباس حلمي، وأنّه مقابل قرض سمّح له باستغلال آلاف الأفدنة من أراضي الصعيد (ص ٥٧) بعد أن كانت الحكومة المصرية قد باعت «أراضي الدائرة السنّة» إلى مجموعة من المستثمرين الأجانب برئاسة السيد كاسل نفسه.

لقد كانت تلك مجرد بداية جذر الفؤاد المالي اليهودي، الأجنبي، أو المحلّي المرتبط بالأجنبي، والشتغل سياسياً على دعم منظمات صهيونية تؤيّد وعد بلغور وإعادة إنشاء فلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي. فقد كان ثمة عشرات من الجمعيات والمنظمات الصهيونية التي نشأت في المدن المصرية بين ١٨٩٧ و١٩١٤، وألّها «باركوجيا» وأخرها «أبناء هرتزل»، تسعى إلى التوحّد وتعمل على جعل مصر مركزاً لنشر الكتابات الداعية إلى الصهيونية الموجهة إلى يهود الشرق. هذا ما قرأه الناظر/الجد في الرسائل والتقارير التي جمعها لانداف في كتابه «عن اليهود في مصر في القرن التاسع عشر» (ص ١٢٣)

ربّما تأخّرت القراءة المعرفيّة هذه، وربّما جاء من يشكّها أو في دفتها ليقول إنّ كلّ سرد قابل للتأويل، وإنّ كلّ تأويل يضع الحقيقة على مستوى نسبيّتها، وإنّ الخطاب مجموعة معانٍ لا

مجموعة حقائق. وقد يرى أن ما نقوله رواية رضى عاشور ينتمي إلى «الإيديولوجيا»، وأن كل إيديولوجيا موضع شك من إيديولوجيا أخرى تنقدها.

لكن أي شك يُمكن أن يطول الواقع أو جغرافيا المكان وهو؟» تجيب الرواية: الهدم والبناء: التوظيف وتفاصيل الاستخدام اليومي، ما يصوغ أحياء القاهرة ومعاني عمرانها وشبكة النسيج الاجتماعي التي يعاينها الناظر، ومن خلفه المؤلف.

فلن كان البنك الأهلي تفصيلاً له حجم العلامة الكبرى في مسار البلد التاريخي - الاجتماعي، فإن مثل ميدان سليمان باشا تفصيل لجزيئات يعاينها الناظر ليرى ما لا يرى بسهولة. إذ ثمة ثلاثة أسماء تتفاقم هذا المثلث العمراني عبر عملية هدم وبناء وتحويل لعمران عليه أن يعيش أحداثه، العصر ويؤمن الشروط «الأفضل» للاستثمار الأجنبي والربح الخارجي.

– السيد شارل بهلر، السويسري الناطق بالفرنسية، ومعه ينتقل «المثلث من قطعة من إنجلترا إلى قطعة من فرنسا» (ص ٧١)

– السيد جيانكومو جروبيو، وهو «سويسري» آخر وصل مصر في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، وجاء من المنطقة الإيطالية من سويسرا. أنشأ مطعمًا ومتجرًا ومقهى، وهي عبارة عن مشروع ثقافي «بريسي ذوقًا وتقاليده» (ص ٧١ - ٧٢)

– السيد يعقوب قطاوي، وقد امتك أراضيه وشركات وعقارات. توفي عام ١٨٨٢، وترك أولادًا وبنات تزجن في أبناء أكبر العائلات اليهودية في مصر وخلفن أحفادًا يحملون أسماء منشأة وموصيري وسوراس ورولو ومزراحي.... وصار منهم من صار وزيرًا أو عضوًا في المجلس التشريعي أو البرلمان وجلس الشيوخ، أو مديرًا للبنك الأهلي، أو من مؤسسي بنك مصر... (ص ٧٧)

منذ ذلك التاريخ يُمكننا الأجانب اليهود أو اليهود الأجانب، كما نستنتج ونحن نتابع القراءة، والمال تتبلور أسبابه: فقد ارتبطت ذرية قطاوي بمصر وحكامها، وكان منهم من يكتب رسائل الملك، ومنهم مستشاره المالي (ص ٦٨) وكان للمصامي أهارون اليكسندر، الذي تزوج حفيد يعقوب قطاوي، يقدم الدعم لأصدقائه ويستضيفهم في بيته؛ ومنهم صديقه وايزمن، «وضابط الاستخبارات الإنجليزي الشاب أوبري إيبان» الذي سيُعرف «باسم أبا إيبان وهو يرفع علم إسرائيل في الاسم المتحدة بعد إعلان الدولة التي سيتولى وزارة خارجيتها لاحقًا» (ص ٦٩)

كانت أوصال القاهرة تتفكك وتتواصل بهذه الأسوار، وبما لأصحابها من نفوذ يُقضي إلى هيمنة الآخر على مصائر البلد وأهله. فثمة يهود، أجانب، إخوة في العائلة، وإخوة في الغايات، كثر، نُذكر من ذكرهم الرواية: «الإخوة سوراس، والأخوة شيكوري، والإخوة قطاوي، وغيرهم من العائلات اليهودية المتنفذة في مصر: موصيري ورولو وإيلي مزراحي». وثمة بنوك: «البنك الأهلي، وبنك الروتات، والبنك العقاري المصري، والبنك التجاري

المصري، والبنك الزراعي المصري...» وخطوط طرق: «خط سكة حديد حلوان، وخط سكة حديد الدلتا...» لا يعرف الناس إلى أين تؤدي بهم، وشركات: «شركة قنا – أسوان للسكك الحديدية، وشركة المعادي، وشركة الملح والصودا، وشركة مصر للزراعة...» كلها ملك لليهود، أجانب أو لأجانب يهود.

سيرة ذاتية هي رواية قطعة من أوروبا: ذات المدينة، تاريخها ومجتمعها وأمكنها. إنها سيرة الهدم والبناء ونفوذ الخارج من الداخل... من التفاصيل والجزيئات، مما لا يُرى أو لا يُحسب له حساب، فيتراكم ويؤثر إلى ما يفاجئ بهوله وعمق مساهمته.

مسيرة تستدعي سيرًا أخرى لأشخاص ومؤسسات ومنظمات وأماكن، كي تُكشف عن معنى الغد ذات في الآخر المحذر بمقاصده لا بدته وعجزه. وهذه المقاصد هي هوية سياسية قوامها المال والربح والاستثمار، ومألها وطن عرقي ديني لليهود. ارتبط إنشائه بما آل إليه حال الأحفاد وحال مدينة استبحت للحريق.

«أريد أن أعرف لاحكي بقصة عن نفسي وعن طفولتي وعن يوم الحريق»، يقول الناظر (ص ١٧٢)، ويُقصِد حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢. «كان أبي حاسمًا في اتهام الإنجليز بتدبير حرائق ذلك اليوم في وسط المدينة»، لكنه يتوقف عند قول أبيه ولا يأخذ به مباشرة بل يعود إلى التاريخ والمؤرخين، فيلاحظ عدم ربط المؤرخين المحدثين بين حريق القاهرة وحرب فلسطين. يبحث عن أدلة، فيجد أن حريق القاهرة طال مجموعات أساسية مثل «بنوك ومتاجر ومحلات تخصص الإنجليز وبعض الأوروبيين: متاجر أثرياء اليهود» (ص ١٧٦ - ١٧٧) يعود إلى رسالة صديقه اليهودي إدي صالح، فيقترِب من الحقيقة التي يريجهها هذا، وهي أن الانفجارات التي أحرقت محلات لليهود في مصر ولم تمس لمعبد اليهودي هي من تدبير عناصر الموساد الشطرنج الذين «يعملون تحت غطاء شركات سياحية تسهل لليهود السفر إلى جنوا أو مارسيليا ومنها إلى معسكرات ينتقلون بعدها إلى إسرائيل» (ص ١٧٨ - ١٧٩)

تبدو الآلة التي تنفذ كل هذا هائلة في عين الناظر. فيعترف بعجزه عن الإحاطة بها. لكنه يتصر في السار، بين ما حدث في مصر وما يحدث في فلسطين. الربط ممكن بين «مصادر القهر هنا وهناك: بين مظاهرات نوفمبر فجر ١٩٤٥ وديسمبر ١٩٤٧ ويتأير ١٩٥٢ (حريق القاهرة)، وبين مصادر الغضب في الشارع المصري وفلسطين. ثمة بجان بديران المشهد، هما شارون ووزير في حكومته، وخلفهما على الجدار صورتان معلقتان لبن جويرون وهرتزل (ص ١٨٦ - ١٨٧).

التفاصيل كثيرة، تُحفل بها رواية رضى عاشور كي تقرأ المسار. واللسار، كما تقرأه بعين الناظر، يبدو متداخلًا معقدًا. تتقاطع المسؤوليات، ويُسي الحاضر الماضي، أو يُقرأ الحاضر في قراءة الماضي، تتسع حدود الحاضر، وتُسن الرواية زمن العولة. تبدو الأزمنة بلا مسافة: ضراوة النار في قلب القاهرة الروميّة صباح

يوم سبت تبدو على تماسٍ بضرورتها «في برجين ومجمع حربي»
في قارة أخرى صباح يوم ثلاثاء» (ص ٢٠٣)
تُختزل المسافة المكانية/ الزمانية. كأنّ اللهب يمتدّ عبر الأزمنة
والأمكنة ولا نراه، ربما لأنّنا لا نُحسن قراءة التاريخ.

يدرك الناظر، بعد ما وصل إليه من معرفة، أنّ التاريخ مرجع هامّ
وضرويٌّ للحكاية، وأنه عندما قال، في بداية حكايته، «قتلتنّي يا
مؤرّخ»، تجنّى على استناده الراجعي وكتابه. لكنّه الخوف من هول
الالة، من زمنها الذي لا ينتهي. خوف يدهم الناظر، يمتدّ ويتحوّل
إلى عواء، مثل كلب في العاصفة. «اعوي»، يقول. ويبرّر السؤال
الذي يطرحه على نفسه، بصفته يكتب: «كيف الكتب؟ هل يجوز أن
تكون الكتابة عواء» (ص ٢٠٤)

بسؤال حول معنى الكتابة ومفهومها تُقاربُ الروايةُ صفحاتها
الأخيرة، وكأنّ قد بدأت بسؤالٍ مثل ولو مضمّن: إنّها، إذن، نهايةٌ
تحيل على بداية، وبدايةٌ تقضي إلى نهاية. كأنّ الحكاية كرهٌ تُشبّه
مسار النار، أو كأنّ مسار النار حلقةٌ تنغلّق نهايتها على بدايتها.
تنغلّق لأنّها لم تكسرّها في لحظتها من استدارة زمنها على ذاتها. لم
نقرأ مألّ النار يومَ حريق القاهرة، ويومَ حريق البرجين لم نسال:
ما العلاقة بين الحريقين؟

عن المعرفة تُلحّح الروايةُ أسئلتهّا. وهي معرفة لا تكفي وحدها
لكتابة رواية، لكنّها ضرورية لسؤالٍ طرحه الروايةُ على الكتابة:
كيف نكتب؟

قطعة من أوروبا هي، في مسعى المؤلّفة، مشروع جواب. فلقد
كتبَ رضوى عاشور روايةً أضمرت فيها دعوةً إلى الاهتمام

بالحكاية، حكايتنا، وقادما اهتمامها بهذه الحكاية إلى ممارسة
كتابة الاختلاف البنائيّ للنوع الأدبيّ الروائيّ. ولم يكن دافعُ
الاختلاف شكلياً، بل هو مرتبط بمادة الكتابة نفسها، بالمرجع،
بموضوع الكتابة أو حكايتها.

كتبَ رضوى عاشور روايةً لحكاية تُقَبِّبُ عن أحداثها وأشخاصها،
وتُظنّ في أحوال أمكنتهم وأزمنتهم. فجاءت متوهّجة بحرارة
المعرفة والصدق، تدقّ أذنّ القراءة بإيقاعٍ جملها الحادّ، وتُشغل
الخيالَ بترييب مقاطعها وبناء فضاءات عالمها الراكض بنا بين
أزمنتها المتعدّدة، وأناسي الكثر، وزوايا الأمكنة وهي ترسم وتكتسب
بطاقةً مفصّلةً بهويّتها.

المعرفة بتاريخية الواقع ومجتمعيتها وسياساته ركيزةٌ في رواية
رضوى عاشور، ركيزةٌ واعية أرادتها المؤلّفة كما يبدو لي، ولكنها
سعت كي لا تكون على حساب فنية الرواية ومتعة قراءتها. هكذا
كانت تنكسر حدّة المعرفة بما يُطرحه الناظرُ على نفسه من أسئلة
تخلخل أحياناً بقيّتها، فتدخل وتشارك في التناول: التناول المحاور
المتعامل مع اللغة في جانبها الإحاليّ الذي يحفظ للمعنى قوّة
الحقيقة.. والتناول الذي يُحملنا على المشاركة في ما يمكن أن
يتكلّف عنه زمنٌ تهجس به الحفيدة شهزاد بعد أن وصل الجدُّ
إلى عجزه.

هكذا يترك الناظر (المؤلّفة) لشهزاد، للأحفاد، متابعة البحث
مشغولاً بإشراقه أمل، وورغبة في الإفادة من حادثة تُعين ولا
تعوّق: مُؤنّع على الشبكة يبسرّ تحصيل المعرفة، وكتابةً على
الكومبيوتر تسهّل ترتيب الأوراق ونشرها.
فالحكاية لم تنته.

بيروت

ملفات الأعداد القادمة من الآراب

- السودان... بعيون مصرية (ملف من إعداد: أحمد الخميسي)
- الجزائر... بعيون مغربية (ملف من إعداد: عبد الحق لبيض)
- الشعر الإيراني الحديث (ملف من إعداد: موسى أسوار)
- الفن التشكيليّ العربيّ/ المتوسطيّ (ملف من إعداد: كيرستن شايد)
- الشعر الأميركيّ الحديث (ملف من إعداد: سامر أبو هوش)
- المقاطعة الشعبية العربية والعالمية للعدوّ الصهيونيّ ولداغميه (ملف من إعداد: سماح إدريس وكيرستن شايد)



حوار مع الروائي التونسي صلاح الدين بوجاه

■ أنا أكتب إذن أنا مغاير! ■

فماذا فعلت يومذاك؟

تشبّثتُ بها تميماً تقينياً عثراتِ الطريق وتُكسب وجودي معنى. لقد ورد في بداية الفُحْصَاس قولُ الراوي هناك: «كان تاج الدين فرحات قد أحسن منذ أعوام بأنّ الدنيا غيبةٌ تدور حوله كغزل الطاحون، أو تُلَاعِبُه الكوريدا مثلُ ثورٍ جريحٍ في ميدانٍ شاسعٍ أملٍ بالوهم والزَّيْبِ والأحابيل. وقد قضى شطراً من حياته يُجْلِمُ بأن يصبح أدبياً كبيراً». ثم أتقن أن للفن متعةً خالصةً تُثَمِّلُ لحظةَ الخلق، هادئةً مطوّعاً قد أسَّسَ القِيادَ، أو جُمُوحاً عنيدةً أبقة. فليت معاشرنا للحبر والورق ورائحةِ الحبر، يحبُّ الكتبَ ويعالجُ الكتابةَ ويغشِقُ الخلوّةَ ويُطِيلُ السهرَ... ويُثِيرُهُ الترابُ غُبٌ يومٍ مطير...»

ولكنّ، أيُّها الراوي عن نفسه، اليس في إمكاننا أن نُجَلِّقَ العلاقةَ؟

حين تسأل القاصَّ والروائيَّ التونسيَّ صلاح الدين بوجاه أن يقصَّ عليك رحلتهُ مع الكتابة، تجده يأخذ موقعَ «الراوي عن نفسه»، ليخبرك بأنَّ الرغبةَ في الكتابةَ وُلدت عنده منذ طفولته الأولى.

أجرى الحوار:

ماجد السامرائي

بل في إمكاني أن أجزم بأن الكتابة عندي قد ولدت من كمّ الخوف والخجل والانزواء، فكانت بالنسبة إليّ تزيّناً وجود، بها أقول وأسوي وأعبر عن صمتي المثلل. فهي تجربة في الوجود أساساً، وليست منبعثة من همّ اجتماعي أو سياسي أو سواه. إنها فعل حميم قواه كُثُفَ المغطى (الذاتي والعام)، وتعرّيت الصمت والخفاء، وتجاوز ما شُكّت عنه. إنها حياتي الأخرى العميقة التي اتخفّ فيها من وقار الأسرة والمجتمع والوظيفة.

في بداية السبعينيات كتبتُ القصة القصيرة، وقد ظهرت لي عدّة أفاصيص على صفحات جرائدنا ومجلاتنا التونسية. لكنني جنتُ بعد ذلك إلى الرواية، إذ أُرُغم أنّها أُرُحبُ عالمًا وأوسعُ أفقًا وأقدرُ على خلق الإيهام المتشعب الطويل القائم على غواية القصص والتخييل وشبقية السرد.

ومن بعد ذلك، أين شئتُ بك المسار؟

عدتُ بعد خمس روايات إلى القصة القصيرة، فظهرت لي مجموعة باسم سهل الغرباء. ولكنّ تشبّهي بالرواية، مجالاً لعلمي ولعبي ووجودي، يثلثُ أمرًا ثابتًا لا مراء فيه.

أوه أن اتعقّب أعمالك معك، فماذا تخبرني عن كلّ منها؟

كانت مدفونة الاقتراعات والأسرار عملاً من أعمال البدايات. فيها قوة الانطلاق، وسعة الأفق، وسداجة الشباب أيضاً. اتشّبعتُ منها الآن بتجربة المَن والماشية، إذ عدتُ إلى محاولة إحياء شكل عربيّ قديم بتقسيم الصفحات فعلياً إلى مَن وحاشية، بحيث تُروى الأحداث روايتين مختلفتين، تتمايزان ثم تلتقيان. حين كتبتُ المدونة كانت حاضرة في ذهني رواية المسخ لكافكا. وكنتُ أجزم بأنني، وجيلي التونسي والعربي، قد أصبحنا مجرد كائنات هلامية لا وجود لها. لذلك سستُهلّ الرواية بالإشارة إلى أنّ بطلها لا وجود له: فهو غائب، خفي، في صفاء الزجاج الذي يُمكن أن تُبصر من خلاله.

أمّا التاج والخنجر والجسد فنراود هلواسات الريف والمدينة معاً، سعياً إلى ابتداء عمل تخيليّ هو من قبيل السيرة الجماعية لكن التخيلية (رغم تناولها بعض عناصر الواقع). إنها معالجة للعبة الراعي والرعية عبّر تاريخنا الوسيط والقریب، بأنوار من الحاضر.

وأما حمام الزغباء فشئتُني إلى حمام فعليّ في مدينة القيروان العتيقة. لكنّ القصة قائمة على ارتداد مجاهل الرغبة والموت عبر جسد المتعة والجحيم.

لكّني أُرُغم أنّ الفخّاس في مركز أعمالي إلى حدّ الآن، رغم أنّني نشرتُ بعدها رواية ومجموعتين قصصيتين. فهي رواية «بحرية» أولاً، إذ يُلجّ البطل رحلة من «حلق الوادي» إلى مدينة «جنوة» الإيطالية. وتتوالى الأحداث في لعبة تخيلية تُزجّ بجميع عناصر الحضارات والأجناس والثقافات، بما تُشّبه اللحمة في معناها الشامل. فقد قامت على المزج السرديّ واللغويّ والحديث بين عناصر متبادعة شتّى. ولعلّها أيضاً تُثّر نهجاً في السرد يمثّل إجابة على التجارب الغربية الراهنة.

وأما راضية والسيريك (وسامح الله د. سهيل إدريس) ناشر الرواية الذي اختار هذا العنوان بديلاً لـ السيريك أو القاع - لا يهّم، فهي رواية تُتاد مجاهل الشوارع الخلفية في مدينة عربيّة ما، حيث المسكوت عنه جنسياً واجتماعياً وسياسياً وحضارياً. وهي تجربة تختلف كثيراً من حيث السرد والأسلوب اللغة عن الروايتين الأولى والثانية (أي المدونة، والتاج والخنجر والجسد).

أخيراً فإنّ سهل الغرباء مجموعة قصصية تُعتمد البرهة السرعة والمشهد الأقل، وتقوم على اللحظة الأخيرة حيث يخبّئ الانتظار.

لو أردنا تلخيص الرؤية والموقف في هذه الأعمال، فماذا نقول؟

أقول: يتحاور في محاولاتي الروائية: التراث، وعناصر العلم المعاصر، والشعر، والتاريخ، والأسطورة... الواقعيّ والعجائبيّ، الخاصّ والعامّ، التونسيّ، والعربيّ، والمتوسطيّ، والإنسانيّ، والمحليّ... العيب، اللعب، الجدّ، الوقار الساخر. إنها سؤال حول جنوني الخفيّ وراء بذلة الأستاذ، أو عضو البرلمان، أو الزوج والأب.

الكتابة عندي
تجربة في الوجود
أساساً، وليست
منبعثة من همّ
اجتماعي
أو سياسي

وفي كلمة، أُرغم أن تجريتي في القصة والرواية في حاجة إلى التآني الرصين البعيد عن مجرّد الامتداح أو الاستنفاص. إنَّها في حاجة إلى الناقد الذي يُكفك على مجالات القوة فيها ومجالات الضعف والنقص، بجذّ العالم ويَعْبَثُ العاشق!

بوصفك روائياً من جيل روائي جديد، ما الذي تريد التأسيس له من خلال رواياتك في بعديها الفني والموضوعي؟

أحلامٌ يرى شئى ثنائياً لدى مستهل كل رواية، بل كل قصة قصيرة أيضاً، كما أقول: «إنني اخترتُ المزج بين التراثي جداً والحداثي جداً» أو: «إنني أجنح إلى استعارة الأساليب القديمة الرصينة قصصاً تطويعها لأداء العصر، بل لأداء أحدث ما في العصر» أو: «إن في كتاباتي السردية جنوحاً إلى مرادوة العبث واللعب بالمقدس اللفظي والديني والاجتماعي».

إنّه توقّف بنتاجني عند مفتتح كل عمل جديد، إذ أنّني إلى أنني لم أحقق من أهدافي الأولى غير التزّز اليسير، وأنّ النص قد أفلت من ضوابطي ويكاد يُلقي بي على أرض الحيرة والبُطلان.

عند الفراغ من كتابة النص الجديد، أُقبل على قرائته للمرّة الأولى، فأجذني إزاء نص غريب. وألحّ ههنا فاقول إنّ هذا يحدث مع الروايات خاصة، أما القصص القصيرة فحفظها قليل من هذه المعاناة التي يسألها النص على الكاتب.

على الرغم من كل ما تقوله عن روايتك وقصصك القصيرة، أو ما قاله النقاد عنهما، فإنّ هناك «الجمهور» الذي ينبغي تعميمه. وهناك «السؤال» أيضاً... الذي قد يكون سؤال الذات في مواجهة الواقع والعالم الذي فيه ولكنها تعيش انفصالها عنه أحياناً.

هل أجزم ههنا أن «سؤال» (إنّ يُجد لي بالضرورة سؤالاً) هو سؤال الذات في مواجهة الواقع أو العالم، في مسابره واختلافه؟ لكنني أكون قد اخترت المسألة، من وجهة نظري الخاصة، في قصة قصيرة تُسمّل عنوان «المهرج» فالواحد ممّا يُلَبّث مهرجاً حتى آخر حياته. قد يُزجج حابج بهذا اللون أو ذاك، وقد يَحْذُ تسلساً بشكل معيّن، وقد يُعابث الأطفال والعجائز فوق ركع السيوك العام الذي نعيش داخله. ولكنّه في النهاية لن يقول إلّا ذاته: انتهت واستبهاها الخفية، جراحها وانتصاراتها الموهومة.

إنّ مشكلتي الأولى تُتبع من تلك الفارقة الأصلية، الكيانية، بين الذات والواقع. أما مجتمعي وإنسانيّ والرؤى العامة التي تُسكّني، فشاؤها شأن آخر؛ فهي تتسلّل من خلال اللعبة الأصلية التي هي لعبة الذات مع العالم، معها أو يُقْذها أو فيها؟ لا يهم... لكنّها ثانوية بالنسبة إليها.

نعم تعني لعبة الحياة والموت، الرغبة والعدم، الفردوسيّ والجحيميّ، أكثر ممّا تعني المسائل الاجتماعية رغم غناها وأميتها وجلال قدرها.

وسؤال الأدب عنده؟

إنّه مُقدّر بالجرح الأدبي الذي ما قَبِتنا تُلقعه منذ الأزل مثل الذباب الثائنه في الصحراء، وهو: ما جدوى هذه المعاناة الكبرى التي تحف بنا؟ نحو أية غاية نسير؟ ما سرّ للمتعة التي تُثَلّت بين أناملنا مثل سراب الطريق؟

مع كل نص جديد تُستشعر الأمّ وخفوت الأمّ؛ ذلك لأنّ الجراح يُثيرها ويُهدبها شيئاً من السكينة... في أن!

ولكنّ يقرأ لقرارك أنّ ههناك حاضراً دائماً (هو الكاتب/أو ابطاله) يُنادي غائباً (قد يكون إنساناً، مثلاً، فكرة، حقيقة).

لعله من شأن النقاد والقراء عامة أن يلقوا على هذا. أمّا ما يُمكن الجزم به الساعة فهو أنّ فكرة الغياب، من حيث هي سليلّة فكرة الموت، هي من العناصر الثابتة في ما أكتب. وماذا يفعل الكاتب في النهاية غير محاولة تشويش المُثُل والأفكار والحقائق.. قصص إعادة تنظيمها بكيفية الخاصة؟!



أزعم أنّ النقّاس في مركز إسماعي إلى حدّ الآن

لكنني أودُّ هنا أن اضيف إنَّ حظَّ هذا «النادي» من الوضوح والخفاء يَخْتَلِف من عمل إلى آخر؛ فهو في النخاس أكثرُ جلاءً ووضوحاً ملامح منه في التاج والخنجر والجسد، أو حمام الزغبان.

وهناك أيضاً ما يترجع، في الوقت الذي نجد فيه ما يتقدّم.

نعم، وذلك هو السجال الدائم بين الشخصيات والكاتب والقراء المفترضين، ومجموعة الأفكار والمثل التي يتعاملون معها – ومن خلالها – مع الواقع والناس والغيب. وحركة المدَّ والجزر هذه تتخذُ صوراً ووضعياتٍ شتى، من عمل إلى آخر، بل من فصل إلى آخر، ومن حداثٍ إلى الذي يليه أحياناً. حُدَّ رواية راضية والسيرك مثلاً، فلقد اتَّخذتُ شكلَ اللعبة (لعبة السيرك بالتحديد)، لكنّها في جوهرها شتّحضُر الكثير من الغياب – من قبيل المثل والأفكار والحقائق.

هل تجد أنّ ما يشغل أبطالك وشخصياتك الروائية، أو يؤطر عوالمهم من الرؤى، يُحْمَل شيئاً من التعبير عمّا تريده أنت أو تراه؟

لا شك في ذلك... لكنَّ بطرق وأساليب معقّدة جداً. فهناك تشابيه واستعارات كثيرة تُسمّى إلى اختزال «لعبة الفن والواقع»، ومنها حديثُ البعض عن الصندوق الأسود في آلة التصوير حيث تبدو المشاهدُ – أولاً ما تُبَدُو – مقلوبةً رأساً على عقب. لكنني هنا أَكْثِفُ بالجزءِ بأنَّ هذه اللعبة معقّدة جداً؛ فهي من قبيل الحلم أو لعبة النرد أو مداورة الغيب. إنَّها، بكلمة، لعبة قاتلة وكفى!

ومهما كنّا قد صمّنا من حيلٍ ومداوراتٍ فأينما – أساساً – نعبّر في شخصيات أعمالنا عن الكثير من رُفانا ورغائنا. ولكنَّ هذه الرؤى والرغائب تُرَبُّ محرّفةً مشوّهةً، لأنَّ تلك الشخصيات سرعان ما تاتَّق بعيداً وتمتدّ استنساها لمعايشتنا والتهكُّم علينا. فهل بجانب الصوابِ إذا ما أگدنا أننا نتوقُّ أننا نُظَلِّق شخصياتنا، لكنّها في النهاية قد تكون هي خالقنا الفعلي؟ وهل أقول إنَّ «النخاس» هو الذي كتبني؟

هذه الشخصيات في رواياتك لا تُطَلِّب الحقيقة لذاتها، وإنّما هي في بحثها عن «الحقيقة في الحرية، إنّما تعبّر عن أزمة الإنسان في عصرنا.

هذا سليم جداً في نهاية المطاف. إنّ الواحد ممّا لا يعبر عن الإنسان أو العصر (بأحرف تاجية) إلّا من خلال تعبيره عن ذاته وإحلامه وطموحه واستيهاماته. وهو لا يعبر عن الإنسانيّ والأبعد والأوسع إلّا ساعة يُعْرَق في المحلية. فالصّيق هو طريقنا إلى الأرحب دائماً. الرحم/عق الزجاجة/منبتق البنبرج: صور الطبيعة جميعاً تُدْعُو إلى إنشاء المقارنة!

دعني أَجْزِمُ بأنَّ نشدانَ الحرية أو الحقيقة في الحرية هو من الأمور الحضورية في مشهد الكتابة. فنحن نعيش الحرية حين نُجَلِّس إلى أنفسنا، إلى عالم أوهامنا وجراحنا، ونُكْتِب. فالحرية إذن معطى حضوريٍّ ومعطى منشودٍ مُؤجِّل في الوقت نفسه.

وأُخْذِلْها هنا لأقول: إنّ الكاتب يُعْبِد الحرية لأه يُعْبِد المغايرة. إنّ كلّ ما يُلْعَله حين يُكْتَب لا يُخْرَج عن قوله «أنا مغاير»!

هل نستطيع القول هنا إنّ ما يهيم في روايتك هو إعادة بناء عالم الإنسان في عصور؟

مثلاً قلتُ منذ حين، هذا سليم جداً، لكنَّ في نهاية المطاف.

يقول بعضُ النقاد: «القارئ يُلْعَل خلف ريشة كلّ كاتب لحظةً يجلس إلى أوقاه». ويرى آخرون أنّ الرؤية العميقة المحكّكة في المجتمعات هي التي تتجلّى في أعماق الأعمال الإبداعية، متَّخذةً عدّة أشكال يُعَسِّر تبويبها وضبطها ولكنها تذكرُ بملامح المجتمع الحاف.

كل هذا سليم جداً، في ما أرى. لكنَّ الكاتب لا يقصّد ذلك تقصّداً. قصارانا أن نُبدِع، أي أن نكون أنفسنا بتناقضاتها وقوّتها وقصورها، وأن نعايش الأفكار والمفكّسات والمسلمات، وأن نعايش أنفسنا والمستقرّ لدينا. وقد يتشكّل في النهاية من هذه المعايبة، أو قلَّ من طين هذه المعايبة، ذلك الكاتبُ الخزفيّ الجميل الذي سيكون بالضرورة حاملاً شيئاً ممّا ومن عصرنا ومجتمعنا.

في مدونة الاعترافات والأسرار أَعْتَرَفُ بأنّني قصّدتُ ذلك تقصّداً. لكنَّ كل ما كان هذا من قبيل العيب؟

ماذا يفعل

الكاتب في النهاية

غير محاولة

تشويش المُثُل

والحقائق قصد

إعادة تنظيمها؟

ماذا يعني ذلك عندنا في مستوى الفكرة التي تؤسس عليها الواقع الإنساني في روايتك؟

لقد قامت مدونة الاعتراقات على الرغبة في تصوير واقع جبل عربي عُيِبَ حد الغبيرة. ولذلك استعرتُ للبطل (أبي عمران سعيد) صورة الغياب الفعلي. وعمدتُ إلى المزج بين الواقعي والخرافي العجائبي، فأكَّدتُ أنَّه قد غاب منذ الشطر الأول من النص، أو لعله قد «وُثِقَ» أو هاجر في المكوت. وكنتُ حينها تحت وقع رائعة فرانز كافكا المسخ، حيث يتحول غريغوري حشرة ضخمة منقابلة على ظهرها، منكفئة على نفسها، منذ السطور الأولى من القصة.

إن يُسَخَّ الإنسان، أن يغيب ويوارى تراب القهر: ذلك هو قَدْرُنَا.

إن كان هذا هو المقصود بسؤالك، فهو ممَّا يقدم رواياتي وقصصي، فيبدو صريحاً حيناً، خفياً حيناً، لكنه حاضرٌ أبداً، فاعزُ فتحته الدامية مثل جرح قديم لا يندمل.

ولكن ألا تجد أنَّ شخصياتك تحمّل نظامها معها؟

نظامها غير ثابت. هي لا تكتمل معها منذ المستهل، بل يوجد تدريجياً أو يتم تخليقها داخل النص. هل نستشعر لها هنا تلك الصورة الوجودية القديمة: «الوجود يسبق الماهية»، وليست الماهية هي التي تسبق الوجود؟ إنَّ شخصياتي تستكشف جوهرها وتُصنَع ماهيتها بعد أن توجد، أو قلَّ بصفة تدريجية وهي تُوجد نظامها معها: ذلك لأنَّها توجد كي تبحث عن نظامها!

وهل وجدت أنَّ شخصياتك الروائية تفتح أمامك أفاقاً جديدة في الحياة؟

طبعاً. فشخصياتي في النهاية أصدقاء، أو رفاق في مغامرة الوجود ومعاينة الناس والأشياء والواقع. هل أشتعير شطراً من أبيات صديقي محمد الغزني لأعقب: «أولئك هم الذين يَؤدُّون على القلب حين تُزجف في الليل من الوحدة»؟

لقد أثبتُ في تصديري لجموعة سهل الغرباء صرخة دعييل الشاعر. وإنني لانشئتُ بها مجدداً هنا: «أحمل خشيتي على كتفي منذ خمسين سنة... لستُ أجد أحداً يصلبني عليها».

نعم، إنَّ شخصيات رواياتي وأقاصيصي مثلُ الأصحاب: استعين بهم على وعاء السفر، منهم الدرية وفيهم المرائ، فمن يكون الأقدر على أن يصلبني على خشبتي التي تُثقل كاهلي منذ ما يَرمو على الأربعين سنة؟!

أخيراً، ماذا تجد نفسك قد حققت للكتابة الروائية؟

شيئاً سبيراً جداً. وليس هذا من قبيل التواضع، بل قد يكون من قبيل الغرور! لقد حققتُ نزراً قليلاً مما أنوي تحقيقه، فمشروعِي في الكتابة الروائية أوسعُ، وأكثرُ انشغاً، ممَّا كتبْتُ إلى حدِّ الآن. قد أكون الآن تمكنتُ من صوغ بعض الأسئلة، أو قلَّ الأسئلة الأولى، لكنني لم أحقق ما أُنْصِبُ إليه.

إنَّني أشهد، وأقرُّ، بما يلي: ساواصل تشويش الوجود بكيفيتي الخاصة. وإنني مقبلٌ على المزيد من العبث والمحاكاة الصائتين... بعد أن عرفتُ «بالمشاكس الصامت».

تونس



رواضية والسيرك: رواية ترتد مجال الشوارع خلفية في مدينة عربية حيث المسكون عنه



الرقابة في المغرب

ملف من إعداد وتقديم: عبد الحق لبيض (مراسل مجلة الأراب في المغرب)

أُسِّمَتْ علاقة الدولة في المغرب بالجمال العام، منذ بدايات الاستقلال إلى اليوم، بسمات التوتر والصراع. ويعود ذلك إلى محاولات هذه الدولة فرض «قيمتها» على الممارسة داخل ذلك المجال الضَّاعِج بالتعدُّد والتنوُّع. وفي هذا، لم تكن الدولة الوطنية تُشكِّل مشروعًا حضاريًا ومجتمعيًا تدافع عنه وتتنافس به بُنيته التعدُّد والتنوُّع، وذلك ضمن أرضيةٍ للتعاشيش المشترك مع مختلف القوى الاجتماعية الفاعلة. وتبعًا لذلك، ظلَّت الدولة في علاقتها بالمجتمع منشغلةً بالهواجس الأمنية خوفًا من اختلال «التوازنات المجتمعية» المفترضة مِن لَدُنْهَا، مانعةً المجتمع من اتِّخاذ المبادرة ومن تدبير اختلافاته وصراعاته وفق السلوك المؤسساتي المتناغم مع ضوابط النظم القانونية.

فحتى حين سعت الدولة منذ بزوغ فكرة الاستقلال إلى سنِّ قوانين للحريات العامة من أجل «تنظيم» الممارسة الاجتماعية، عمدت إلى خرق هذه القوانين بنفسها وإلى القيام بممارسات استبدادية غير قانونية. وقد تجلَّت هذه الممارسات في استصدار السلطات، ممثلةً في وزارة الداخلية، للعديد من المراسيم والمذكرات التي تحدُّ من فعالية القوانين والمساطر المؤطرة للحريات العامة وحقِّ الممارسة والمبادرة لكلِّ مواطن. لذلك ظلَّ قانون الحريات العامة الصادر سنة ١٩٥٨ غارمًا من كلِّ دالة، وحلَّت «الرقابة الإدارية» بديلاً من الرقابة القانونية. والرقابة الأولى، عكس الرقابة الثانية، لا تخضع في اتِّخاذ مواقفها لتحليل الجهاز القضائي المستقل، وإنَّما تعتمد في الأساس الأول على مزاجية الرقيب وأهوائه. وقد خلَّف ذلك نوعًا من الضبابية في ممارسة الفعل السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي، إذ صار المارِس أمام عدم فهم واضح بألية الممارسة وبحدودها الأخلاقية والمهنية.

...

كُنَّسَ هذا النوع من الممارسة الرقابية العشوائية شكلًا آخر من الرقابة اصطلح عليه بـ «الرقابة الذاتية»، وهي تمثِّل نوعًا من الإرباب الذاتي الذي يمارسه الفاعل ضدَّ ذاته وإبداعه ومجال ممارسته. وتبقى هذه الرقابة أقوى من الرقابة الإدارية لأنها تظلُّ رقابةً متسترةً، أو رقابةً ظلًّا الذي لا يُمكن مهاجمته لنسف قواعده مادام يشكِّل البنية الأساس لأهنية الفاعل. فهذه الذهنية شتتُحضر حدودًا للممارسة، وتضع المحرِّمات/المقْصَسات التي تُرسِم السقوف الواطنة للفعل، في ظلِّ تكريس الدولة لجوِّ الاحتقان والتوتر في علاقتها بالمجتمع بدعوى الخوف على «الامن العام» وعلى الأخلاقيات المجتمعية. وهكذا بات هذا المجتمع، تحت ضربات القهر والظلم، وكأنَّه يُؤبِّب عن الدولة في سلب حريته وفي ممارسة المصادرة على ذاته.

...

عندما نتغيَّا النبش في ذاكرة المصادرة والرقابة في التاريخ الثقافي المغربي، فلكي نميط اللُّثام عن حقبة متوتِّرة أُسِّمَتْ بصراع الدولة ضدَّ مبادرات المجتمع وأنت إلى واد أحلامه وتعطيل مسيرته التنويرية.

وبحين تتجه الدولة في المغرب اليوم، بشراكة الفرقاء السياسيين والاجتماعيين والثقافيين، إلى التفكير في خلق أرضيةٍ للتعاشيش وللتوافق، فلا بدَّ أن يكون هذا التوجُّه نحو تأسيس مصالحات تاريخية بين الدولة والمجتمع على

أسس مبادئ الديمقراطية وحق الاختلاف وسيادة دولة الحق والقانون. وهذا التوجه يتطلب توافقاً على إعادة توزيع الأدوار بين الطرفين، أي على رسم حدود موقع الدولة وإعادة النظر في إمكانيات مبادرات المجتمع. كما يتطلب إعادة التفكير في مفاهيم «الأمن العام» و«الأخلاق المجتمعية» و«المقومات الحضارية للأمة» و«الحرمات» و«المقننات»، وغيرها من المفاهيم التي تمّ تصريفها من طرف الدولة داخل المجال العام. كما يتوجب تحديد الجهات المخولة قانونياً وشرعياً، تعريف هذه المفاهيم في ضوء سيرورة التحولات التي شهدها المغرب. وأخيراً يجب على الدولة ومؤسساتها الاعتراف بممارساتها القهرية ضدّ ثقافات المجتمع وحركياته الإبداعية، وذلك من خلال إعادة الاعتبار للمقصي والمسكر عنه والمغيب من ثقافتنا وسلوكنا الإبداعي.

واللف الذي تُشبه به مجلّة الآداب، وهي المجلة الشاهدة على تاريخ المنع والمصادرة في ثقافتنا العربية المعاصرة، يأتي في سياق البحث في معضلات ثقافة المصادرة وفي واقع القهر الفكري وفي كل أشكال الوصاية على المجتمع.

الدار البيضاء

المشاركون

- جريدة عقود : ع.ل.
أبحاث/شهادات : عبد العزيز كوكاس، عبد الحميد عقار، عبد الرحيم أريزي، عبد القادر الشاوي، مصطفى المستاوي، عبد القادر لقطع، خنانة بنونة، زهرة زيراوي
حوار : مع عبد الصمد الحيكمر



جريدة سريعة بالمنشورات والأنشطة الثقافية الممنوعة والمراقبة، وبالفاعلين الثقافيين الذين طالهم الاعتقال والتوقيف في المغرب الحديث

إعداد: عبد الحق لبيض

عرف المغرب في فترة السبعينيات والثمانينيات تحديداً موجة من الصراع بين القوى الحية في البلاد، ممثلة في المثقفين والمبدعين الذين كانوا يتحملون بواقع أفضل لبلادهم ولاستهم، وبين قوى محافظة يهيمها أن تدافع عن مكتسباتها وتمتلك كل إمكانات القهر والتسلط، وإن تقدم هذه الجريدة بكل أشكال المصادرة والمنع والرقابة في المغرب المعاصر، فإننا نبتغي التذكير بأن ذاكرة الشعوب حية وصفحات التاريخ لا يُمكن تبييضها إلا بعد أن تتم مصالحة حقيقية بين المجتمع والسلطة، تعترف فيها هذه الأخيرة بأخطاء الماضي، ليتوافق الجميع على التأسيس لمرحلة جديدة استناداً إلى قواعد المواطنة الحقيقية التي تضمن الفرء فيها كرامته الإنسانية وحرية في التعبير عن آرائه دون خوف من سيفر رقيب أو منع رهيب.

ولأن الرقابة ليست سلطة بيد السلطان وحده، وإنما تُنازع فيها قوى اجتماعية لا تقف تسلياً وقهراً، فإن المنطق يُلّرض على الجميع المشاركة في التعرير على الديمقراطية والاعتراف بحرية الآخر في التعبير عن أفكاره وآرائه مهما كنّا مختلفين معه.

لقد اختار المغرب طريق الانتقال الديمقراطي وانتهاج سياسة الانفتاح، وأثقلت الخطابات الرسمية والحزبية والأكاديمية بمفاهيم تبشّر بعهد جديد يُقطع مع ممارسات الماضي ويُفتح صفحة جديدة في مجال حقوق الإنسان والديموقراطية. فجاء الواقع ليثبت بعضاً من هذه الوعود، لكن ظلّ مع ذلك ملف الحريات العامة وبحرية التعبير قيد الاستفسارات والتساؤلات. ذلك أن الدولة استمرت في انتهاج سياسة المنع والمصادرة، الأمر الذي وكّد إحساساً بأن أشكال صورة الماضي ما تزال مستمرة معنا في حاضرتنا وإنّ تسربلت بلبوسٍ جديد يتماشى «ومطالبات المرحلة».



I - المجالات والصحف المتنوعة في تاريخ المغرب المعاصر

– مجلة الثقافة الجديدة (مجلة فكرية إبداعية). ترأس تحريرها الشاعر محمد بئيس. تأسست سنة ١٩٧٤، ومُنعت سنة ١٩٨٤. عُرفت بخطها التقدمي المنتقد للسياسة الثقافية الرجعية للنظام، وكانت تسعى من خلال المواد والملفات المنشورة فيها إلى تأسيس ثقافة وطنية تقدمية جديدة.

– مجلة الزمان المغربي (بفانز مغربية). صدرت سنة ١٩٧٩، ومُنعت سنة ١٩٨٤ بعد أن صدرت منها ثمانية عشر عدداً. ترأس تحريرها الدكتور سعيد علوش.

– مجلة البصير (ملفات للبحث والسؤال). صدر عددها الأول سنة ١٩٨١، ومُنعت من الصدور والتداول سنة ١٩٨٤.



مجلة الثقافة الجديدة، شتت سنة ١٩٨٤

- مجلة الجسور (مجلة الفكر الديمقراطي الجديد). ترأس تحريرها الناقد والمناضل الحقوقي عبد الحميد عقّار. تأسست سنة ١٩٨١، وصودرت سنة ١٩٨٤ بعد أن أصدرت سبعة أعداد.

الملاحظ أنّ هذه المجالات الأربع كانت قد تعرّضت للمنع في وقت واحد (يناير ١٩٨٤). وهذا التاريخ يحيل على واقع الاحتجاجات التي كان المغرب مسرحاً لها في الفترة الممتدة بين ٥ و ٢٢ يناير ١٩٨٤.

- مجلة انفاس. صدرت سنة ١٩٦٦ بمبادرة من شعراء مغاربة باللغة الفرنسية، وهم عبد الطيف اللّكني ومصطفى النيسابوري ومحمد خير الدين. وقد تمكّنت من أن تصدر منبراً تقدمياً بعد أن أصدرت عدداً خاصاً عن الثورة الفلسطينية سنة ١٩٦٩، لتتحول فيما بعد إلى منبر إعلامي للحركة الماركسية اللينينية. مُنعت سنة ١٩٧٢، ومن أسباب ذلك دأبها على نشر أدبيات تلك الحركة وأطروحاتها.

- مجلة الجماعة. أسسها عبد السلام ياسين، وتعبّر عن حقّ الجماعات الإسلامية في التعبير. صدرت سنة ١٩٧٩، وصُوّرت منها الأعداد الخامس والعاشر والسادس عشر، الذي أوقفت على إثره نهائياً في يوليو ١٩٨٥.

- صحيفة الصباح. مُنعت من الصدور بعد العدد الثاني، واعتُقل الأستاذ عبد السلام ياسين بسبب ما جاء في عددها الأول في ديسمبر ١٩٨٢. وقد حُكم على ياسين، بعد ثلاثة أشهر من الاعتقال، بستين نافذتين وغرامة مالية قدرها ٥٠٠ دولار.

- صحيفة الخطاب. وهي منبر إعلامي إسلامي. مُنعت بعد صدور عددها الأول في يناير ١٩٨٤.

- مجلة أمازيغ، وهي مجلة تعبّر عن الثقافة الأمازيغية وتنادي بحقّ دسترة اللغة الأمازيغية وجعلها لغة وطنية. مُنعت بعد صدور عددها الأول بالعربية، وخمسة أعداد بالفرنسية.

- مجلة لام الف LAMALIF. مجلة باللغة الفرنسية. أكرهت في يونيو ١٩٨٨ على المنع الذاتي بعد عشرين سنة من الصدور.

- مجلة كلمة KALIMA. مجلة باللغة الفرنسية. أكرهت عام ١٩٨٩ على المنع الذاتي أيضاً بعد سنتين من الصدور شهرياً.

- جريدة التحرير. ناطقة باسم حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. صدر في حقّها قرار المنع الإداري في أكتوبر ١٩٦٣ على إثر الاعتقالات والمحاكمات التي تعرّض لها مناضلو الحزب. وكان من بين المُهمّين مديراً محمد البصري، ورئيس تحريرها الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي ورئيس الوزراء السابق.

- جريدة المحرّر. ناطقة باسم حزب الاتحاد الاشتراكي المعارض آنذاك. تعرّضت للمنع سنة ١٩٨١، بعد الأحداث التي عرفتها الدار البيضاء في صيف تلك السنة، وإعلانها عن إضراب ١٩٨١. وما يزال قرار المنع سارياً إلى اليوم. وكانت الجريدة قد تعرّضت للمنع من قبل بسبب متابعتها للفتل الاختطاف الذي تعرّض له المهدي بن بركة في فرنسا في ١٠ أبريل ١٩٦٥، إذ صدر الأمر من الإدارة العامة للأمن الوطني بتوقيفها، إضافة إلى توقيف جريدة ليبراسيون الناطقة باللغة الفرنسية. ويُرجع د. محمد عابد الجابري، وكان لحظتها أحد أعمدة هيئة التحرير في هذه الجريدة، سبب المنع إلى الحيلولة دون مواكبة الجريدتين لأخبار محاكمة مختطفي المهدي بن بركة بباريس.

- جريدة الاتحاد الوطني. وهي جريدة حزبية ناطقة باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. تعرّضت للجزع عدة مرات، ويُذكر أنّ العدد الثاني من الجريدة احتجزته السلطات المغربية بسبب تضمّنه افتتاحية في موضوع محاولة الانقلاب التي قام بها الجنرال أوفيسير في ١٦ أغسطس ١٩٧٢. وهذا ما ذهب إليه الجابري في سلسلة ملغّات يُصدرها تحت عنوان مواقف حين قال في هامش الصفحة ١٩ من سلسلة مواقف، العدد



جريدة المحرّر، مُنعت عام ١٩٦٥ بسبب متابعتها قضية اختطاف المهدي بن بركة

الثامن السنة ٢٠٠٢، ما يلي:

«وجاءت الآن حوادث ١٦ غشت أقوى من كلِّ مفاوضات، وأجبرَ من كلِّ إنذار. جاءت لتُفَرِّز تاريخياً الخطأ من الصواب، ولتعطي لظنرتنا في بعضنا ملولاً جديداً في الوقت الراهن... والواقع الذي لا رجوع فيه هو أنّ المغرب يعيش على فوهة بركان من جراء السياسة العمياء المفروضة على جماهيره في جميع ميادين الحياة الوطنية.»

– جريدة البيان، ناطقة باسم «حزب التقدم والاشتراكية» ذي التوجه الشيوعي سابقاً، تعرّضت للتوقيف المؤقت، وذلك خلال شهر يناير من سنة ١٩٨٤.

– جريدة أنوال، لسانُ حال منظمة العمل الديمقراطي الشعبي (وهي فصيل يساري)، تعرّضت سنة ١٩٩٢ للمتابعة القضائية في شخص مدير تحريرها السيد محمد كوار.

– صحيفتا الصحيفة ولوجورنال، وهما صحيفتان مستقلتان، تعرّضتا سنة ١٩٩٩ للمنع لإقدامهما على محاوره عبد العزيز المراكشي، زعيم الانفصاليين الصحراويين. كما تعرّضتا للتوقيف بقرار حكوميّ استند على الفصل ٧٧ الذي يُنصّح رئيس الحكومة الحقّ في إصدار قرار المنع في حقّ المنشورات دون العودة إلى القضاء. وكان سبب المصادرة نشر الجريدتين لتصريحات المقام والسياسي محمد البصري، تمسّ المقدّسات الوطنية وتسيي إلى تاريخ الجيش المغربي بحسب ادّعاء الحكومة آنذاك

– جريدة الأسبوع السياسي، صدّرت حكماً قضائياً بمنعها، وحُكم على مديرها السيد مصطفى العلوي بالسجن وبالفصل من مهنة الصحافة، وذلك على إثر دعوة قضائية رفعها وزير الخارجية المغربي السيد محمد بن عيسى على الجريدة بسبب نشرها أخباراً عن استغلال الوزير للمال العامّ ولملتمكات الدولة أثناء مُزاولة مهامّ الدبلوماسية المغربية في واشنطن. غير أنّ الجريدة عاودت الصدور وسقطت كلّ الأحكام بعفو ملكيّ.

● هذا وقد تعرّض عددٌ من الصحفيين والمحرّرين للاعتقال أو الاستنطاق. نذكر منهم:

– عبد الرحمان بنعمرو، وهو مدير مجلة أقلام، وأحد أعضاء اتحاد كُتّاب المغرب، اعتُقل في إطار حملة ٢٠ يونيو ١٩٨١، وحُكم عليه بالسجن ثلاث سنوات مع وقف التنفيذ.

– الأستاذ عبد الكريم غلاب، تعرّض بصفته مديراً لجريدة العلم للمحاكمة والاستنطاق سنة ١٩٩٠. وكان اتحاد كُتّاب المغرب، الذي يُعتبر غلاب أحد مؤسسيه إلى جانب المرحوم الأستاذ محمد عزيز لحبابي، قد أصدر بياناً استنكارياً في الموضوع تكلّف منه هذه الفترة:

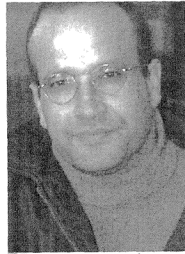
«تلقّى اتحاد كُتّاب المغرب باستنكار نبأ استنطاق مدير جريدة العلم من طرف دوائر الأمن الإقليمي وإحالاته بعد ذلك على المحكمة الابتدائية بالرباط محاكماً عبد الكريم غلاب بتعارض مع استقلال الصحافة الوطنية ونزاهتها ومصداقيتها وحققها في حرية التعبير.»

– اعتُقل صحافيّ المانيّ يمثلّ اتحاد الإذاعات الألمانية وهو بهم بزيارة الأستاذ عبد السلام ياسين في ١٧ يناير ١٩٩٠.

– ومؤخراً أصدرت محكمة الاستئناف بالرباط حكماً بالسجن لمدة ثلاث سنوات نافذة في حقّ علي لراباط، مدير دوريتي دومان ودومان ماعازين، وغُرِمَ مبلغاً قدره عشرين ألف درهم، وأوقفت دوريتاه. وقد اتهم لراباط بـ «الإخلال بالاحترام الواجب للملك»، و«السن بالنظام الملكي وبالوحدة الترابية.»

– كما تعرّض في يونيو ٢٠٠٣ مدير أسبوعية الأسبوع السيد مصطفى العلوي للاعتقال بعد نشره لرسالة من منظمة مجهولة تسمي نفسها «الصاعقة» وتتبنّى فيها أحداث ١٦ ماي التيجيرية في الدار البيضاء، وتمّ توقيف جريدته الكواكيس.

– كما توبع مؤخراً مدير جريدة الحياة المغربية السيد مصطفى قشني، والسيد محمد الهرد مدير جريدة الشروق، والسيد عبد المجيد بن الطاهر رئيس تحرير هذه الأخيرة، بتهمة نشر مقال موقّع لأحد الأشخاص يتحدث فيه عن اسماء «الجهاد» في المغرب.



علي لراباط، مؤخراً حُكم عليه بالسجن ٣ سنوات

II - المضايقات والمنع بحق الأنشطة الثقافية والفاعلين الثقافيين في المغرب

- في سنة ١٩٨٢ مُنِع مهرجان الشعر المغربي السادس في مدينة شفشاون، وكان تحت شعار «الاستمرار والتواصل والتجديد»، خلال أيام ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٢. وقد كان المهرجان من تنظيم جمعيات أصدقاء المعتقد بشفشاون، وجمعية الوان فنية - شفشاون، وجمعية شباب الفن - شفشاون، وأُتاح كتاب المغرب - فرع تطوان. واستندت السلطات في إصدارها لقرار المنع هذا إلى قرار سابق دعت فيه الجمعيات المنظمة إلى التنسيق مع وزارة الشؤون الثقافية، إضافة إلى اعتبار السلطات أن الجهات المنظمة تمارس السياسة تحت غطاء الشعر.

- تمتعت السلطات في مدينة أصيلة الساحلية بتنظيم أيام فلسطينية كانت تعتزم القيام بها جمعية «قضاء ثانوية الإمام الأصيلي» في الفترة ما بين ٢٦ و ٢٨ أغسطس ١٩٨٢.

- مُنِعَت ندوة «التعليم بالمغرب: الواقع والأفاق» التي كان من المقرر أن ينظمها، يوم السبت ١ أكتوبر ١٩٨٢ بفاس، المكتب المحلي لجمعية الشعلة للتربية والثقافة بفاس.

- تعرّضت جمعية «واقف» التي تأسست في سنة ١٩٧٦ في مدينة القصر الكبير، للعديد من صنوف الضغط والإكراه. وكانت الجمعية قد أصدرت بيانًا سنة ١٩٧٨ تُشّرح فيه الوضع وملاساتها، جاء فيه:

«تعرّضت جمعية مواقف الثقافية منذ تأسيسها من عامين إلى مضايقات شديدة من طرف ممثلي السلطات المحلية بالقصر الكبير. وقد تجلّت هذه المضايقات في منع الجمعية من مزاوله نشاطاتها الثقافية، واستدعاء أعضاء مكتبها وتوجيه التحذيرات والتهديدات إليهم. بل إن السلطة، في محاولة منها لإعدام الجمعية، طالبت كاتبها العام بفسخها. ولما لم يُرضخ لهذا التهديد قامت السلطة بتقديم الجمعية إلى المحكمة الابتدائية بالعرائش بتهمة خروجهما عن أهدافها.»

- تعرّض سجناء الرأي للكثير من المضايقات التي كانت تصاحب حقهم في الحياة بعد أن صادرت حكومتهم في التعبير. وهكذا، مثلاً، شُرِّعت المقتلون السياسيون بالسجن المركزي بالقيطرة والسجون المدني بالبليضاء، إضراباً عن الطعام كدفع لرفض الإدارة مطالبهم للمادية. وقد استشهدت في الإضراب الأنسة سعيدية المنديمي. وكان من المُشترئين الكاتبان المبرزان عبد اللطيف اللُغني وعبد القادر الشاوي.

- حُرِّم الشاعر عبد اللطيف اللعبي، بعد إطلاق سراحه، من السفر ومن الحصول على جواز السفر لتلبية دعوات كانت قد وُجّهت إليه من طرف مؤسسات ثقافية. وكان اللُغني قد أصدر في حينه نداءً إلى الرأي العام يُطالب فيه بحريته، جاء فيه:

«منذ إطلاق سراحني في ١٨ يوليو ١٩٨٠ [بعد اعتقال دام ٨ سنوات ونصف] وأنا أقوم بمساعٍ لدى المسؤولين للحصول على جواز السفر، وذلك كي أتمكن من الذهاب إلى سويسرا فُصِّد العلاج، إنَّ العصبة السويسرية لحقوق الإنسان وُجّهت إليّ دعوة في هذا الشأن منذ أكتوبر ١٩٨٠. كما توصّلت مؤخراً بدعوة ماثلة من المؤسسة السويسرية للأبحاث الطبية. إنني في حاجة كذلك لجواز السفر كي أتمكن من تلبية الدعوات التي وُجّهت إليّ من طرف عدة مؤسسات ثقافية عربية ودولية (جمعية الكتاب السويسريين، جمعية الأدباء الفرنسيين، رابطة القلم الدولية

بمناسبة انعقاد مؤتمرها الدولي في ليون، المؤسسة الوطنية للفنون بروتيرام بمناسبة المهرجان العالمي للشعر الذي سينعقد من ١٤ إلى ٢٠ يونيو ١٩٨١). ومن المعلوم أنني لم أستعمل تلبية دعوة أُنحاه الكتاب والصحفيين الفلسطينيين للمشاركة في لقاء الشقيف ببيروت في يناير الماضي، نظراً لعدم حصولي على جواز السفر في الوقت المناسب... إنَّ إطلاق سراحني كان، إنن، إجراءً محدوداً. فرغم الحرية، فأنتي مازلت أعيش أوضاعاً هشة، حيث إنَّ أبسط حقوقني مهضومة، مما يتنافى مع كل الاعتراف والقوانين. هكذا:



الشاعر عبد اللطيف اللعبي، حُرِّمَ، بعد سجن دام أكثر من ٨ سنوات، من السفر عام ١٩٨٠

• رغم المساعي التي قمتُ بها لدى وزارة التربية الوطنية لم أسترجع بعد عملي في التعليم الذي كنتُ أشغله قبل اعتقالي سنة ١٩٧٢.

- إن أعمالها الأدبية المنشورة في فرنسا ولبنان مازالت تتعرض للحجز عند الدخول للمغرب.
- لقد لاحظتُ غيرَ ما مرَّ خروقاتٍ لسرية مراسلاتي الشخصية.
- مازال رجال الأمن يتردّدون على منزلي ويطلبونني بالخصوص لمركز الشرطة من أجل إثبات حضوري...»
- مُنَّع عبد القادر الشاوي، وهو نائب رئيس اتحاد كتاب المغرب، من مغادرة القرب الوطني يوم ١١/٣/٩١، للمساهمة في ندوة عُقدت بإسبانيا تحت عنوان «تأملات حول المغرب».
- اعتُقل الشاعر عبد الله زريق سنة ١٩٧٩ بسبب نشره لقصائده السياسية الملتزمة بقضايا ومهمم الشعب المغربي على صفحات جريدة العلم.
- حوِّك الأستاذ أحمد البليشي على إثر مشاركته في برنامج تلفزيوني في القناة الثانية عن «الهجرة السرية إلى أوروبا».

– تعرّضت الفنانة المسرحية الشهيرة في المغرب السيدة ثريا جبران في مطلع التسعينيات لاعتداء شنيع، استُعْمِل فيه المعتدون أبشع أنواع التعذيب النفسي والجسدي لإرغامها على الانسحاب عن المشاركة في برنامج حوارات تلفزيوني. وقد كانت أصابع الاتهام قد وُجّهت لحظتها إلى أجهزة وزارة الداخلية المغربية.

III – بعض الكتب الممنوعة من الدخول إلى المغرب في الفترات الأخيرة

١. كتاب السجينة LA PRISONNIÈRE، للملكة أوفقيير، ابنة الجنرال أوفقيير الذي قاد محاولة الانقلاب الفاشلة ضد الحسن الثاني سنة ١٩٧٢. تحكي الكاتبة عن معاناة الاعتقال الذي تعرّضت لها عائلة أوفقيير بعد الانقلاب وتجربتها من كل ممتلكاتها. صدر الكتاب بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠٠٠.

٢. كتاب جون بيير توكوا، آخر ملك. صدر في أكتوبر ٢٠٠١، وأثار العديد من التساؤلات حول طبيعة المعلومات الواردة بين ثيابه، خاصة أنها من داخل فضاء محاط بسرية تامة وهو القصر الملكي. وقد ركّز الكتاب على تحليل فترة انتقال الحكم في المغرب من الحسن الثاني إلى محمد السادس، محاولاً تبيان أن المرحلة الجديدة ما هي إلا امتداد للمرحلة القديمة. ينقسم الكتاب إلى اثني عشر فصلاً هي بالتتابع: «أيام جداد في الرباط، وراء أسوار القصر، الحياة اليومية لأمير المؤمنين، رجال الملك، تربية أمير، شتاء بطريك، ربيع الرباط، انهيار كبير الوزراء، أولى الشكوك، عودة أصحاب النياشين، فرنسا ساهرة، آخر ملك». وسنُدرج هنا بعض السطور من هذا الكتاب كما ترجمتها جريدة الصحافة الأسبوعية في عددها الصادر في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠١:

«في الطابق الأعلى يوجد المسبح المكشوف: فهو بمساحة محترمة، والماء عذب. غير أن الملك الراحل لا يستفيد منه أبداً. لقد توقّف عن السباحة فيه خلال سنوات الثمانينات بعد موت الجنرال أحمد الدليمي، عن طريق حادثة سير رسمي، وكان بمثابة الرجل الثاني للملكية. كان الحسن الثاني مسكوناً بانقلاب جديد، ويخاف من أن يفاجئه ذلك في وضعٍ محض وهو مرتب لبأس السباحة دون وسيلة للدفاع عن نفسه في مواجهة الانقلابيين...»

ويتحدّث الكاتب عن دور الدليمي في الحياة السياسية المغربية:

«وكانت لديه دخلاته إلى إسرائيل التي كان يزورها بأجرار، وقضى عدة أسابيع في كيبوتز إسرائيلي، وتردّد على المنتصر في حرب الستة أيام الجنرال موشي ديان. وفي مصر أعجِب من القرّئين من الرئيس السادات، وفي الجزائر كان نظراً له الحكام يبنون له بما أسداه لهم خلال حرب الاستقلال... لم يكن الدليمي عدو للجزائر، وهذا ما كان يُغرّفه الصنّ الثاني واستغله. ففي نهاية السبعينيات كان الدليمي هو من أرسله الملك للتفاوض مع الجزائريين حول مخرج دبلوماسي لقضية الصحراء... وتعاون الدليمي مع الولايات المتحدة الأمريكية دون وخز ضمني حينما سلّم للأمريكيين جاسوساً سوفيتياً كان يعمل برتبة كولونيل في الكا

– جي – بي...»



الفنانة المسرحية ثريا جبران: تعرّضت في مطلع التسعينيات لاعتداء شنيع نفّذه من المشاركة في برنامج تلفزيوني



السجينة للملكة أوفقيير (٢٠٠١): مترجم

٧. كتاب صديقنا الملك NOTRE AMI LE ROI، مؤلفه الصحفي بجريدة لوموند الفرنسية جيل بيرو. صدر في بداية التسعينيات من القرن الماضي، ويُرَكِّز على طبيعة الصراع بين الحصر والحركة الوطنية في عهد الملك الحسن الثاني.

٨. كتاب تازمامارت في المغرب TAZMAMART AU MAROC، مؤلفته كريستين دور السرفاتي، زوجة المناضل اليساري القديم إبراهيم السرفاتي. تحكي المؤلفة في هذا الكتاب تفاصيل الحياة في أغرب سجون المغرب وأطفالها، وهو سجن كان يُحوَّل إليه كبار المعتقلين السياسيين والمناوئين للنظام.

٩. كتاب حدائق المغرب LES JARDINS DU MAROC، لكاتبة فاطمة أوفقيير، عقيلة الجنرال أوفقيير، المتهم الرئيس في قضية اغتيال المناضل التقدمي المهدي بن بركة. صدر في ٢٨ فبراير ٢٠٠٢، وفيه تحكي الكاتبة تفاصيل حياتها في القصر الملكي في ظل الملك محمد الخامس وبين بعده الملك الحسن الثاني. كما تحكي جوانب عريضة من حياة الاعتقال التي عاشتها مع ابناتها الستة.

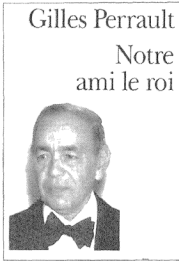
١٠. رسالة الشيخ عبد السلام ياسين، المرشد العام لـ «جماعة العدل والإحسان». «صادرتها السلطات المغربية وأودعت كاتبتها السجن ثلاث سنوات دون محاكمة. ومما جاء في مقدمة الرسالة (ص ١٢) في طبعتها الثانية:

«ما إن قرأ الملكُ الرسالةَ حتى جَمَعَ مستشاريه، فاتفقوا على إعدام الناصح الأمين. ثم تراجعوا عن ذلك - لحكمة يُظلمها الله - وقرروا أن الرجل مجنون فوضعوه في مستشفى المجانين، ثم نقلوه إلى معتقل معزول لمدة ثلاث سنوات ونصف بدون محاكمة. أما صاحبه [محمد العلوي السليماني مدير إحدى المدارس بمدينة مراكش، وأحمد الملاح أستاذ علم النفس بمدرسة تكوين الاساتذة بمراكش] فقد قضيا خمسة عشر شهراً في معتقل سريٍّ قدر مقبليّ الدين معصوبي العينين.»

● أما بخصوص المؤلفات الإبداعية والفكرية في المغرب، فإنّ معناها ظنّ محدوداً، ولم تُستند وقائعُ المنع إلى أيّ مبرر قانوني، إذ كان المنع إدارياً لا يكلف الجهة المسؤولة عنه تبرير قراراتها:

- فرواية الخبز الحافي لـ محمد شكري مُنعت بعد أن تمّ تداولها في الأسواق لفترة زمنية، إذ صُنِّدَ قرارٌ إداريٌّ يجمع ما تبقى من نسخ هذه الرواية في الأسواق. واللافت للانتباه أنّ إعادة نشر الخبز الحافي مؤخراً من طرف اتحاد كتاب المغرب لم يكن في حاجة إلى انتظار استصدار قانون ناسخ يُطلّق قانون المنع؛ ولكن المصادرة الحقيقية التي تعرّضتْ له هذه الرواية جاءت من طرف الجامعة المغربية التي كُرِّست الطوق وقوفاً صلاباً المنع عندما لم تُعتمد إلى إدراج المؤلف ضمن مقررات التدريس الجامعي.

- وما يقال عن رواية الخبز الحافي ينطبق خرقياً على رواية كان وإخوانها للكاتب عبد القادر الشاوي، وهي رواية تحكي عن تجربة السجن السياسي من خلال رؤية نقدية ذاتية إلى النضال السياسي في المغرب من زاوية الموضوعية والعقلانية. وبحسب الكاتب في مقالاته المنشورة ضمن ملف الأكراب هنا، فإنّ المصادرة لم تقتصر على جانب السلطة، وإنّما كانت اعتفَ رقابة تلك التي صدرت عن رفاق النضال الذين لم يكونوا بعد قد تسلّحوا بأدوات النقد الذاتي.



صديقنا الملك لجيل بيرو



تازمامارت في المغرب لكريستين دور السرفاتي

- كما تعرّضت المجموعة القصصية للكاتب والصفي محمد البريني أغلال الماضي للتعن الكلي، نظرًا إلى خوضها في «المفّس» السياسي.

- وفي المجال المسرحي صنّ قرارُ المنع الإداري في حقّ مسرحية ترويض الأكباش للفقّاتين المسرحيين الطيّب الصديقي والطيب للعاج، بعد مشاركتها في مهرجان مسرحي إفريقي في السنغال خلال سنوات الستينيات. وتحكي المسرحية قصة العلاقة بين الحاكم والحكوم.

- ورافقت مؤلّف الدكتور عبد الله العروي الإيديولوجية العربية المعاصرة بعضُ المضايقات التي حدّت من انتشاره وتداوله، وإن لم يكن قد صنّ في حقّه أيّ قرار بالمنع.

IV - فقرات منتقاة من بعض الكتب والدوريات المنوعة والمحجزة والمصادرة في المغرب

١. افتتاحية الأستاذ عبد الله إبراهيم في جريدة الاتحاد الوطني، بعنوان «رقابة ذات طابع بدائي» (الخميس ٢٠ يونيو ١٩٧٤، العدد ٥٢)، وذلك بعد مصادرة العديد من أعداد الجريدة. يقول فيها:

«عهد الرقابة السياسية على الصحف وعلى الفكر عهدٌ غيرٌ مشرق في تاريخ الشعوب. ولكن الرقابة الآن، تحت ضغط التقنيات التكنولوجية وسرعة الاتصالات، من نوع أصبحت تكتسي طابعًا مجانيًا عابثًا من البلاد المصنعة وفي البلاد المختلفة على السواء... والرقابة الاحتياطية على الصحف الوطنية في المغرب، منذ أن بدأت تمارسها السلطات المغربية ابتداءً من سنة ١٩٦٠ إلى الآن، رقابةٌ غيرٌ مشروعة لأنها متناقضة مع العهد الملكي، وغيرٌ مسؤولة لأنها لا تخضع لقياس سوى مزاج المراقب ودرجة تكوينه السياسي... لقد صادر البوليس في الشهر الماضي أربعة أعداد متتابة من الاتحاد الوطني، عددًا في كلّ أسبوع، من غير أن يكون في هذه الأعداد ما يعالج قضايا أساسية أخرى غير قضايا التنظيم الحزبي وأنباء نشاطات المناضلين الداخلية في الاتحاد...»

٢. أصدرت مجلة أنفاس استهلالاً تعلن فيه نبأ مصادرة أحد أعدادها، ومما جاء فيه:

«يصدر الآن من مجلة أنفاس العدد الخامس، وإن كان العدد المزدوج ٢ - ٤ قد تعرّض للحجز. وخلال هذه التجربة القصيرة حاولت المجلةُ المضي بخطى ثابتة على طريق فك الحصار الثقافي الإمبريالي - الرجعي، وإزاحة هيمنة الفكر البورجوازي على الساحة الوطنية.»

٣. الإسلام أو الطوفان، وهو عنوان الرسالة «النصيحة» التي بعث بها الشيخ عبد السلام ياسين، المرشد العالم لجماعة «العدل والإحسان» الإسلامية، إلى الملك الراحل الحسن الثاني. وتأتي أهمية هذه الرسالة المفتوحة ليس في أنها موجّهة إلى أعلى سلطة في البلاد، أو أنها تتضمن انتقادًا لسياسة الملك، وإنما لأنها تجسّد الخصائص البنيوية للخطاب الدعوي الإسلامي ولمرتكزاته الأساسية. فالشيخ ياسين نصب نفسه وصيًا على الإسلام، ومن ذلك المنطق يُصدر أحكامه بالمنع والمصادرة في حقّ كلّ الفكر المختلف معه. فهو مثلاً يقترح على الملك الراحل، لتحقيق الإصلاح أو ما يسميه «التوبة»، مجموعة من المبادئ العملية، من بينها حلّ الأحزاب والاعتماد على الجيش؛ يقول في المبدأ الرابع:

«يُبايع مجلسًا منتخبًا انتخابًا إسلاميًا، تستشير في أمره رجال الدعوة، بعد أن تُنقّ كلّ الأحزاب السياسية، ويُقسّم المجال لرجال الدعوة يُهمّون للامة فتنتها وسبيل خلاصها. وعماد هذا المجلس خيارُ شباب الجيش، إذ هو القوة المنظمة الوحيدة بالمغرب. ويكون هذا المجلس شريكًا في عملك ورقيًا عليك...» (ص ١٦١)

٤. نُشرت مجلة أنفاس افتتاحية في عدد ٣ و٤ أغسطس ١٩٧١ عن واقع محاكمة مراكش الشهيرة التي دانت العديدين من المناضلين والمثقفين بتهمة السرّ بأمن الدولة. وقد صوّد العدد بسبب هذه الافتتاحية. ومما جاء فيها:

«هناك مرادف آخر للامّة الاقتصادية التي تخيط فيها البلاد... ألاّ وهو انحلال جهاز الدولة ذاته، وإن لم يصل بعدُ أوجه. ويتجلى مثلاً في تعاملات الرشوة، وفي التعديلات المتوالية، وعمومًا في افتقار الدولة لسياسة مرسومة إيديولوجية واضحة ثابتة. فكُلّ سياسة إيديولوجية الدولة تتلخّصان في النهب والربح السريع. إنّ النظام في موقف دفاعي؛ إنّ



«رسالة» الشيخ عبد السلام ياسين، صورته، وعليها نفسها أحكام مصادرة في حقّ الفكر المختلف

النظام استمَلَتْ احتياطياته، اقتصادياً وسياسياً. وذلك ما يؤكده ما سجلناه سابقاً عن تخليه عن مشاريع طويلة الأمد نسبياً، كتنويع الأراضي، إلخ... ويؤكد، من جهة أخرى، احتقاره العملي لجلس النواب. وإن العبرة الجمهورية التي تؤخذ من كون النظام قابلاً لجميع الحركات الجماهيرية في الشهور الأخيرة بالقمع دون غيره - دون الوعد نفسها - هي أنه لم يُعَدَّ قادراً ولا راغباً في إخفاء وجهه الحقيقي...»

٥. فقرة من رسالة الفقيه محمد البصري، التي كانت سيّما في منع جريدتي الصحيفة ولوجورنال:

«في أوائل سنة ١٩٧٢، أواخر ١٩٧١، قُدِمَ الأخ عبد الرحيم ليُعرض علينا نحن الثلاثة - عبد الرحمن، المهدي العلوي، أنا - مشروعاً لاستلام الحكم، أُنْقِذَ عليه هو والجنرال أوفقيير وإدريس السلاوي، على أساس مساهمة الحزب بالسادة: عبد الرحيم، عبد الرحمن، حسن الأعرج، في تشكيل سلطة جديدة بعد الإطاحة بالحكم، وسيُعرض على أن يُلبَّع فيه عبد الرحيم الدور الرئيسي. وإنَّ طَهْرَ أن الجنرال أوفقيير ربّما يتخوَّف من ذلك، فتستند المهمة الأساسية لإدريس السلاوي... بينما كانت اتصالاتي مع الضباط الصغار على أساس أن لدينا تنظيمات تُنْقِصها الأسلحة، وإنَّ التركيز أتجه إلى كيفية مساعدتنا في تسليحها، وإنَّ الجيش ينبغي أن يلعب دور المُساعد من خلال هذه المساهمة، وكذلك المُساعد بالاستخبارات، وفي نفس الوقت الاستعداد لتفجير وضع الحكم من الداخل أثناء تصاعد العمل الثوري، مؤكِّداً في لقائنا أن من الصعوبة بمكان التعامل مع أوفقيير، خصوصاً وإن قضية الشهيد المهدي بن بركة لَبِثَ فيها [أوفقيير] دور الشخصية الثانية... المسؤولة عن اغتياله، ومركِّزاً أيضاً على أنه لا يُمكن لشخص أَلِفَ العمل على دعم المشروعية أن يأخذ المبادرة في هدمها...»

٧ - نموذج من النقد «الأخلاقي» الذي اتَّسع مجاله في المشهد الثقافي المغربي، والذي يحضن على الرقابة والقمع

«من مظاهر التبرُّج تلك الإباحية التي تعتمد على الموضه والتقاليد الاجتماعية والثقافية والسياسية، التي تركّز الاهتمام على الجسد العربي وتصاويره المختلفة، عن طريق نشر الفساد على الشواطئ ونشر غسيل القذارة والدمارة على الأفلام العاهرة وصور الخلاعة... يُحتفى بذلك عبر الوبس «الثقافي» التي تُدعّمها وزارة الثقافة بالغرب، مهرجانات الأغنية والرقص الشرقي والغربي وعروض الأزياء ومهرجانات السينما العربية والغربية... هذه الوزارة التي تُحْمَلُ وزر ما يصيب المجتمع - والمرأة خصوصاً - من تشوُّع وانحلال، وخاصة حينما تعمل على تجفيف يتابع مظاهر التبرُّج داخل المجتمع تارة أو تشويهها تارة أخرى، بتشجيعها المادي والمعنوي المباشر وغير المباشر لجموع من الأسابيع الثقافية التي تُدبِّع فيها القيم الإسلامية في بلد لبّيه الإسلام...» في حين يضيق على التفتُّن المحرّر المتحرّر، المناضل والمكافح، في ظل حكومة تناوَّبَ رئاس وزارة ثقافتها وزيرٌ تقدمي يؤمّن بالاشتراكية العلمية ومناضل ورئيسٌ لاتحاد كتاب المغرب الذي يُفترض فيه أن يكون منارةً للعلم والمعرفة والثقافة البانية لا الثقافة البالية التي تعيق التقدم وتشوّه المرجعية الأصلية لهذا الشعب...



كتاب محمد البنيادي عن السينما المغربية، نموذج من النقد «الأخلاقي»، الذي يحضن على الرقابة والقمع

ولكن إذا عَرَضَ كُلُّ واحد إنتاجه على القارئ والسُّلطة الصحفية فسيجد اللعنة على كلِّ مَنْ تَزْرَعُ ثوبها في غير بيت زوجها، وسيجد 'الزانية والزاني' فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة، وسيجد وسيجد...

ما حطَّ مَنْ يصوِّر ويُنْتِج ويمثِّل لقطة خلاعة، ما حطَّ من الإسلام! ما حطَّ امرأة 'مسلمة' تُشرب الدخان والخمر، كاسية عارية تُظهر على التلفزة على المغاربة المسلمين ساعة الإفطار، ما حطَّ من الإسلام؟ إنَّ العاجز عن الإبداع والعباء والتجديد يحاول دوماً أن يُلْفِت انتباه الناس إليه بأساليب متهاففة غير سوية. هذا باختصار ما تُحدث للسينما المغربية مثلاً... التي عجزت عن استقطاب الجمهور المغربي طوال تجربتها. إنَّ السينما المغربية مثلها في ذلك مثل تلك المرأة التي عندما شعرت بأنَّها متروكة وأعرضت عنها عيون الرجال، لجأت إلى التبرُّج...»

من كتاب صورة المرأة في السينما المغربية لـ محمد البنيادي (سلسلة قضايا ثقافية، العدد الأول، فبراير ٢٠٠٢، ص ١٨).

VI - فصول من قانون الصحافة الجديد الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠٠٣

● الباب الأول - في الصحافة والطباعة والنشر وترويج الكتب - الفصل التاسع والعشرون: يمكن أن يُشعّر وزير الاتصال، بموجب مقرر معلّل، أن تُخلّ إلى المغرب الجرائد أو النشرات الدورية أو غير الدورية المطبوعة أو غير المطبوعة خارج المغرب التي تتضمن مسألاً بالدين الإسلامي أو بالنظام الملكي أو الوحدة الترابية أو تتضمن ما يخلّ بالاحترام الواجب للملك أو بالنظام العام...

كما يمكن أن يُمنع لنفس الأسباب، وبمقرر معلّل للوزير الأول، نشر الجرائد أو النشرات الدورية أو غير الدورية الأجنبية المطبوعة في المغرب.

وإذا وقع عن قصده عرض الجرائد أو النشرات الممنوعة للبيع أو توزيعها أو إعادة طبعها، عوقب عن ذلك بحبس لمدة تتراوح بين ستة أشهر وثلاث سنوات وبغرامة يتراوح قدرها بين ١٢٠٠ و ٥٠٠٠٠ درهم، ويأشّر الصجر الإداري للأعداد والجرائد والنشرات الممنوعة، وكذا الأعداد المنقول عنها. وفي حالة الحكم بعقوبة يُنصّ في الحكم على مصادرة الأعداد وإتلافها.

● الفصل الواحد والأربعون: يعاقب بالحبس لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، وبغرامة يتراوح قدرها بين ١٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ درهم، كل من أخلّ بالاحترام الواجب للملك أو أصحاب السمو الملكي الأمراء والأميرات بإحدى الوسائل المنصوص عليها في الفصل ٢٨. وتطوّل نفس العقوبة إذا كان نشر إحدى الجرائد أو النشرات قد مسّ بالدين الإسلامي أو بالنظام الملكي أو بالوحدة الترابية... وإذا صدرت عقوبة عملاً بهذا الفصل، جاز توقيع الجريدة أو النشرة بموجب نفس المقرر القضائي لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. كما يمكن للمحكمة، بموجب نفس المقرر القضائي، أن تأمر بمنع الجريدة أو النشرة.

● الفصل السابع والستون: يعاقب الأشخاص الآتي ذكرهم بصفتهم فاعلين أصليين بالعقوبات الصادرة جزاً للجرائم المرتكبة عن طريق الصحافة، وذلك حسب الترتيب التالي:

- ١ - مدير النشر أو الناشر، كلما كانت مهنتهم أو صفتهم.
- ٢ - أصحاب المقالات المتسببون، إن لم يكن هناك مديرون أو ناشرون.
- ٣ - أصحاب المطابع، إن لم يكن هناك أصحاب مقالات.
- ٤ - البائعون والموزعون والمكثفون بالإصاق، إن لم يكن هناك أصحاب المطابع.

● الفصل السابع والسبعون: يجوز لوزير الداخلية، بقرار معلّل، أن يأمر بالحجر الإداري لكل عدد من جريدة أو نشرة دورية تمسّ بالنظام العام أو تتضمن الأفعال المنصوص عليها في الفصل ٤١ أعلاه.

● المادة الثانية - الفصل الخامس والخمسون، الفقرة ٢: كما يُمنع نشر بيان عن الدالات الداخلية إما لهيئات الحكم وإما للمجالس القضائية والمحاكم، وكذا ما قرّر القانون أو المحاكم سماعه في جلسة سرية. ويعاقب عن كل مخالفة لهذه مقتضيات بغرامة يتراوح قدرها بين ١٢٠٠ و ٣٠٠٠٠ درهم.

الفقرة ٤: كما يعاقب بنفس العقوبة من نُشرَ بغير أمانة، وعن سوء نية، ما جرى في الجلسات العلنية للمحاكم.

● الفصل الستون: يعاقب بحبس أقصاه شهر واحد، وبغرامة تتراوح بين ١٢٠٠ و ٦٠٠٠ درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل من يُسمع الناس بسوء نية علانية أغاني أو خطباً تنتافي بالأخلاق العامة والآداب العامة أو يحرض على الفساد.

عبد الحق لبيص

مراسل الأرباب في المغرب.



الرقابة في زمن الانفتاح

عبد العزيز كوكاس

لا أحد يجادل في أنَّ الرقابة، حتى في الحظف صورها إنَّ كان للرقابة لطفٌ يُذكر، تظلَّ شكلاً من الأشكال المقيّنة لعنف الدولة تجاه مبادرات المجتمع ورغبات الأفراد. ولواجهة عنف الدولة المتمثِّل في الرقابة، تتناضل جهاتٌ عديدةٌ لإسقاط كلِّ شرعية تستند إليها القوى المهيمنة من أجل أن تفرض نُظم تفكيرها على المجتمع. والصحافة الحرة والنزوية مدعُوةٌ إلى مواجهة هذا العنف من خلال تبني لغة الاحتجاج، وتوجيه الرأي العام ضد سلوكيات ذلك العنف وضدَّ القوانين المشرَّعة لها.

في ٢٠ يناير ٢٠٠٣ صدر قانونُ الصحافة الجديدة ونُشر بالجريدة الرسمية، العدد ٥٠٧٥. غير أنَّه لا يُشمل من صفات الجودة والتجديد سوى أنه صُنِّفَ في ظلِّ حكومة «التناوب» التي كان يترأسها الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي. فالقانون الجديد ظلَّ، في صلبه وجوهره، قانوناً للفصل لا للوصل؛ عنيتُ أنَّه قانونٌ يقدم في فصوله على آليات الزجر والمنع، ولم يقاربُ مجالاً تشجيع الصحافة وضبطُ هيكلها العام. لقد ظلَّ القانون الجديد سجينَ العقليَّة الأمنية المبنية على التحسُّب للمخاطر والمزالق، ولم يُؤثِّرْ إلى مستوى اللحظة التاريخية فيُفتح بابٌ تطوير الأداء المهني وتهيبه المناخ العام لممارسة مهنة الصحافة في استقلالية ونزاهة وموضوعية.

إنَّ قانون المنع، الذي ناضلتُ كافةً الفعاليات السياسية والحقوقية والمهنية من أجل إلغائه وتعويضه بالاستئناس إلى شرعية القضاء النزوي، ما يزال قائماً، وبخاصة المنع الإداري الذي يخوِّل السلطة التنفيذية أمرَ إصدار قرار بمنع مطبوع أو منشور أو غير ذلك من الأعمال الإبداعية والفكرية.



الناضل الحقوقيّ ورئيس حكومة التناوب عبد الرحمن اليوسفي، هو الذي منع جريدتيّنا

فقه الرقابة الذاتية

صحيح أنَّ الرقابة بشكلها الفجِّ والاستغزائي قد توارت إلى الخلف، بحيث لم نعد ننتظر طلعة الرقيب الذي تبعثه وزارة الداخلية إلى المطبعة ليقرأ مواء المطبوع وليقرِّر بعد ذلك لجأته أو منعه أو حذفَ مقاطع منه. إلَّا أن تداعيات هذه المرحلة العنيفة في تاريخ المغرب امتدت إلى نفسية الصحفي الذي صار يفعل القمع الذي سُورس عليه يمارس نوعاً من الرقابة الذاتية في تعامله مع صيغة نشر الخبر أو تحليله أو التعليق عليه. وهذا الشكل من الرقابة يُعدُّ أخطرَ من الرقابة الإدارية، لأنَّه يقلِّص من حجم المسموح به أكثر ممَّا يقلِّصه الرقيب الخارجي الذي قد يُقفل عن أشياء عديدة في المقالة وبخاصة إذا خُتِّ منحه إلىاء.

وقد تبرز الرقابة الذاتية أكثر ما تبرز في الصحافة الحزبية. فبالرغم مما قدمته هذه الصحافة من أعمال جليلة من أجل حماية المجتمع، وصيانة رموز الكيان الوطني، والدفاع عن مشاريع التنمية والحداثة، فإنها باتت اليوم اليأس محافظة، قياساً إلى تطور الصحافة المغربية وبرز جيل جديد من الصحفيين الذين باتوا يتوقفون إلى التجديد والتغيير حتى من داخل الصحف الحزبية نفسها. فالصحفي في الجريدة الحزبية أصبح مرتبها إلى رقابة ذاتية تُعرضها عليه طبيعة المؤسسة الإعلامية التي يعمل داخلها. فلكي يحافظ على مركزه، لا بد له أن يستحضر كافة أشكال العلاقات التي تؤثت مجالاً حركية الحزب: من علاقات بالقوى الحليفة التي يجب عدم إغضابها ولو جاء ذلك على حساب مصداقية العمل الصحفي، إلى التضامن مع الحكومة بحجة «نصرة الطيف ظالماً أو مظلوماً»، فألى حرمان الصحفي من شؤونه الخاصة والعامة، والأخذ في الاعتبار موقع الزعيم وأتباعه وحساسية الوضع إزاء هذا المناضل أو ذاك الرفيق. هذا النوع من الارتهاق من شأنه أن يحث كثيراً من مجال الحرية المتاح أمام الصحفي الحزبي، إذ قد لا يُسمح له باختراق المحظور والتعامل مع الخبر كما هو دون الاحتكام إلى اعتبارات خارج المسؤولية المهنية.

تجاربه مع المنع

أمام وضع صحفي يختنق داخل مؤسسة الحزب القائمة على الانضباط والامتثال للذين لا ينسجمان وطبيعة العمل الصحفي، كان من الضروري بروز الصحافة المستقلة. فمن شأن هذه الصحافة أن توسع من مجال الحرية في العمل الصحفي، خاصة وأنّها لا تخضع لهرمية العلاقة التي تحكم الصحافة الحزبية، ولا تصدر عن جهات تُشبطها اليأس الصراع من أجل امتلاك السلطة والوصول إلى الحكم - وهي اليأس قد تبرز مجموعة من السلوكيات حتى وإن تناهت وأخلاقياً مهنة الصحافة.

وجريدة الصحافة الناطقة باللغة العربية ولوجورنال الناطقة باللغة الفرنسية من الصحف المستقلة التي تسعى إلى ترسيخ قيم استقلالية العمل الصحفي والنأي به بعيداً عن أحضان الدولة والحزب معاً. ومن شأن هذا المسعى أن يعرض الجريدتين إلى كثير من المضايقات والممارسات العنيفة، سواء من طرف الدولة، أو من طرف شرائع من المجتمع السياسي. وقد أدى خطهما التحريري المستقل والساعي إلى نشر الخبر على الناس وامتهان لعبة الفصح والكشف إلى تعرضهما فعلاً إلى مسلسل من المنع والمصادرة والمحاكمة، الغاية منه إسكات هذا الصوت أو محاولة تزييه من أجل الحد من قوته، ولأسباب أنّ الجريدتين تعتبران أهم أسبوعيتين مغربيتين. وما يميز مسلسل المضايقات والمنع والحجز الذي تعرضت له الجريدتان أنّ حلقاتها كلها عُرضت في زمن حكومة التناوب، التي كان يرأسها المناضل الحفوفي الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي؛ معنى ذلك أنّ متعلنا ومحاكمتنا وقعا في زمن التبع بالديمقراطية حرية التعبير، وبالدعوة الرسمية إلى دفن الماضي وإتلاف متعلقاته!

• بدأت أول حلة من مسلسل المنع الذي تعرضت له الأسبوعيتان يوم ١٥ أبريل ٢٠٠٠، بحجز العدد رقم ١٠٨ من

جريدة لوجورنال، والعدد رقم ٨٠ من أسبوعية الصحافة بطار مراكز ومنعهما من الدخول إلى المغرب (وكذا يونها تُطبع الجريدتين في فرنسا). وقد تمّ الحجز والمنع بقرار من الوزير الأول، الذي استند في الفصل ٢٩ من قانون الصحافة، والذي يجيز له حقّ حجب أو منع كلّ مطبوع أو منشور وعدم السماح له بالدخول إلى أرض الوطن. وقد جاء تبرير الحكومة لهذا المنع بحجة نشر جريدة لوجورنال في ذلك العدد المنوع «استجواباً» لمديرها السيد أبو بكر الجامعي مع رئيس جماعة البوليساريو عبد العزيز المراكشي بمناسبة لقاء تكريمي أقامته بعض الجهات الأمريكية لهذا الأخير. وقد اعتبرت الحكومة أنّ ما أقدمت عليه الأسبوعيتان يمين بوجدتنا الترابية، علماً أنّ العدد لم يتضمن أيّ استجواب حقيقي بقدر ما احتوى مقالاً سلط الضوء على الموقف الجديد للبوليساريو في شأن النزاع حول الصحراء. وقد كان إلى جانب مدير الأسبوعيتين في الحفل المذكور السيد محمد عبد العزيز، مراسل جريدة الاتحاد الاشتراكي، لسان حال حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وكاتبه العام هو الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي رئيس الحكومة الذي أصدر قرار المنع ضدينا! وما يُمكن أن يستشفه المتتبع لهذه القضية أنّ المنع يرتبط بالتوجه التحريري العام الذي تسلكه الجريدتان. ويكفي أن نقرأ هذه العبارة من البلاغ الحكومي لنُذكر القصص من المنع:



Le Journal: ١٤ شتت هذه الحلة عام ٢٠٠٠ بحجة «استجواب» مع رئيس البوليساريو

«التجاوزات التي ما فتئت تسير عليها الخطة التحريرية للصحيفتين في معالجتهما لقضية وحدتنا الترابية». وهو ما يعني أن المنع كان فعلاً مبيهاً لدى الحكومة حتى قبل أن تُنشر جريدة لوجورنال ما نُشره.

المسألة الثانية المثيرة في سيناريو هذا المنع هو أن تصائر جريدة الصحافة رغم أنها لم تنشر أي شيء عن الموضوع، الأمر الذي يعني أن الموقف الذي أسست عليه الحكومة قرأ المنع كان جاهزاً ربما حتى قبل وصول الأسبوعيتين إلى المغرب، وانتدّر في هذا السياق أننا كنا قد اتصلنا بعد صدور قرار المنع بالسيد وزير الاتصال آنذاك، الأستاذ محمد العربي الساري، نقب الصحيفتين المغاربية سابقاً، نستفسره عن موضوع منع الصحيفة فاجابنا: «لقد نشرتم الاستجواب [مع المراكشي]». ويعد أن أئدنا له خلّو العدد من أية إشارة إلى موضوع الاستجواب استدرك قائلاً: «لا بد أن في الأمر التباساً ما»، ووعدنا بتصحيح الموقف. غير أنه عاد ليؤكد قرأ المنع، لكن هذه المرة بسبب ما كانت قد نشرت الصحيفة في أحد أعدادها السابقة عن موضوع الصحراء. وهذا، كما يظهر جلياً، وجه سافر من وجوه الرقابة الانتقامية التي تلجئ إليها «المُحرَن» قُصْدُ التاديب وتقليم الأظافر.

وقد يكون قرأ المنع الإداري مبرراً بحكم قوانين الصراع التي تُفرضها مرحلة من مراحل حياة حكومة أو جهاز إداري ما. لكن الذي لا يُمكن تبريره هو أن تُتَّهَم الصحافة ذاتها حرية التعبير، وتُجْهَر بالعدو إلى ضرورة الضرب على يد كل من سَوَّكَتْ له نفسه التطاول على «المقدسات» والمحرّمات. فقد أعلنت أغلب الجرائد الحرب علينا وأُتهمنا بـ «الخيانة» والهولة الطائشة وراء الشهرة والمصالح، وإثارة الضجة وفتح المجال لخصوم المغرب ووحدته الترابية... في وقت لم تتألف فيه هذه الجرائد حقّ المواطن العادي في معرفة سيروية قضيتنا الوطنية التي يلحقها غموضٌ شديد.

● الحلقة الثانية من مسلسل المنع الذي تعرّضنا له جاء للمرة الثانية من طرف الحكومة، وبالتحديد من لدن السيد الوزير الأول، استناداً هذه المرة إلى الفصل ٧٧ من قانون الصحافة الذي يُعطيه سلطة غير محدودة لمن منشور أو مطبوع قد «يسبب بالمقدمات الوطنية» أو «يخلّ بالأمن العام». ومن المفارقات العجيبة في زمن حكومة القنابل أن هذا القانون ظلّ مجسداً منذ ١٩٥٨، إذ لم تفعّل أيّة حكومة يمينية أو تكتوقراطية، إلى أن جاء إلى سدة الحكم من كانوا بالأمس يُندّبون به ويطلبون بإلغائه من قانون الصحافة!

كان سبب منع العدد ١٤٥ من أسبوعية لوجورنال، الصادر يوم الاثنين ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٠، نشرها لرسالة المناضل اليساري محمد البصري الملّقب بـ «الفيقي»، والتي كان قد حرّرها سنة ١٩٧٤، أي بعد سنتين من الانقلاب الفاشل الذي قاده الجنرال أوفيق ضد الحسن الثاني سنة ١٩٧٢. وتتهم الرسالة، التي كان قد سلّمها الفيقي البصري في إقامته في الجزائر آنذاك إلى مناضل اتحادي ليسلمها بدوره إلى عبد الرحمن اليوسفي في إقامته بفريسا، اليسار المغربي بصلوعه في محاولة الانقلاب – ومنهم المرحوم عبد الرحيم بوعبيد الكاتب العام السابق للاتحاد الاشتراكي، والأستاذ عبد الرحمن اليوسفي، والفيقي البصري

ذاته. ويدل أن ينصبّ النقاش حول مضمون الرسالة ويتمّ استفسار المعني بالامر – وهذا، بالمناسبة، لم يكتب ما وردّ في الرسالة من اتهامات – طُعن علينا السيد رئيس الحكومة آنذاك بقرار يتّبع بوجوب لوجورنال وجريدتي الصحافة ودومان الناطقة بالفرنسية بدعوى أن الأسبوعيات الثلاث «تمسّ قضية المؤسسات» وتسمّى إلى «زعر البلبلة في صفوف الجيش» و«الإخلال بالأمن العام». وأضح أن هذه التهم مفاهيم أخلاقية عامة يمكن الاختلاف حولها، وحتاج إلى كثير من التوضيح والتدقيق، إذ ليست هناك في نظرينا قواعد ضابطة للمقدس والأمن العام مثلاً. والقانون يجب ألاّ يتّسع بتعدد التأويلات، بل هو مطالب بأن يكون مفصلاً ومشتجلاً لجميع الحالات. كما أنه مطالب بتقيد الانفلاتات من خلال مزيد من العقلنة وضبط العلاقات والمصالح داخل المجموعة الوطنية، بدل انتهاج سياسة الزجر والمنع. وهنا يُمكن دور القضاء الذي يتكّد وحده حقّ تأويل



الصحيفة صوّرت بسبب مساهمته عن موضوع الصحراء

المفاهيم واستصدار الأحكام بناءً على حثثيات هذا التأويل. وليؤدي القضاء هذا الدور لا بد أن يكون متمتعاً باستقلال تام عن الجهاز التنفيذي؛ وهذا ما لم يتحقق بعد في قضائنا المغربي.

● ويذكرنا لوضعية القضاء في المغرب نكون قد مُهِّدنا للحديث عن نوع آخر من المصادرة كان وراءها هذه المرة القضاء، فقد رَفَعَ وزير الخارجية الحالي السيد محمد بن عيسى دعوة قضائية يُهَمِّنا فيها بالتشهير وبشر أخبار كاذبة عنه. وأصل القضية يعود إلى الفترة التي كان فيها السيد الوزير سفيراً للمغرب في واشنطن، إذ نشرت جريدة واشنطن بوست تحقيقاً أشار إلى القيمة المالية الحقيقية لمُرَ إقامة السفير آنذاك، وهي غير القيمة التي سبق أن أعلن عنها السيد السفير آنذاك بل تتجاوزها بأضعاف مضاعفة. ولأن الأمر يتعلق بالمال العام، فقد كان لازماً علينا الكشف عن الحقيقة كاملة. لهذا السبب سافر السيد مدير الأسبوعيتين بصحبة طاقم صحفي إلى أميركا، وأجرؤا اتصالات موسَّعة مع جهات أمريكية، تبيَّن لهم بعدها أن هناك اختلاسات. وعادوا إلى المغرب ومعهم وثائق دقيقة استلموها من الكونغرس الأمريكي حول الموضوع، ونَشَرْنَا ذلك على الرأي العام المغربي ليطَّلِع على الحقيقة. ولكن أثناء المحاكمة لم تأخذ المحكمة في الاعتبار الوثائق التي ضَمَّنَّاها ملفاً، بل ولم تستمع إلينا. كما أن السيد الوزير لم يُحْضَر جلسات المحاكمة، ولم يُكَلِّم الشجاعة الأدبية ليطَّلِب إلى وزير تابع له أن يتجرَّ من كل مسؤولياته حتى لا يؤثر بنفوذه في السير العادي للقضاء. فكانت حصيلة الحكم إدانتنا وتحميناً غراماً ٢٠٠ مليون سنتيم مغربي، وكما يبدو فإن الحكم كان يريد إقبار جريدة لا إنصاف «مظلوم».

● وفي السياق نفسه أصدرت المحكمة حكماً على أسبوعية الأسبوع السياسي بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة مالية. كما قضت بحرمنا مديرها السيد مصطفى العلوي من مزاوله مهنة الصحافة.

هذا هو الجو العام الذي تعيشه الصحافة المغربية، وهو جو مشحون بالتناقضات الصارخة. فمن جهة، هناك مؤشرات واضحة على زمن الانفتاح ممثلة في إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ورفع الإقامة الجبرية عن الشيخ عبد السلام ياسين المرشد العام لجماعة العدل والإحسان الإسلامية، وعودة أسرة الشهيد المهدي بن بركة، وعودة المعتقل السياسي الأقدم في المغرب إبراهيم السرفاتي، ورجوع المعارضين السياسيين إلى أرض الوطن، والسماح للحقوقيين باقتحام دمايز سجن تازمامارت الرهيب. ولكن، في المقابل، مؤشرات الردة واضحة من خلال منع الجرائد والتضييق عليها ومحاربتها، وخلق جرائد لمهاجمتها، وصَبَّ الملايين في خزيرتها من أجل مقاومة الصحافة الجادة، واختطاف بعض المناضلين الإسلاميين، وعودة «خفافيش الظلام» إلى استئناف مهامهم الليلية التي ظنَّ أنها وبُذِن دون رجعة. وإزاء هذا الجو المتوتر كيف يُمكن للصحافة أن تؤتي مهامها وإن تنفتح وتتسلَّس على قواعد الحرية والاختلاف؟

الرقابة الاقتصادية

عندما تعجز آلة «المخزن» في المغرب عن سحقك بالأساليب المباشرة كالمنع والحجز والمصادرة، فإنها تلجأ إلى أشكال أخرى من الحصار، وعلى رأسها الحصار الاقتصادي. فقد عمدت الدولة إلى حرمان أسبوعيتين (الصحيفة ولوجيوئال) من كل دعم، وبخاصة دعم الإشهار (الإعلانات)، علماً أن الصحفية هي أكبر أسبوعية مغربية مبيعاً، بل إنها تتجاوز حالياً من حيث المبيعات جرائد عريقة مثل العلم بثلاثة أضعاف، والاتحاد الاشتراكي بضعفين، والصباح بأربعة أضعاف. وقد قامت وزارة الداخلية وبعض النافذين في القصر بالتدخل لدى أصدقاء لنا من أجل أن لا يدُونوا بالإشهار. وبهذه خطة المخزن التي تُعَد من ورائها إلى دفعك إلى التوقف الذاتي أو الموت البطيء، حتى لا تُكسِّم به تهمة إعدامنا. وما نحن اليوم نواجه بتدابير «من تحت الطاولة»، إذ نعيش على مبيعاتنا فقط، ولا نستطيع أية أسبوعية في العالم أن تتعيش من مبيعاتها ما لم يكن هناك دعم من الإشهار.

الدولة اليوم تَدْعُم «الصحافة الحزبية» فقط بعدما تآكلت من أن للمال إذا سَكَلَ السياسة يُمكنه أن يَكَيِّف مواقفها حَسَبَ رغبات وتوجُّهات الجهة المانحة. وإذا كانت الدولة تُكسِّم من دعمها تطوير الأداء المهني للصحافة والرفق بها لتؤدي الدور المنوط بها، فلماذا لا تَدْعُم الصحافة المستقلة؟ وماذا لا توجِّه المستثمرين إلى المساهمة فيها كما تُفعل مع الصحافة الحزبية؟ سؤال على الدولة أن تجيب عنه إن كانت بالفعل منشغلة بالانتقال بالبلاد إلى مرحلة جديدة.



الأسبوع السياسي: اعتُقل مديرها في بوابير ٢٠٠٣
نشره رسالة «الصاعقة»

وقايات أخرى

إلى جانب الرقابة الاقتصادية هناك حصارٌ آخر يواجهنا ليس أقلُّ ضراوةً من كلِّ أشكال المنع والمحصرة التي أثبتنا على ذكراها وتعني به حصارُ الإعلامِ الرسميِّ لنا . فنحن على سبيل التمثيل لا الحصر ممنوعون من الظهور على شاشة القناة الثانية، بل مُنعنا رسميًا من المشاركة في برنامج «الصحافة رأي» من لدن مديرية البرامج التي أكدت لنا أنَّ الصحيفة ولوجورنال ممنوعان من الظهور في القناة الثانية مادامت هي مسؤولةً عن البرامج في هذه القناة. وقد قامت هذه القناة مؤخرًا بتوزيع إعلانات استقادات منها الجرائدُ المقرَّبة، وأقصينا نحن بدون سبب.

ولا تنف محاصرَتنا عند هذا الحد بل إنَّنا نواجهه بنوع من المنع عندما يُرفض مسؤولٌ أو وزيرٌ التعاون معنا، أو عندما يقاطعنا صنَّاعُ القرار السياسي في البلاد أو يمتنعون عن تزويدنا بالأخبار والمعلومات.

إنَّنا لا نحتاج اليوم في المغرب إلى شعارات بركة وخادمة، ولا إلى نوع من ديمقراطية الواجهة التي نسوّقها إلى الخارج، بقدر ما نحن مطالبون جميعًا بإطلاق المبادرة لحوار وطني حقيقي حول المسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير. فمن شأن هذا الحوار الوطني وحده أن يضع المغرب على سكة التحول والتغيير المنشودين.

عبد العزيز كوكاس

رئيس تحرير أسبوعية الصحافة المستقلة سابقًا.



قراءة في المجالات الممنوعة خلال الثمانينيات

عبد الحميد عقار

دفعة واحدة... وإلى الأبد

في الأسبوع الأخير من شهر يناير ١٩٨٤ صدر قرار عن السلطات يقضي بمنع أربع مجلات مغربية من التداول دفعة واحدة وبصفة نهائية هي:

١ - الثقافة الجديدة (مجلة فكرية إبداعية) بعد عشر سنوات من الصدور، إذ تأسست في نوفمبر ١٩٧٤. وقد صادف قرار المنع عندها الثلاثين، والترخيص لها بالتوزيع في تونس وفرنسا.

٢ - الزمان المغربي (دفاثر ثقافية) بعد خمس سنوات من الصدور الذي ابتدأ سنة ١٩٧٩. وصادف قرار المنع عندها الثامن عشر.

٣ - البديلة؟ (ملفات للبحث والسؤال) بعد ثلاث سنوات تقريباً من صدورها الأولى في ربيع ١٩٨١.

٤ - الجسور (مجلة الفكر الديمقراطي الجديد) في الذكرى الثالثة لصدورها بعد ستة أعداد. وقد صادف قرار المنع عندها السابع الذي كان قيد الطبع، والترخيص لها بالتوزيع في تونس وفرنسا.

٥ - وقبل يناير ١٩٨٤ تم منع مجلة الجماعة للسيد عبد السلام ياسين بعدما تعرّض بعض أعدادها للحجز إثر توزيعها.

٦ - مُنعت مجلة أمزيغ بعد صدورها الأولى بالعربية وخمسة أعداد بالفرنسية.

٧ - في يونيو ١٩٨٨ أكرهت مجلة لام الف Lamalif بالفرنسية على المنع الذاتي بعد أكثر من عشرين سنة على صدورها، وبعد أن وصل معدل السحب إلى حوالي ١٢,٠٠٠ نسخة.

٨ - في أبريل ١٩٨٩ أجبرت مجلة كلمة Kalima بالفرنسية على المنع الذاتي أيضاً بعد سنتين من الصدور شهرياً، وبسحب يصل إلى ١٠,٠٠٠ نسخة. وتمّ ذلك بعدما تعرّضت المجلة للحجز ثلاث مرات في سنة واحدة.

ولم يكن مسلسل التوقيف أو الإكراه عليه معزولاً. فقد مُنعت بعض الكتب المغربية والعربية. ووجهت الصحافَةُ الوطنية بحملة تضييق ومنع قلّ مثيلها. فقد مُنعت جريدة المحرر (يونيو ١٩٨١) وما تزال كذلك إلى اليوم. وأوقفت جريدة البيان بصفة مؤقتة خلال عام ١٩٨٤. وطال المنع صحف الطريق، والصباح، والإصلاح. وتعرّضت صحف العلم، والاتحاد الاشتراكي، والرأي، وأنوال، والمسار، والأسبوع الصحفي.. للرقابة والتضييق والمحاكمة أحياناً.

قراءة في محتوى الممنوعات

كلمة مجلة نسائية تميّزت بخطاب رصين وجيد التوثيق.

وتمنّى لام ألف أحد أهمّ مكتبات الذاكرة الثقافية للمجتمع المغربي خلال العقدَيْن الأخيرَيْن، فالتابعة التحليلية للأسئلة والإشكاليات التي فزعها سيروير النموّ والتحوّلات المؤقّنة،



الزمان المغربي مُنعت نهائياً بعد خمس سنوات من الصدور

واسلوبه اللغات المتخصصة والمكرسة للقضايا الملحة وطنياً أو جهوياً أو دولياً، والانتظام في الصدور، كل ذلك جعلها تستقطب جمهوراً واسعاً من القراء بالفرنسية، وتصبح لذلك مرجعاً له أهميته بالنسبة إلى وقائع المجتمع المغربي خلال العشرين سنة الماضية.

وقد اهتمت مجلة آمازيغ، وخاصة العدد الصادر بالعربية، ببعض قضايا الثقافة والتراث الأمازيغيين في علاقتها بالهوية، وانتسبت بلهجة في التناول لا تخلو من حدة.

وحاولت مجلة الجماعة، بأسلوبها الخاص، الدعوة إلى حق الجماعات الإسلامية في التعبير السياسي وتقديم ما يُعتبر بمثابة برنامج عمل سعت المجلة على أساسه إلى توسيع استقطاباتها. كما اهتمت بالدعوة إلى إقامة حوار مفتوح مع النخب التي تعتبرها «مغربية». ولم يخلُ خطابها من النزوع الوصائي والميل إلى الحديث بلغة المخطّات.

أما مجلات الثقافة الجديدة، والزمان المغربي، والجديل، والجسور، فبالرغم من الاختلافات التي تميزها بعضها عن بعض في المادة واللهجة والتفكير ونوعية الأسئلة التي تحظى بالأولوية لديها، فإنها تلتقي بهذا القدر أو ذاك في بعض العناصر. من ذلك: الاهتمام المشترك بين هذه المجلات، كل من موقعها، ببعض جوانب المسكوت عنه في الفكر والممارسة، ومحاولة إبرازه ومسألة سياقاته وأنساقه. كما انشغلت بتقاريرها أيضاً، ببعض القضايا المُلحّة التي يُستمرّ عادة أن الظرف لم ينضج بعدُ لطرحها، في حين يتعلّق الأمر في الواقع بنوع من المراهنة، بكل ما تحيل عليه هذه الفكرة من تجريب وقلق وشك. والملاحظ أن صدور هذه المجلات الأربع، رئيساً مجلات أخرى، جاء امتداداً لمرحلة سياسية ومحاولة للتعبير عن إفرازاتها. وهي مرحلة تميّزت في طابعها العام بيزور تيارات فكرية وسياسية جعلت من نفسها قوة على هامش القوى الوطنية والديموقراطية بالمغرب، وفي سياق معارضة جذرية تتبنّى شعارات ثورية ضد المؤسسات. هذه التيارات راودها حلم التغيير، ووحشها أو فرّقها كذلك الإحساس ببعض المآزق التي افترض خلال السبعينيات أنها أصبحت تعرّق القوى الوطنية والديموقراطية عن إنجاز مشروعاتها للتغيير والتحرير. ومن هنا نلاحظ الحضور المكثف في هذه المجلات لمساهمات العقول السياسيين، ولنفعة النقد العنيف وغير المؤسّس أحياناً - وهو نقد يمسّ كل شيء.

في ضوء ذلك نُقِمْ ما أُسْمِيَتْهُ طابع «المراهنة» الذي تقلّ فيه الحسابات الاستراتيجية الدقيقة لوازين القوى والشروط مصداقية الخطاب والممارسة معاً، ويقلّ التمييز العقلائي والتاريخي، بين ما هو كلي يُشمل سماد مشروع مجتمعي متماسك؛ وبين ما هو طموح رومانسي في المستقبل، إيجابي ومشروع وضروري، إلا أنه يصطدم بالإرادية تارةً وبالمالية تارةً أخرى حتى وهو في عز التفكير والممارسة الماديّين.

ملحوظات

نستنتج من هذا الجرد السريع لمنوعات الصحافة المغربية خلال الثمانينيات، ومن موجّه محتواه المختزل بحكم السياق، جملة ملحوظات منها:

١ - ليس للمغرب حدود ولا قيود، سواء بالنظر إلى التوجّه والمحتوى أو بالنظر إلى اللغة وأساليب العمل وشروطه. وهذا يعني أن حالات المنع لا تضعنا أمام محرّم معيّن تمّ اختراقه فتدخّلت السلطات بالخطر، وإنّما نوجد قبل كل شيء، أمام شعائرية الظرف بسبب ارتفاع حدة التوترات الاجتماعية والاحتجاجات الشعبية، حيث يغايّر المقتضى حالته الثابته والمتواضعة عليها بدعوى وقوعه تحت «التهديد ومجابهة الخطر»، ويُؤسّس لذلك صيغته الجمعية الرادعة.

٢ - أخذ المنع خلال الثمانينيات صيغتين: الحظر الشفويّ المباشر؛ والإكراه على المنع الذاتي، دون تدخل مباشر من أجهزة السلطة. وفي الحالتين معاً، ليس هناك لدى الممنوعين - حسب علمي - ما يؤكّد الطابع الرسمي لهذا المنع.



مجلة كلمة: أُجبرّت على المنع الذاتي عام ٨٩ بعد عامين على صدورها

٢ - يتم المنع بطريقة عشوائية تحكّمية. ويقتنر في الغالب بارتقاع وتيرة الصراع الاجتماعي وصخب الغليان الشعبي، تحت ضغط غلاء المعيشة أو الزيادة غير المشروعة في الأسعار، أو تحت ضغط بعض الإجراءات الاستثنائية كما كان الحال بالنسبة إلى مواطني الناظور وتطوان تجاه «ضريبة» مغادرة التراب الوطني خلال ١٩٨٤. ولا أدل على هذه العشوائية التسلّطية من الربط بين منع أربع مجلات دفعة واحدة خلال عام ١٩٨٤، والوقائع الاحتجاجية التي كان المغرب مسرحاً لها على امتداد الفترة المتراوحة بين ٥ و ٢٢ يناير ١٩٨٤، وشملت ما يقرب من خمسين نقطة، ووصلت ذروة انفجارها يوم ١٩٨٤/١/١١ عندما بلغ الاصطدام أوجّه بين المتظاهرين من التلاميذ والطلاب والصيادين والمهشّمين وبين القوات المساعدة والبحرية والدرك في كلّ من الناظور وتطوان ومراكش. ومن حيث التوقيف جاء إبلاغ قرار المنع إلى مدراء المجلات، من طرف مصالح الأمن الإقليمي بالرباط، تالياً لحدثين: أوّلها خطابٌ ملكيٌ تميّز بالتشدّد في اللهجة تجاه المتظاهرين والمُضربين، وبالتأكيد على عدم تطبيق الزيادة في أسعار المواد الأساسية. وثانيهما قيامُ السلطات بحملة واسعة لمراقبة أسعار المواد الأساسية في مجموع التراب الوطني ابتداءً من ١٩٨٤/١/٢٤. وقد أخذت هذه الحملة طابعاً إعلامياً بالغ «الاحتفالية»، وتخلّلت فيه الإذاعة والتلفزة بشكل لا يقلّ زجراً عن الإجراءات التي مُسّست بعضُ الذين شملتهم الحملة بالعقاب والتفريم.

إنّ المنع العشوائي التعسّفي يبدو من زاوية السلطات وفي سياق تنفيذه كما لو أنّه أكثر بلاغةً من المنع وفق مقتضيات القانون. إنّه أكثر بلاغةً بمعنى أنّه أكثرُ قدرةً على التخويف والإفraz وأدعى للاعتبار. والحالة هذه، فالشبهة لم تعد تكفي لاثباتهم فحسب، بل لإصدار القرار بالمنع والتوقيف أولاً، ويتمّ بعد ذلك الاقتضاء تكيفُ نصوص القانون وتأويلها لتبرير هذه السياسة.

٤ - غير أنّ عشوائية المنع ليست بدون دلالة سياسية. فمنعُ الإبداعات الأدبية والفكرية يُؤيّر تصوّر السلطة للعمل الثقافي من حيث هو ممارسةً بإمكانها أيضاً أن «تخلّ بالتوازن»، وهي لذلك «تستحقّ» العنف الذي قد يؤدي إلى الموافقة ويدون شروط. هكذا تصبح الإجراءاتُ المُتخذة ضدّ المجلات والأعمال الثقافية والصحفية امتداداً لتلك التي تُتخذ ضدّ العمل السياسي والثقافي: كلاهما ينبثق من وهم «حفظ التوازن» مهما يكلف ذلك من شرن حتى ولو كان الثمن هو إبطال سيادة القانون. وعندئذ يصبح الهاجسُ الأمنيُ هو المسيطر، ويميش في قلب كلّ قرار تتّخذه السلطة، وعموماً لا يسيطر الهاجسُ الأمنيُ على رجال السلطة إلا عندما تكون هذه الأخيرة فاقدةً للشريعة أو متجاوزةً لها. وكما يؤكّد عبد الله ساعف، ففي المغرب «تُخترق السلطةُ السياسيةُ القانونَ وتتجاوزُه من أقصاه إلى أقصاه، ومن أعلاه إلى أسفله... القانون يتجرّأ على مقاس السلطة السياسية ويتشكّل على هيئتها، فتنبع الشريعة التشريعية وتتكيّف معها... وهذا ما يفسّر قدرة السلطة على تعديل القانون وإبطال مفعوله، وبراعتها الفاعلة في تسخيره».

...

لكّن إلى متى تستطيع التشريعية الفعلية وتحوّل دون وجودها؟

عبد الحميد عقار

أستاذ جامعي، مدير مجلة الجسور التي منعها السلطات في بدايات الثمانينيات.



الرقابة الصحفية في المغرب: الصراع بين معسكرين

عبد الرحيم أريزي

هل اختفت الرقابة نهائياً من المشهد الصحفي بالمغرب؟ سؤال قد يبدو ساذجاً لكون عدد من المهتمين يُظنون وجود رقابة على ما تنشره الصحافة المغربية. وهذا النفي يتم ربطه بكون تلك الممارسة كانت سائدة إلى حدود الستينيات، عبر تحكّم الرقيب في الأطلاع على محتويات الصحيفة قبل أن تُطبع وله حق حذف ما يراه «مخلأ بالأسن العام».

من الناحية الشكلية يُشكّن الاستثناس بهذه الواقعة ليقول المرء إنّ الرقابة لم تُعد سائدة في بلادنا. إلّا أنّ هذا القول واهٍ ماذا؟

الجواب عندنا يتجلى في أنّ الرقابة هي فعلٌ نتوخى منه الإدارة الحيلولة دون تداول معلومة معينة وسط المجتمع. واعتاداً على هذا التعريف، فإنّ الإدارة المغربية، في عدة قطاعات عمومية وشبه عمومية، مازالت في ظني تمارس رقابة خفية على الصحف، وتمارس من ثمّ المسّ بحقّ فئة من المواطنين في الأطلاع على ما يهمّ الشأن العام وتبني المراقب.

وبالعودة إلى النقاشات الصاخبة التي ميّزت تعديل قانون الصحافة، يُمكننا الوقوف على المواجهة الحادة التي جَنّعت الجسم الصحفي المغربي مع الحكومة والبرلمان. إذ تشبّهت الصحفيين بضرورية إدراج «حقّ الصحفي في الحصول على المعلومات» من بيانات ووثائق ودراسات ومحاضر رسمية... فيما تمسكت الإدارة والبرلمان برفض هذا المقترح رفضاً مطلقاً، اللهم إلّا ما عالجه المشرّع بشكل فضفاض ومحتشم بشأن التماسه من كلّ المعنيين «تسهيل ولوج الصحفي للوصول إلى الخبر [١]».

الجماعات المتمنّنة والديموقراطية تركز على تداول المعلومات بشكل حرّ وميسر حتى يتسنى لكلّ مواطن أو فئة اجتماعية معرفة تدبير الشؤون العامة، أو معرفة كيفية صرف المال العام وحيثيات سنّ سياسة عامة في هذا القطاع أو ذاك. وإما الجماعات المتخلفة سياسياً فتجدها تعتنق «ديانة التكمّم» واحتكار المعلومات، مع ما يترتّب عن هذه السياسة من تشجيع الإشاعات وتناقل الأخبار الكاذبة والمغلوبة.

في ظني لا يُمكن عزل هذه السياسة، أي التكمّم، عن خاتمة الرقابة. ذلك لأنّ الأجهزة العمومية تدار بواسطة ضرائب المواطنين. وكلّ ضريبة يقابلها حقّ معرفة أوجه صرفها. فإذا كان المبدأ العالمي يتمحور حول «لا تمثيل دون دفع ضرائب»، فإنّنا يُمكننا القول بأنّه «لا ضرائب دون إخبار وإطلاع المواطنين عليها بشكل ديموقراطي». وبما أنّ المواطن مشغول بدراسته أو عمله أو ترفيهه ويستحيل عليه طرُق أبواب الإدارات لمعرفة ما يجري، فقد ابتدعت المجتمعات اليّة أنيفة تُسمّى «الصحافة» لتتوب عن المواطنين في البحث عن الأخبار والتحري في شأنها لظفر علائنها للنفاذ. ومن ثمّ فإنّ كلّ سلوك يرمح حجب الوقائع والبيانات والمعطيات يُعدّ رقابة واعتداء على حرمة الصحفي. بوصفه مثلاً للرأي العام – واعتداء على أقدس حقّ من حقوق الإنسان، ألا وهو الحقّ في الخبر.

بناءً على هذا الطرح، يحقّ لنا أن نقسّم المغرب اليوم إلى معسكرين: معسكر الشفافية، ومعسكر التشفّي... أو بين معسكر الوضوح واحترام ذكاء المغاربة، ومعسكر الغموض واستبلاذ نضج المواطنين!

عبد الرحيم أريزي

صحفي، مدير أسبوعية الببضاي



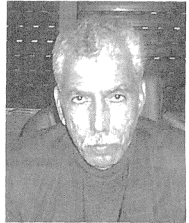
الرقابة ومصادرة حق الصراع الحضاري

عبد القادر الشاوي

الرقابة ومصادرة شرعية القانون

تَجَّه كافة النُّظم إلى وضع ترسانة من القوانين النافذة لكيفيات الممارسة داخل المجال العام. وتبدو الرقابة، استناداً إلى هذا الفهم، أداة موضوعية تُجَنَّب إليها تلك النُّظم، مهما بلغت درجات تماثلها للديموقراطية وشرعية الاختلاف وحق التعبير الحر؛ ذلك لأنَّ هناك منظوراً لآلية دولة تُحرِّص من خلاله على الحفاظ على توازنٍ وأوضاعٍ محدَّدة، وأي خرقٍ لذلك التوازن أو لهذه الأوضاع يشكل مساساً بما هو قائم ومتوازن ويكون - بالتالي - موضوعاً للمنع الذي يأتي معللاً تعلقاً قانونياً.

صاغت المجتمعات المتقدِّمة أنظمةً وتصورات وقوانين تحكم عملية المصادرة؛ فكلُّ خروجٍ عن تلك القواعد هو خروجٌ عن المجال المُتَّفَق عليه، انطلاقاً من الحقوق الأساسية للمواطن والمواطنة. والتجربة المغربية الحديثة انضبطت هي الأخرى إلى تصوُّر قانوني شَدِيد في مراحل مختلفة من التاريخ المعاصر للمغرب: ابتداءً من الترسنة القانونية التي وُضعت في بداية الاستقلال، وهي ما اصطلح عليه بـ «قانون الحريات العامة لعام ١٩٥٨»، مروراً بالتغييرات التي شملت هذا القانون في مراحل تاريخية مختلفة. وينظِّم هذا القانون، فضلاً عن الممارسة السياسية والاجتماعية المباشرة، الممارسة الثقافية بتنوُّع أنماطها وتلويحاتها. وفي هذا المجال بالذات، هناك تنصيصٌ مباشرٌ وواضحٌ في ظهير ١٩٥٨ على مسألة حرية الطباعة والنشر، إذ يحقُّ لكلِّ مغربيٍّ يَسْتَأْنِس في نفسه القدرة على إصدار صحيفةٍ أو مجلةٍ أو كتابٍ أن يتمتَّع بهذه الحرية دون قيد أو شرط. وجميع القيديدات التي سنَّت، فيما بعد، سواء أكانت مذكراتٍ أم مناشيرٍ صادرة عن جهاز من الأجهزة كوزارة الداخلية أو وزارة العدل، ما هي إلاَّ للحدِّ من الحرية الواسعة التي يُضمَّنها المشرِّع في ظهير قانون الحريات العامة ذاك. لذلك، فعندما نبحت في المجال الثقافي المغربي عن أشكال المنع الصادر عن سلطة قانونية ضدَّ ممارسة ثقافية أو مطبوع من المطبوعات، فإنَّنا نواجهُ غياب الرقابة القانونية. ذلك أنَّ التقليد المنع من طرف السلطات في المغرب دأبَّ على مصادرة الممارسة الثقافية المغربية وفق مبدأ الرقابة الإدارية التي لا تُخضع لضوابط قانونية، وإنَّما تُستند إلى ممارسة استبدادية صادرة عن جهازٍ أو فرد، قوامها مفهوم «المؤامرة» الذي تعلَّل به إقدامها على ممارسة مُصادرتها - كما تُزعم أن هناك قضية تُحاك ضدَّ البلد أو ضدَّ هيئة أو جهاز - فتمنَح نفسها الحقَّ في الإنابة عن القانون في استصدار الأحكام، دون أدنى احترام للضوابط القانونيَّة الذي لا يحقُّ لسواه ممارسة هذه السلطة.



محمد البريني صارت السلطات الإدارية مجموعته
الفرنسية اغلال الماضي، بسبب السياسة

مُسَّ هذا الشكُّ الرقابيَّ التعسفيَّ جميعَ مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. صحيح أنَّ الرقابة السياسية في فترة من الفترات كانت أشدَّ وطأةً على الممارسين السياسيين، إلَّا أنَّ ذلك لا يُلْغِي مجموع أشكال الرقابة والمنع التي مورست على الخطاب السياسي باعتباره

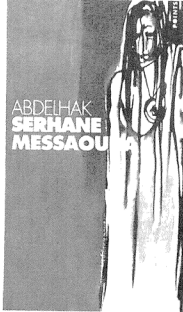
خطاباً ثقافياً بالأساس: فالأمر متعلق، لأن الممارس السياسي يجد نفسه في حاجة إلى إنتاج خطاب ثقافي ملازم لممارسته السياسية اليومية.

وفي المجال الثقافي تحديداً، مورست الرقابة غير القانونية منذ فترات بعيدة بعيد الاستقلال، وفي مرحلة بناء الدولة الوطنية، وفرض سيادة تصور مغرور للدولة لممارسة المجال العام ولتنظيمه، وكذا مفهوم الحياة العامة للمواطن. وربما كانت أقوى الفترات التي مورست فيها هذه الرقابة، بصورة مكشوفة، تلك التي ارتبطت بالعديد من التحولات السياسية والثقافية والإيديولوجية، عنيت الفترة الممتدة من الستينيات إلى حدود بداية التسعينيات. فبداءً من أواخر الستينيات وبداية السبعينيات ظهرت الرقابة غير القانونية على المنتج الثقافي. ومن المصادر التاريخية آنذاك نذكر إقدام السلطات الإدارية على مصادرة المجموعة القصصية المكتوبة باللغة الفرنسية اغلال الماضي للكاتب والصحفي محمد بريني، لأن خطابها كان خطاباً سياسياً مباشراً «يتناول» بدءاً من عنوان المجموعة وانتهاءً بأخر قصة فيها، على ملاسة جوانب قاتمة من ظاهرة الاستبداد المعممة في تلك الفترة. فمحمد بريني، المثقف والمناضل السياسي في صفوف الحركة التقدمية الداعية إلى تأسيس قيم جديدة، وجد نفسه في مجموعة القصصية مدعواً إلى إعادة إنتاج خطابه السياسي وفق شروط مجال آخر محكوم بضوابط واشتراطات مغايرة ولكنه - أي المجال - قناة مقبولة للروح بالفناعات الفكرية والسياسية والثقافية الجديدة في مواجهة نمط السلطة السائد الذي أعلن عن هويته في حملات الاعتقال وضرب الطوق على الأحزاب ومنع الصحف.

إن عنصر «الاشتباه» كان حاصلاً، إذن، في ما يُرَجَّح إلى تلك المجموعة القصصية الملائم بنفحات التعبير التقدمي عن مشاكل المجتمع، والمتضمنة لما يُشبه الإدانة لممارسة سياسية تُغلب على الحياة الغربية. فكان أن اشتبه الرقيب في هذه النصوص الأدبية فأنقذ على مصادرتها. الأمر ذاته حصل، وإن في فترة متأخرة، مع رواية مسعود لعيد الحق سرحان، وكانت قد صدرت في فرنسا ولكنها مُنعت من التداول في المغرب لما تتضمنه من إيجابيات مباشرة إلى مظاهر الجنس. كما تعرضت مؤلفات فاطمة المرينسي للمصادرة لأن الرقيب اعتبرها مساً واضحاً بنسق التفكير الإسلامي في علاقته بالمرأة وبواقعها، وخطئة لتجربة المرأة في التراث العربي الإسلامي وتشويشاً على علاقة المرأة بالمجال الديني.

كل هذه المصادرات، إذن، خَصَّصَتْ لمزاجية الرقيب الإداري وأهوائها وتلواناتها بحسب الأوضاع السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية السائدة في مرحلة ما من المراحل التاريخية للمغرب المعاصر. وقد خلق هذا النوع من الممارسات غير المشروعة نوعاً من الرقابة غير المرئية: فإذا كان المنع القانوني مرئياً بفعل التعليل الذي يُرتبط به، فإن المنع الإداري مصادرة غير مرئية تخضع إلى الأهواء، إذا إن الشخص الذي تصادر أعماله يُجهل الرقيب بل وما تَرَكَ المجال الثقافي عرضة لنوع من التسيب في ممارسة «شرعية الرقابة» على الإبداع والممارسة الفكرية.

سعت الدولة في المغرب على امتداد العقود السابقة إلى تقديم نفسها كإكوصي على المجتمع، متوهمّة أنها الجهة الأكثر قدرة على تأطير المجتمع بفضل الأجهزة والإمكانات التي تتوفر عليها، وإيماناً منها أيضاً بوجود مصلحة فعلية في سيادة تصوراتها وإيديولوجياتها العامة: فهي الجهة الوحيدة المتمكنة من ضبط إيقاع نبضات المجتمع في كافة المستويات، وهي الجهة القادرة لوحدها على الحفاظ على دائرة التوازنات التي تفتقرضها للمجتمع، وهي الجهة المتمكنة من فرض اشتراطات لبلورة الممارسة المتعددة في داخل المجتمع. ولأجل كل هذا تلغي السلطة القائم على التعدد والنوع، غطّل دور التشكيلات الاجتماعية والسياسية والدينية المفترضة في تحقيق دينامية تساهم في صوغ المشروع المجتمعي وإحداث نهضة تُدفع في اتجاه التقدم والنمو. فقد شَرَّكت الدولة المغربية لنفسها حق مصادرة حريات هذه التشكيلات وحرمانها حتى من شرعية الوجود، ولم تُنصَح المجال



مسعود لعيد الحق سرحان مُنعت من التداول بسبب الجنس

للأطراف المجتمعية والسياسية وبغيرها لكي تُعزّز اختلافاتها وتنوّعاتها فتعملُ بالتالي - هي ذاتُها - على التوافق على أرضية مشتركة لتدبير هذا الاختلاف والتنوّع.

الدولة وشرعنة العنف

إنّ اعتبارَ الدولة نفسها وصيّةً على المجتمع، والتجاسها إلى طمس كلّ مظاهر التنوّع والاختلاف بتسليط رؤيتها وممارستها، دليلٌ على ممارستها للعنف ضدّ المجتمع. وكانت الدولة في المغرب قد شرّعت منذ تأسيسها بعد الاستقلال مجموعةً من القوانين، غير أنّها كانت سيّاقة إلى خرقها. وعندما تصبح الدولة، التي تقدّم نفسها راعيةً للمجتمع ومحدّدةً لمجالات الحياة فيه، أوّلُ من يُخرق هذه الأنساق، فإنّها بذلك تشرّع للعنف وتُعّقد إلى تكريس ممارسة لا تعترف بحدود القوانين. فالدولة المغربية شرّعت «قانون الحريات العامة» الصادر سنة ١٩٥٨ ونظام الانتخابات، إلّا أنّها قامت هي نفسها بخرق القانون بدافع من الدوافع المحلية. ومن هنا تُنبئ لامشروعية جميع المصادرات التي مورست في تاريخ المغرب.

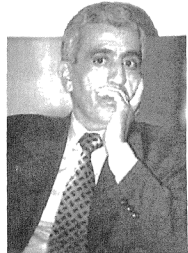
كما استطاعت هذه الممارسة أن تكريس سلوكًا في الاستبداد والخوف والإقصاء والإقصاء المضاد. وتنتائج هذه السياسة تُخصّصها اليوم في مستوى نقاشاتنا الفكرية والثقافية، وفي صراعاتنا السياسية. بل الأخطر من ذلك أنّها كرّست نوعًا من الاستبداد الذي أضفى قاعدةً في الكثير من السلوكات، بما في ذلك اعتماد أشكال بدائية أو متطورة للرقابة الذاتية المرتبطة بخطوط معينة افترضتها هذه الدولة لجميع الممارسات (في وقت لا نجد قريباً قانونية تحدّد طبيعة الموضوعات ذات الخطوط الحمراء). وبهذا كرّست الدولة ثقافةً رهيبةً في علاقة الفرد بالسلطة، وفي علاقته بالمجتمع، وفي علاقته بنفسه، وفي علاقته بالمتكوب.

ورغم التطوّرات المهمة التي وقعت في المجال السياسي المغربي في السنوات الأخيرة، إلّا أنّ المنع والمصادرة لم يتوقفا، إذ ظهرت أشكال من المنع القانوني المرتبط بالتوازنات المنسوجة على صعيد المجتمع. وبذلك صار المنع أقرب ما يكون إلى التقيّد من خلال افتراض ضوابط وخطوط لممارسات عامة. وتكرس هذا التقيّد جاء حصيلة تجربة الاستبداد السياسي في المغرب، بحيث وُلد حالة من الرقابة الذاتية يتّشعّر بها كلّ ممارس ثقافي أو سياسي؛ فالرقابة الذاتية تدعوه إلى كتابة ما أو تمنعه منها، بحسب تقديره لشروط الأوضاع المحيطة به وظروفها؛ ثم وضعت من أجل ذلك تعريعات غير مكتوبة صارت يفعل إرغامات فترة الاستبداد السياسي قاعدةً موضوعيةً لإنتاج الخطاب أو الممارسة.

رقابة التعادد

إذا كنّا نؤمن بأهمية القانون في تحقيق العدل على صعيد المجتمع ككلّ، فإنّنا يجب أن نُعَدّ لرقابة القانون وأن نعتبره هو السيّد الأقوى بالنسبة إلى المجتمع. هذا التوجّه سيُتيح لنا إمكانية التعايش بناءً على قواسم مشتركة، وإمكانية الاختلاف على أسس قواسم مشتركة أخرى، ولكنّا في اختلافنا وتعايشنا معاً قد نلتجئ في لحظات التوتر والأزمة إلى القانون.

قد يرى البعض أنّ الإبداع، لكونه عمليةً فنيةً ولغويةً حرةً لا تُخضع لقوانين جاهزة، يناهض القانون كما يناهض كافة وسائل المنع والمصادرة. إلّا أنّنا يجب ألاّ نفترض أنّ البعد يوجد بمعنى عن شروط محدّدة لعمله يُرتبط بها - إنّه لم يكن في معاشه ففي الضرورات التي تُفرض عليه باعتباره منتمياً إلى دائرة من الدوائر المجتمعية. إنّ سيادة القانون قد لا تلغي أشكالاً أخرى من الممارسة تُفرضها شروط تاريخية معينة، أمّها هذا التعاقد على جملة من القضايا يُمكن أن تكون قاعدةً للممارسة، إيماناً بأنّ التحوّلات الموضوعية، على أيّ صعيد من الصعيد الداخلي أو الخارجي، هي تحولاتٌ متسارعة تتجاوز أحياناً الإطار القانوني الرمتي. مثلاً، نحن ككُتّاب مغاربة نتوافق، بناءً على رزمنة من المقرّرات والاعتبارات الوطنية والسياسية والاجتماعية والدينية، على حدود معينة لا يُمكن تجاوزها. ويُمكن مثل هذا التعاقد أن يشكل أداةً متحصّرةً وميكانيزماً متطوراً لتدبير الاختلافات والتناقضات على الصعيد العام وعلى الصعيد الفردي.



عبد القادر الشافعي: للمنع الذي صادفه لم يكن إدراكاً حسب بل من رفاق السجون أيضاً

غير أن التعاقد يستوجب توفر ممارسة ديموقراطية واسعة، وتركيزاً لسيادة حق الاختلاف والتنوع، وأساساً في مناخ الحرية المؤسّس على المبادرة وعلى تكوين قوى نقدية بقطعة تنفع في اتجاه ترسيخ الحق والقانون. وبهذا المعنى فإن رقابة التعاقد، التي يسعى العديد من الأطراف إلى سنها في الممارسات داخل المجال المغربي العام، لم يتبلور تصوراً موضوعياً حولها نظراً إلى غياب الممارسة الديموقراطية الواسعة. فالتعني بالديموقراطية والاختلاف والتنوع ودولة الحق والقانون سبقي شعاراً هاماً في المرحلة الراهنة، ولكن من دون محتوى حقيقي يُشده ويعطيه مدلوله الفعلي. فكيف نريد لمجتمع أن يتطور في اتجاه الوعي بذاته ويمرحلته ويكيانه الحضاري إذا كان مجتمعاتاً ممرّكاً بين معيشه اليومي وتطلعاته الفكرية، بين حرية ممكنة والحاجة التي قد تلغي الحرية، وهذا التناقض من شأنه أن يعوّق السير نحو مرحلة التوافق والتعاقد الاجتماعي بين كافة التشكيلات السياسية والاجتماعية والثقافية على تدبير الاختلاف.

«كان واخواتها» وعنف المصادرة

يبدو من الصعب الحديث عن الدوافع التي مكنتني في لحظة ما من كتابة نصّ مثل «كان واخواتها». لكن المسافة الزمنية الفاصلة بين تاريخ الاعتقال وتاريخ وجودي الحالي تكنتني من اختبار تأويل من التأويلات الممكنة: وجودي في السجن، ارتباطي بتجربة سياسية معيّنة، علاقتي بالكتاب الذي كنته حين وجدت نفسي في شروط استثنائية أكتب ذلك النص الذي لم يكن بالإمكان كتابته إلا داخل السجن وراء أسوار المنع. واعتقد أنني لو لم أعتقل لما كتبت هذه الرواية؛ فقد كانت تعبيراً فنياً عن تجربة خاصة في علاقتي الشخصية، وفي علاقة جماعة معيّنة بالقمع.

الكتابة في السجن عن السجن كانت في مرحلة الثمانينيات شكلاً جديداً من أشكال التعبير عن الحرية المصادرة، وعن تحقّق الذات المنوعة والمغلولة، وعن ملاذ ذهنيّ وعاطفيّ وجدّه في الماضي وفي الطفولة وفي المسار الشخصي العام. أيّ أنها كانت محاولة ارتقاء ذهنية إلى جميع المجالات التي مُنعت منها بقوة القهر أو المصادرة أو الاعتقال. من هذا الفضاء انبثقت «كان واخواتها». وكان التحديّ الكبير الذي يواجهني هو أن أكتبها من داخل السجن وأن أشرها وأنا في السجن؛ ذلك لأنّ النتائج المترتبة عن ذلك كانت بلاغة في التعبير عن خطورة المكتوب. وفي علاقتها بنفسي وفي علاقتي بالآخرين، فقد كان أول رد فعل هو الذي صنّره عن رفاقي الذين كنت أتناقص وإياهم تجربة الاعتقال، ومن بعده جاء رد الفعل الثاني من السلطات التي قرّرت مصادرة الرواية ومنعها من التداول.

والظاهر أن الحديث عن القمع من طرف المجموع كان، في تلك المرحلة، ظاهرة جديدة في المغرب، إذ لم يتسوّج لأيّ

شخص داخل دائرة الاعتقال أن أصدر كتاباً حول تجربة الاعتقال؛ عنيت أن يكون قد أصدره عن وعي نقديّ لإدانة تجربة الاعتقال وإبطالها. كما أن المنع كان تكريساً لمصادرة سابقة لحق الكاتب – الإنسان في الحرية والحياة. إنّ رواية «كان واخواتها» سيرة ذاتية ذات أفق روائي، إلا أنها تتممّ بشكل من أشكال المباشرة في الحديث عن تجربة القمع. وقد حملت تعريضاً لما كان قائماً ويراد التمسّك عليه – وذلك هو المجرر الممكن في نظر أيّ قاصّ لمصادرة الكتاب ومنعه من التداول.

لكن يبقى أن المنع الذي صادفته لم يكن فحسب منعاً إدارياً عندّ إلى إقصاء الرواية من حقل التداول الثقافيّ وخزّمني من ممارسة حق التعبير الحرّ عن وضع استثنائيّ في مرحلة تاريخية من تاريخ المغرب المعاصر، وإنما كان أيضاً منعاً من نوع آخر: منعاً احسستُه في علاقتي الرفاقية داخل السجن. فالرواية كانت تعبيراً عن مسارات وحيوات لأفراد، ولو بأسماء مستعارة، أو بالأحرى الأولى من الأسماء. ولهذا قرّرت النصّ المكتوب وفق اشتراطات القراءة المباشرة. فكتّيت من القراء داخل المعتقل ركبوا أسماء معيّنة على أسماء أخرى، وصارت تلك قاعدة في السلوك



«كان واخواتها»: أول كتاب من تجربة الاعتقال. مصدر في الثمانينيات

والمعاملة مع النصِّ والكاتب معاً. لحظتها أحسستُ أنَّ أخطر أشكال الرقابة والمصادرة هو قراءة النصِّ قراءة مباشرةً وخزفية، قراءة بوليسية لما وراء السطور، تتقصّد البحث عن التوايا أكثر ممّا تتعقّب الأشكال والعلامات والبحث عن التوايا بقود إلى مصادرة التوايا، أمّا البحث عن الأشكال والعلامات فيقودنا إلى إنتاج صيغ مواتية لتلك الأشكال.

وهكذا قيّد لي أن أعيش نوعين من أنواع الرقابة والمصادرة: مصادرة إدارية لأسباب سياسية يُمكن تفسيرها في ضوء التفاعلات السياسية والثقافية في مغرب الثمانينيات، ومصادرة معنوية لأسباب ذاتية مرتبطة بتجربتنا. فقد تحدثتُ في الرواية عن هذه التجربة بمنظور نقديّ اعتبرتُ من خلاله أنَّ تجربة النضال الثوريّ لم تكن سوى وهمٍ فيها نحن نستفيق، بعد هذه القلّة الإيديولوجية، على واقع موضوعيٍّ فالسلطة اجتمعتْ جذورنا، وهذمتْ تجربتنا، ووضعنا أمام امتحانٍ عسير هو أن نكون أو لا نكون. فاعتبّر رفاقي أنَّ هذه نظرةً انهماجيةً لتجربة ثورية ونضالية: وهي في الواقع لم تكن كذلك، وإنّما هي اعتراف بوضع قائم كنّا نعيشه يوميّاً ونحن أسرى داخل المعتقل. لم يكن في الرواية أيُّ خطاب انهماجيٍّ، بل كان فيها نقدٌ لحصيلة التجربة الماضية ومواجهةٌ للوضع الحقيقي الذي توجد عليه كائناً وبحركة سياسية.

لم ترتدّي هذه المصادرة المزبوجة، فيما بعد، إلّا إيماناً بالتصورات التي أدافع عنها، ولم يعد يهمني أن قبلها أو رفضها هذا الطرف أو ذاك. فبعد رواية كان وأخواتها كتبتُ رواية دليل العنفوان، وهي تعميقٌ للتأملات التي كنتُ قد بدأتُ بها في الرواية الأولى وإنّ في مجالٍ آخرٍ بعيدٍ عن المؤسسة السجنية. وتتناول الرواية الحديث عن شبابٍ عشقته، وعن شبابٍ افترضته لحباتي بأوضاعه وسلوكاته وأهوائه ونزواته. لقد عدتُ إلى الموضوع نفسه، إنّه، ولكنّ بصيغ مختلفة تُحكّم فيها - على الأرجح - التطوّر الذي انضاف إلى تجربتي مع الوقت.

عبد القادر الشاوي

كاتب ومناضل سياسي عاش تجربة الاعتقال السياسي خمس عشرة سنة.



رقابة الصورة

مصطفى المناوي

الرقيب والمخرج والمشاهد

تأسست الرقابة على الأفلام السينمائية بالمغرب في فترة الحماية الفرنسية، وعملت داخل «مصلحة السينما» التابعة مباشرة للقسّم السياسي داخل إدارة «الإقامة العامة». وبعد حصول المغرب على استقلاله انتقلت هذه المهمة إلى المركز السينمائي المغربي، الذي صار يتعين عليه تقرير صلاحية أو عدم صلاحية الأفلام للعرض داخل القاعات السينمائية المغربية.

وعموماً صار يتعين، منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي، الحصول على تأشيرتين قبل توزيع أي فيلم أجنبي بالمغرب: تأشيرة الاستيراد، وتأشيرة الرقابة. التأشيرة الأولى تمكّن من إدخال الفيلم إلى البلاد عن طريق الجمارك؛ والثانية تمكّن من عرضه في القاعات.

يقوم بمهمة الرقابة داخل المركز السينمائي لجنة تتشكل، نظرياً، من مدير المركز السينمائي المغربي وممثلين عن قطاعات مختلفة من بينها: الديوان الملكي، والتشريفات الملكية، ووزارة الاتصال، ووزارة الداخلية، ووزارة التربية الوطنية، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ومن مهام هذه اللجنة مشاهدة الأفلام الأجنبية والوطنية قبل إصدار قرار بعرضها، أو بمنعها، أو بعرضها مع بعض الحذوفات؛ إضافة إلى تحديد الفئة العمرية المناسبة لمشاهدتها.

وقد شهدت هذه اللجنة، على مستوى أدائها الوظيفي، مجموعة تغيرات في أنماط العلاقة مع المادة المشاهدة، وفي طبيعة القرارات الصادرة عنها، وذلك انسجاماً مع تغير الحساسيات والرؤى لدى الرقيب والمشاهد معاً. وفكّهر ذلك بصورة خاصة بعد الانفتاح الذي عرفه مجال المشاهدة، مع ظهور الفيديو في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، ثم مع بزوغ عصر البث التلفزيوني الفضائي المباشر ابتداءً من أوائل التسعينيات.



المركز السينمائي المغربي: مكتب الرقابة

لكن هذا الانفتاح الذي عرفه الرقيب هم، بالخصوص، جانباً واحداً فقط من الجوانب الثلاثة التي يركز عليها اهتمامه. ألا وهي الجنس والسياسة والدين. فقد صار أكثر تساهلاً مع اللقطات والمشهدات الجنسية التي تتضمنها الأفلام الأجنبية، شريطة ألا تتضمن لقطات مقرئة للأعضاء التناسلية أو تصويراً مفصلاً للاتصال الجنسي... علماً أن الرقيب كان أكثر تساهلاً في تعامله مع الحوارات الجنسية داخل الأفلام الأجنبية، على أساس أن هذه ناطقة بالفرنسية التي لا يَكلّم خياليها سوى نخبة محدودة من المشاهدين.

المثير هنا أن هذا التساهل من طرف الرقيب تجاه الأفلام الأجنبية، صاحبة - في المقابل - تشدد كبير إزاء بعض مشاهد العري أو الجنس «الاحتشام» في أفلام مغربية. بل إنه كان من المستبعد تماماً، حتى حدود مطلع تسعينيات القرن الماضي، مشاهدة قُتل في الأفلام المغربية، وذلك بسبب الرقابة الذاتية التي يقوم بها المخرج نفسه احتراماً منه لقيم المحافظة في مجتمعه (وهي الطائفة الأكثر ممّا هو بسبب حضور الرقيب. وانظر، في هذا السياق، حكاية طريفة حصلت للمخرج مصطفى الدرقاوي أثناء إعداد فيلمه «عنوان مؤقت» للعرض في منتصف الثمانينيات. فقد طلبت منه الرقابة حذف لقطة لامرأة عارية، منلقة من ظهرها، وهي جالسة على ركبتَيها - وهي لقطة تدوم ثواني محدودة فحسب. لكن المخرج رفض ذلك. غير أنه «احتراماً» منه للرقابة والجمهور المشاهدين، كان يُبثع مع الفيلم، أثناء عرضه، أحد مساعدي لكي يقوم بوضع قطعة من الورق المقوّى أمام عدسة آلة العرض في لحظة بث اللقطة المنوعة ليتم حجبه عن المشاهدين!

إن المنعرج المغربي غير متعود على مشاهدة نفسه (المغربية) على شاشة السينما. وفي حين لا يجد أدنى غضاضة في مشاهدة صور الآخر «العارية»، بل وفي أقصى درجات عريها، نراه يرفض كلّ الرض مشاهدة عريه الخاص. ولعل من مشاكل الرقابة الحالية على الأفلام في المغرب أن نزعة المحافظة لدى عموم المشاهدين يصاحبها نوع من التحدي لدى السينمائيين المغاربة، الذين صاروا أكثر ميلاً إلى تضمين أفلامهم لقطات أو مشاهد جنسية. ومن أمثلة ذلك: عبد القادر قطع، ومصطفى الدرقاوي، وحكيم توري، ونبيل عيوش. وهذا الأخير يبدو أنه تجاوز كلّ الحدود في فيلمه الأخير «لحظة ظلام»، الأمر الذي حدا بالجنة المنظمة ل مهرجان مراكش السينمائي الدولي في دورته الثانية في أيلول ٢٠٠٢ إلى رفض عرض الفيلم ما لم يُزل منه صاحبه ثلاثة مشاهد بدا أنها مستفزة لأعضاء اللجنة قبل الجمهور الذي تخوفت من رد فعله.

ينبغي الاعتراف، هنا، بأن «جراة» بعض المخرجين المغاربة في هذا المجال لم تصاحبها جراة مماثلة في مجال السياسة مثلاً، رغم جو الانفتاح الديموقراطي الذي يعرفه المغرب في الوقت الحالي. ورغم فتح العديد من ملفات الماضي القريب (الاختطاف، التعذيب، الاعتقال السياسي...)، بهذا المعنى، فإن السينمائي المغربي على الصعيد السياسي كان أكثر جراً في سنوات الخمس (السبعينيات والثمانينيات) منه في سنوات الانفتاح السياسي الآن. هذا الأمر هو الذي جعل الرقابة تُمنع مجموعة من الأفلام مثل «الشركي» (١٩٧٥) لمومن السميحي، و«أحداث بلا دلائل» (١٩٧٤) لمصطفى الدرقاوي، و«حرب البترول لن تقع» (١٩٧٤) لسبيل بليزكة (قبل أن تسمح بعرضه في أواخر الثمانينيات). كما جعلها تستعمل المقص ضد أفلام أخرى مثل «عنوان مؤقت» (١٩٨٤) لمصطفى الدرقاوي، و«اليام اليام» (١٩٧٨) لأحمد المعنوني، و«باب السماء مفتوح» (١٩٨٧) لفريدة بليزيد. وسيكون من المهم مشاهدة أفلام السبعينيات والثمانينيات في الوقت الحالي للوقوف بالملحس على هذه المفارقة.

السينما المغربية والرقابة الاقتصادية

إذا كان المنع يشكله الفج قد توارى إلى الخلف ابتداءً من تسعينيات القرن الماضي، فإن السينما المغربية تعاني اليوم منعاً آخر تُقرضه شروطاً ولاسيات تداول الفيلم المغربي. فنحن في المغرب لا نملك تقاليد سينمائية عريقة كذلك المتوفرة في مصر مثلاً، حيث تعود الإنسان المصري مشاهدة أفلام محلية كثيرة،



باب السماء، مقترح لفريدة بليزيد (١٩٨٧). تعرض المصن



أحداث بلا دلائل، مصطفى الدرقاوي (١٩٧٤). منوع

فامتلك بذلك عادة التردد على قاعة العرض السينمائية لمشاهدة فيلم مصري. لقد اعتاد المشاهد المغربي استهلاك الفيلم الاجنبي (المصري، الاميركي، الهندي) فاطر هذا الفيلم ذوقه، وشكل مرجعيته البصرية في ما يتعلق بالإنتاج السينمائي، وبنّعه دفعا إلى الاحتكام إلى معايير محددة من أجل مشاهدة فيلم سينمائي. ما. وقد تمّ كل ذلك في غياب ترسيخ تقاليد داخل المجتمع المغربي لتلقّي الفيلم المغربي والاحتفاء به كإنتاج وطني يستلزم دعم الجمهور المحلي له قصد تطوير أدائه النوعي من جهة، ومن أجل تحقيق عوائد مالية تُشعّع بوتيرة الإنتاج السينمائي الوطني من جهة ثانية.

مع هذه الوضعية نشأت رقابة أشدّ وطأة من رقابة الجهات الرسمية، وهي ما يُمكن الاصطلاح عليه باسم «الرقابة الاقتصادية»، أي تلك التي يمارسها المؤرّعون وأرباب قاعات العرض إزاء الفيلم المغربي. ويساهم هذا النوع من الرقابة في الحد من فعالية دورة الإنتاج السينمائي، ذلك لأنّ المنتج أو المُخرَج الذي يُخسر في فيلم ما قد لا يكرّر تجربة الإنتاج ثانية. وهذا في حدّ ذاته منع غير مباشر. فقد يُنذر أن نجد فيلماً مغربياً تجاوزت مدة عرضه الأول اسبوعاً واحداً. ولنا في الفيلم الأخير «عشاق مأكادور» الحُجّة والبيّنة، إذ لم يُجمل هذا الفيلم أسبوعه الأول من العرض في قاعات السينما. بل إنّ فيلم «عود الريح» للمخرج داوود ولد السيد، الذي اشتهر في المهرجانات الدولية، لم يتمّ عرضه التجاريّ الأول أكثر من اسبوع واحد!

إضافة إلى ما سبق يسبّط من مظاهر الرقابة على الصورة في المغرب، لا بدّ من الإشارة إلى رقابة «صندوق الدعم»، فعدم وجود شركات إنجاز خاصة يُجعل المُخرَجين يلجأون إلى القطاع العام ممثلاً في «صندوق الدعم» الذي يغطي مبلغاً مهماً قد يصل إلى ٧٠ في المائة من تكلفة الإنتاج. ولحرص المُخرَج على الفوز بالدعم، تجده يختار - بوجه عام - موضوعات ومعالجات لا تثير، في اعتقاده، حفيظة الرقيب بمختلف أشكاله ودرجاته.

رقابة النقد السينمائي

ظهرت في السنوات الأخيرة كتابات تدعي الاهتمام بالسينما. وأغلب أصحاب هذه الكتابات يتعاملون مع الفيلم كمنتج أخلاقي، لا كعمل إبداعي ذي فريدة متميزة وخصوصية محدّدة. ولئن، كيف تعامل هذا النوع من النقد «الأخلاقي» مع الفيلم الأخير للمخرج مصطفى الدرقاوي، «غراميات الحاج مختار الصولدي»، فقد واجهه بنقد شديد، إذ ركّز على الجوانب «الأخلاقية والدينية»، على اعتبار أنّ الفيلم سُخِّلَ بالحياة العامة ويتضمّن مظهرات سينمائية مزعجة للذّن، ومكسّرة للأعراف الاجتماعية القائمة على المحافظة، وتحرّض على التفكك الأسري. وهذا النوع من «الكتابات النقدية» يكاد يخلو من أية ملامح للتحليل الجماليّ أو التقنيّ للفيلم.

ومن مظاهر نموّ هذا النوع من النقد الأخلاقيّ، الذي يمثل رقابة أخلاقية، مشاركة الفقهاء في الكتابة النقدية السينمائية، كما حصل في كتاب صورة المرأة في السينما المغربية الذي هو في الحقيقة نقد أخلاقيّ لتبرج المرأة في السينما المغربية ومخالفتها للرجال وإظهار «مفانيتها قصّة الإثارة والإغراء». «راجع الفقرة ٧ من «جريدة» عبد الحق لبيض المنشورة هنا - الأرباب». وهكذا أصبح بعض «النقاد»، واعتماداً على المرجعية الدينية، يعتبرون أنفسهم أصحاب حقّ في التعبير عن آرائهم في السينما، فراحوا يضعون أسساً للنقد الأخلاقيّ في مجال السينما. وهذا النقد لا يكتفي بالحديث ومراقبة الفيلم المغربي، ولأما صار يصبّ انتقاداته في اتجاه الفيلم الاجنبي الذي يتضمّن مشاهد «منحطة وخليعة»، وحتّى على ملصقات الأفلام المعروضة في الشوارع.

مصطفى المستاوي

قاص وناقد سينمائي بارز. له العديد من المؤلفات والأبحاث في مجال السينما. آخرها كتابه أبحاث في السينما المغربية (٢٠٠٩).



السينما المغربية

شهادة على تجربة المصادرة

عبد القادر لقطع

الرقابة بين السلطة والفوضى

يُخضع الحقل السينمائي في المغرب لما يسمى بالرقابة البغدية، إذ لم تسجل طيلة عهود من تاريخ السينما المغربية ممارسةً قُبْلِيَّةً للرقابة على الإنتاج الفيلمي. ويبدو للعديد من المنتجين أنَّ «صندوق الدعم»، الذي يساهم في دعم إنتاج الأفلام المغربية، يقوم بنوع من الرقابة القُبْلِيَّة من خلال اشتراطه مجموعةً من مقاييس يتمُّ على أساسها منحُ الفيلم الدعم. غير أنَّ هذا الصندوق، في واقع الحال، وعبر لجنة القراءة، يختصُّ بتقديم تقييم ماليٍّ للعمل يستند إلى دراسة المنتج الفني كمشروع فيلميٍّ، وعلى تحليل جوانبه الجمالية والمالية، ولا يُصدر أيَّ نوع من الرقابة عليه.

تُشرع لجنة الرقابة السينمائية في عملها، إذن، بعد إنتاج الفيلم، ولكنَّ قبل مرحلة التسويق العام. وتتشكل، وفق قانون يعود إلى بداية الاستقلال، من رئيس هو مدير المركز السينمائي المغربي وممثلين عن وزارات الثقافة والاتصال والشبيبة والرياضة والداخلية. واللافت للانتباه أنَّ أعضاء هذه اللجنة غيرُ معروفين بأسمائهم ويكفأ، انهم، ويبدو أنَّ لا علاقةً لهم بالإنتاج الثقافي والفني؛ فهم مجرد موظفين صغار في وزاراتهم. لذلك يبدو التساؤلُ عن صلاحية هؤلاء للنظر في طبيعة العمل الفني السينمائي ذي الخصائص المعقدة والدقيقة، والاستفسارُ عن مشروعية القرارات التي تُخَرَّج بها هذه اللجنة، من أولويات المشهد السينمائي والثقافي عامةً في المغرب.

يتربَّع من هذا الوضع استصدارُ لجنة الرقابة قراراتٍ في المنع والمصادرة لا تستند إلى مقاييس علمية مضمبوطة ومتعارفٍ عليها. وفي الغالب الأعمُّ تتشبَّه لجنة الرقابة في عملها الرقابي بمعاييرين جوهريين: معيار سياسيٍّ آمنٍ يُفسَّر أسبابُ التخوف من الأشياء التي يُمكن أن تُؤثِّر سياسيًا ضدَّ الحكم والنظام؛ ومعيار اجتماعيٍّ أخلاقيٍّ يُفترض وجودُ ضوابط أخلاقية اجتماعية لا بدَّ من حمايتها للحفاظ على «انسجام» مجتمعيٍّ مرسومٍ سلفًا في ذهنية الرقيب وفق ميكانيزمات تُراهنُ على التحكم الحديديِّ في صيرورة المجتمع وديناميته.

إنَّ الشكل الذي تمارَسُ به الرقابة في المغرب اليومَ يعود، في نظري، إلى منظور سلطويٍّ استبداديٍّ مُورِس طيلة عقود من تاريخ المغرب المعاصر، وبالتحديد مغرب ما بعد الاستقلال، فكأنَّج نوعًا من الممارسة الفاشستية للسلطة من خلال إقصاء تامٍّ للمحادثات القانونية والمسوَّغات الدستورية التي تُصنِّون حرية الفرد وحقوقه المدنية. وقد انَّ الأوان لتصفية الحساب مع هذه الممارسة البدائية، وفتحُ آفاقٍ جديدةٍ للحررة الثقافية المغربية تستند إلى مبادئ الحريات العامة والديموقراطية وحقِّ الاختلاف. إنَّنا في المغرب محتاجون إلى نوع من التعادق وفق مقاييس محدَّدة يتمُّ الاعترافُ بها من طرف الجميع، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأميركية، حيث يوجد ما يسمى بعقد «كودهايس» الذي يقوم على مقاييس ومعايير



عبد القادر لقطع: تعرَّضتُ لرقابة ثلاث مرات في مسيرتي الإخراجية

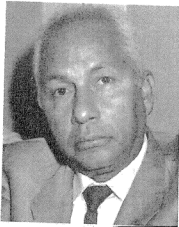
معروفة: فالقُبلة مثلاً لا يُمكن أن تزيد عن كذا ثانية، وتصوير الإجهاض محرّم، والعلاقات الجنسية بين الرجل والمرأة مقننة بطريقة محدّدة، إلى غيرها من الضوابط والمقاييس التي يتواطأ عليها الجميع. وعندما تُمارَس الرقابة على فيلمٍ ما هناك، فإنّ التعليقات تأتي أنسب للمتعاظِر عليه من المحدّدات والضوابط في التعاقد المجتمعي في المغرب.

في غياب الثقافة المنشودة تبقى الرقابة السينمائية، وغيرها من أنماط الرقابة التي تمارَس على أشكال إبداعية أخرى، أسيرة القرارات الغامضة والمُبهمة والمثيرة للكثير من ردود الفعل السلبية من لدن المشتغلين بالحقل الثقافي، ومحكومةً بمنظور استبداديّ. وتجلّى أسوأ صور هذا المنظور في أنّ قرارات اللجنة بالمنع أو المصادرة لا تأخذ بمبدأ التصويت ونسبة الأغلبية والأقالية، وإنّما يحقّ لأيّ عضو من أعضاء هذه اللجنة أن يمارس سلطته في منع الفيلم أو حذف مشاهد منه، وليجد الأعضاء الآخرون أنفسهم خاضعين لهذا القرار!

تجربتي مع الرقابة

تعرّضت للرقابة والمصادرة ثلاث مرّات في مسيرتي الإبداعية كمخرج سينمائيّ. كانت المرة الأولى سنة ١٩٧٦ عندما أخرجتُ فيلمًا تسجيليًا قصيرًا، بدعم وإنتاج من المركز السينمائيّ المغربيّ. يحكي الفيلم قصّة الأطفال المعوّنين ذهنيًا. وبعد أن عرضته على مدير المركز السينمائيّ قبل إتمام الإنتاج، كان رايه أنّ بعض المشاهد في الفيلم غير مقبولة اجتماعيًا؛ ذلك لأنّ الأطفال الذي صوّرتهم كانوا يسكنون «المدن السفلى» «مدن الصفيح»، واعتُبر أنّ من غير الممكن اختراق هذا الفضاء المهشّم والمحروم بالصورة، ولا عرضه على الجمهور، لأنّ ذلك - بيساطة - من المحرّمات التي لا يُمكن الاقتراب منها. وأضاف السيّد المدير تحليلًا آخر إلى تحليلي السابق، فاعتبر أنّ هذا الواقع الاجتماعيّ المحروم يمثّل شريحةً مجتمعيةً بدون مستقبل، وأنّ الدولة ليس مستعدةً لأن تستثمر أموالها في واقع لا مستقبل له ولا مردودية تُرتجى منه. فكانت النتيجة أنّ مُنعتُ من إتمام إنجاز مشاهد الفيلم، وقبل أن أنتهي ممّا يسمّى في لغة السينما بـ post-production.

المرة الثانية التي تعرّضتُ فيها أعمالي للرقابة كانت سنة ١٩٩٥، حين قمتُ بإخراج فيلمٍ إظهاريّ عن المهرجان الوطنيّ للسينما بطبعة، بتكليف من إدارة المهرجان. غير أنّ القناة التلفزيونية المغربية الأولى كانت قد منعتُ من العرض لأسباب أخلاقية سياسية. وقد أخذ قرار المنع مدير مؤسسة التلفزة السابق السيّد محمد الإيساري ودعمته وزكّته بعد ذلك وزارة الاتصال. في هذا الفيلم قمتُ بإنجاز ما يسمّى بـ micro-trottoir لتقديم المهرجان، فالتجأت إلى استجواب مجموعة من النماذج اعتمادًا على سؤال مركّز: كيف تصوّرون السينما المغربية في المستقبل؟ وقد تضمّن العديد من الأجوبة بعض المواقف الهزلية والتهكمية، الأمر الذي أثار حفيظة الرقيب واعتبره سلوكًا منحرفًا يستوجب الإقصاء والمصادرة. من هذه المواقف الساخرة أذكر أنّ سُتجوبتُ عبّر عن رايه قائلاً: «أتمنّى أن أشاهد فيلمًا مغربيًا يصوّر الواقع بكلّ حذافيره، وأن تجنّب أفلامًا عن بن بركة... ثم يستطرد ميّبًا ومُوضّحًا: «... أعني المناضل المهدي بن بركة، لا مدير المركز السينمائيّ المغربيّ سهيل بن بركة»؛ كما قال إنّه يتمنّى أن يشاهد فيلمًا عن



سهيل بن بركة، مدير المركز السينمائيّ المغربيّ المسؤول عن الرقابة، ويُشرّح في الوقت نفسه!

البصري، قبل أن يُوضّح: «... الفقيه البصري بطبيعة الحال، لا إدريس البصري وزينا في الداخلية»؛ مستجوبٌ آخر يجيب عن السؤال، بخلفه ملصقٌ إعلانيّ لفيلم أميركيّ بطلته نمي مور، فيقول: «أتمنّى أن تكون لنا أفلامٌ بطلانها في مثل جمال نمي مور، أو مارلين مونرو، أو بيبي [يعني بريجيت باردو]». معتمدًا أثناء حديثه على تشكيل قوام الجسد الأنثويّ بنوع من الإهجات الجنسية التي تركّز على خصر البطلة السينمائية المغربية المنشودة ومُخرّتها. واستجوبتُ كذلك امرأةً برجوازيةً في منزلها وهي تدخّن السجارية وتقول في سخرية: «السينما الحقيقية هي تلك التي تُضحكنا على سياسيينا وعلى وزرائنا وكذلك على لغزتنا». ثم قمتُ باستجواب فقيهٍ ملتجّ فيبارني قائلاً: «السينما بدعة، وفي الحديث: كلّ بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النار».

لقد اعتبر الرقيب هذه العينة من الإجابات غير لائقة لأنها تتضمن مواقف ساخرة وإيحاءات جنسية، متناسياً - أو غير مدرك - أن الفيلم، وإن كان يحتوي مواقف ساخرة، إلا أنه كان يقدم مواقف الناس من السينما الغربية وبين مستويات تفكير الناس فيها. وتوضّح لي من خلال هذه التجربة أنّ مسؤوليتنا ليست لهم القدرة الكافية على رؤية الواقع بغير ذلك النظار التجميليّ المفروض على كلّ من يحاول الاقتراب من واقع الناس. لم يُحتمل الرقيب، إذن، رؤية الذات الغربية في حقيقتها وفي استيهاماتها، وكأنّ أية محاولة من أجل ذلك ستكون كافية لإحداث ثور في الفرد والعائلة والمجتمع.

إنّ الرقيب الاستبداديّ يتصّب نفسه وصياً على المجتمع، بناءً على مجموعة من التصوّرات المجتمعية التي تكوّنَتْ من قناعات الشخصية المكبّلة بالهاجس الأمنيّ وبالخوف من الحقيقة. إنّ رقابتنا تخاف مجتمعتها، لذلك فهي تسعى إلى إخفاء كلّ ما من شأنه أن يخلط توازنه المفترض. وهي تتناسى أنّ الرقابة المتخضّرة هي التي تقيد على تدبير الاختلاف وإشاعة روح الديمقراطية المبنية على التعاقد والتوافق المجتمعيّ، بدلاً من تركيز السلطة القوقية التي تُفرض وصايتها على كلّ كبيرة وصغيرة في المجتمع وتُخرمه من أن يمارس رشدّه وكفائيّته في اتّخاذ القرار.

في سنة ١٩٩٩ تعرّضت أعمالني السينمائية لمص الرقيب للمرة الثالثة. فقد واجه فيلمي «الباب المسدود» لجنة الرقابة بالعديد من المشاكل، فاضطرتّ إلى مشاهدته أكثر من خمسين مرة بسبب نوعيته المعقّدة التركيبية. ولم تقتصر اللجنة على ذلك، وإنّما قامت بعرض الفيلم على جهات أخرى حتى تتأكد من ممارسة رقابتها بشكل أكثر دقّة وحذراً. ذلك أنّ أعضاء لجنة الرقابة أحسّوا أنّهم إزاء عمل فنيّ يتطلّب أكثر من مستوى واحد من الرقابة: فالمشاهد التي يجب أن يُخترقها القصص كثيرة ومتراصة، وينبغي من ثمّ تبنيّ رؤية «المجتمع» وعدم الاكتفاء برؤيته الخاصة.

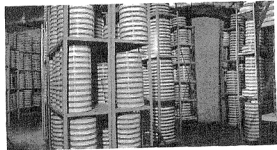
كنت أعلم أنّ تجربتي الجديدة في فيلم «الباب المسدود» ستثير كلّ هذا الجدل، وستكون كذلك باباً مسدوداً أمام وجه الرقابة نفسها. فالفيلم يؤسّس خطابه على مشاهد علاقة البطل المشبوهة بزوجة أبيه، وهي مشاهد موزّعة على مساحة الفيلم كلّها وتُخلّ في علاقة تركيبية ودلالية مع مشاهد أخرى موازية، كمشهد شخصية معلّم باحدي المدارس الحكومية يعاني شذوذاً جنسياً ويُخلّ في علاقة مشبوهة مع الأطفال. إضافةً إلى مشهد فتيات يهود عارية...

لم يجد الرقيب نفسه أمام لحظة أو لقطتين «مشبوهتين» فحسب، وإنّما أمام تيمة متكاملة تتلصق على مشاهد كلّها أو أغلبها «مشبوه» ويسمّي «الأخلاقية المجتمعية» حسب ذهنية الرقيب وتفكيره. فاضطرّ في الأخير إلى حذف العديد من المشاهد: مشهد الممس، مشهد البطل العاري، مشهد علاقة المعلّم بالاطفال الذين يدرّسهم، مشهد النهود العارية. وما فاجأني أنّ تُحذف الرقابة على حذف مشهد سكر في الحانة؛ فمثل هذا سبق أن أدرج في العديد من الأفلام الغربية من دون تدخل من الرقابة، وهو ما يبيّن درجة الارتباك التي تنتاب مزاجية الرقيب من مرحلة إلى أخرى ومن الطبيعيّ أن يؤدّر حذف هذه المشاهد الرئيسية في مقرونية الحكاية التخيلية: ذلك لأنّ المقترّج إذا لم يُقرّف العديد من الجوانب في حياة الأبطال، ولا المعاناة التي يعيشونها وتقوم هذه المشاهد بالتفصيل فيها، فإنّه لن يُدرك عمق التصوّرات الشخصية التي ترتب عن هذه الأحداث.

اعتبرت هذا الإجراء الرقابيّ بمثابة مصادرة كلّ للفيلم. كما اعتبرت أنّ المشاهد السينمائيّ غير المشاهد التلفزيونيّ؛ فالأول يختار الأفلام التي يفتنّ من أجل رؤيتها ويؤدّي بدلاً من مقابل اختياره، فسلوّه إنّه إراديّ وليس فيه أيّ إكراه، ومن حقّه أن يرى الفيلم بكلّ تفاصيله. وبناءً عليه، كان يُمكن

اللجوء إلى حلول أخرى مُورست بشكل عاديّ في الدول الغربية، كأنّ يُحظر الفيلم الذي يتضمّن مشاهد جنسية على الأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن حدّ معيّن؛ وعندما يُعرض على شاشة التلفزيون تمارس عليه رقابة زمنيةّ فيُعرض في ساعة متأخرة في الليل بدلاً من عرضه في ساعات البثّ التي تُفرّغ إقبالاً جماهيرياً مكثّفاً.

لكنّ الرقابة التي تعرّضت لها لم تكن رقابة مؤسسية فحسب، وإنّما مُورست على أفلامي رقابة اجتماعية أيضاً. فجريدة الفشرة كانت قد أصدرت مقالاً يطالب فيه صاحبه بمنع الفيلم كلّّه بحجّة أنّه أساء لسمعة رجل التعليم والصورة التعليم في المغرب. كما تعرّض هذا الفيلم



أطلس من الأفلام في المركز السينمائي المغربي

لرقابة أَقَدَّم عليها أصحابُ قاعات العرض السينمائية: فمجموعه من هؤلاء رَفَضُوا عرضَ الفيلم في قاعاتهم لأنَّ الفيلم قد يستفزُّ جمهورهم العائلي الذي كَوْنُهُ بجهلٍ كبير ولا يُمكنهم أن يُقرطوا فيه، فاضطرت – باتفاق مع الموزع – إلى عرض الفيلم في قاعات سينمائية «شعبية». والحال أنَّ رقابة أصحاب صالات العرض السينمائية قد تكون في كثير من الأحوال أقوى من أية رقابة مؤسسية.

وما يزال فيلم «الباب المسدود» يواجهُ بالمتن من طرف التلغزة المغربية. وأذكر أنَّ القناة الأولى نظمت منذ سنوات ندوة حول السينما المغربية. وأثناء الحوار مثَّل مدير الندوة، وهو صحفي بالقناة، للأفلام التي لا يُمكن أن تُقدم للتلفزة المغربية على عرضها بفيلم «الباب المسدود». وما يُؤسف له أكثر هو أنَّ هذا الكلام قيل في حضرة مُخرجين وبنّاءين سينمائيين دون أن يُصنر عنهم أي تعقيب!

في الوقت الذي كان فيه فيلم «الباب المسدود» محاصراً من لدن الرقابة، تمَّ توزيع فيلم آخر لي اسمه «بيضاوة». وقد ارتأت مزاجية الرقيب، في اعتقادي، ألا تُمنع من جديد فيلماً آخر للشُّرج نفسه. ولذلك لم يُخضع «بيضاوة» لقصر الرقيب، ولم يُحدف منه مشهد واحد. غير أنَّ مَنْ قام بدور الرقيب هذه المرة هم أصحاب القاعات الذين رَفَضُوا عرضَ الفيلم دون حذفِ بعض الكلمات «الشنية». وبالفعل اضطررنا إلى حذف هذه الكلمات تحت ضغط صاحب القاعة السينمائية.

رقابات أخرى

أمام ضغط سُلط الرقيب، وعنف «الرقابة المجتمعية»، ورقابة صاحب صالة العرض السينمائية، كثيراً ما نلجأ إلى نوع من الرقابة الذاتية. وهذه الرقابة تنطلق من المعرفة بالواقع الاجتماعي والسياسي، وتكون مشبعةً بأخلاق عامّة يحكم توازن العلاقات الاجتماعية، ومن المعرفة بالنظم الأخلاقية لمجتمعنا التي تحدّد حيزَ الحرية الذي يجب التعامل في إطاره. وأعتقد أنَّ هذه الممارسة مخالفةً لروح الإبداع ولجوهر العمل الفني. فوظيفة المبدع ليست المحافظة على الحيز المُفترض، وإنّما العمل على توسيع حدوده. وهذا بالفعل ما قصدت إلى المخاطرة فيه في جُل أفلامي التي أعتدتها تحدياً لسلطة الرقيب، وتجاوزاً لخطوطه وحدوده، وانتهاكاً لـ «مقساته». إنَّها مجازفة، والإبداع عندي مغامرة. وبدون المجازفة والمغامرة يُطل أن يكون إبداع.

إنَّ وضع الرقيب أمام مسؤوليته وأمام الواقع الذي يُهرَّب منه هو مدفأ إنتاجي السينمائي. كما أنَّ هدفه هو أيضاً الدفاع عن حقِّ المشاهد في رؤية الأفلام كاملةً غيرَ مبتورة مادام هو أحد الموكنين للإنتاج السينمائي المغربي من خلال ٥٪ من ثمن البطاقة التي يقتنيها لمشاهدة الفيلم والتي تعود إلى خزانة صندوق الدعم السينمائي. إنَّ روح الرقابة تُشغط في المجتمعات التي تُقدّر إلى المشروع المجتمعي المتكامل وتخاف على «سلامة» النسيج الاجتماعي، من التفكير... وكأنَّ مُشاهدًا يصوّر الهامش والمقصي والمحروم يُمكنه أن يُقلب كلَّ معادلات ذلك النسيج ويفكِّك أصوله ويغيّر أنسجانه!



«بيضاوة» لم يُمنع... لأنَّ فيلماً آخر للشُّرج نفسه مع في اللغة نفسها!

إنَّ المشروع المجتمعي هو الذي سيدعم عملية استنطاق الهامش والمحروم، لأنَّ هذه الأخيرة ستبني مشروعاً مادامت ستساعد على تسلط الضمير، على الجوانب المَعْتمة في الحياة والمجتمع. وإذا كنّا نعتبر أنفسنا مجتمعاً يقيم مشرقة وتطلعات موحدة، فلماذا يخيفنا هذا الهامش إذا أدَّى الاقتراب منه وتعريضه إلى إعطاء دينامية مجتمعية جديدة؟ إنَّي أظنُّ أنَّ التخوف الذي ينتاب لجنة الرقابة من العمل الإبداعي صادر عن الهشاشة التي يحسها الرقيب تجاه مجتمع بدون مشروع يُلحم أجزائه ومكوناته. وفي غياب ذلك المشروع الحضاري الكبير الذي يُنظم مساهمة المواطن داخل مجتمعه، تلجأ السلطة إلى التعليقات الحكومية بالهامش الأمني والهامش الأخلاقي، في غياب قدرة المؤسسات على احتضان آمال المجتمع والدفاع عنها وعلى بحث حوار حول بعض المواقف التي تُسببها لجأُ الرقابة. وأجديني أفكر في دور مؤسسة الأمة في هذا الصدد؟ وما هو دور البرلمان في حماية تطلعات الشعب – والإبداع أحد هذه التطلعات؟

أُذكر أنه في تجربة المنع التي طالت مشاهد عريضة من فيلم «الباب المسدود» كنتُ قد راسلتُ الوزيرَ الأول ووزير الاتصال، أناشدهما التدخل لرفع الحيف. غير أنه لم يحصل أي تدخل. وفهمتُ ساعتها أن وِزْرائنا ليسوا على استعداد لتحمل المسؤولية؛ فهم يخافون أن يُثير تدخلهم لصالح عرض الفيلم قلاقل من جهات إعلامية أو حزبية أو من نشطاء إسلاميين، فيترتب عن ذلك مشاكل قد تهدد وضعهم على قمة هرم السلطة.

خاتمة: وهم التماثل

في نهاية هذه الشهادة أود أن أشير إلى أن الرقابة أثرت بشكل بليغ في الحقل التداولي لأفلامي، وأثرت - من ثم - في المردود المالي لهذه الأفلام. فالمتفرج المغربي محكوم هو كذلك برهبة الرقابة الداخلية حين يواجه بقضايا المسكوت عنه والمنوع، فيطلب بدوره حداً أدنى يُرضى تجاوزه. وحتى لو كان يُعتبر السينما مرآة للمجتمع، فإنه يُرضى جزءاً من هذه المرآة التي قد تخلخل توازنه الأخلاقي والمجتمعي الموروث. ففي ملتقى سينمائي في فاس مؤخراً التقيتُ شبيئاً إيطالياً يوناني بإيراد النُّمُل الإيجابي في أفلامي دون النُّمُل السلبي. هؤلاء الشبان لم يكونوا قادرين على رؤية صادمة لشخصية معلم «شاذ جنسياً»، وهم بذلك يُرضون هذا الآخر المختلف، بحكم سقوطهم في خُجَر «الراي العام» الذي غالباً ما لا تكون له تطلعات للتغيير. إنَّ فيلمًا كـ «الباب المسدود» وُضِعَ، وبإصرار، الفرز أمام مسؤوليته في اتخاذ القرار أمام واقع مخرج نُلِضه وضعية الفرد/الآخر في مجتمع محافظ كالجمتمع المغربي يتسكك بهم التجانس والتماثل. وهكذا فإنَّ أزمة الرقابة المؤسساتية والرقابة المجتمعية و«الرقابة المهنية» قائمة في اعتبار المجتمع كلاً متجانساً وجسداً محبباً لا تعثره الحركية ولا يخترقه الاختلاف.

عبد القادر لقطع

مخرج سينمائي مغربي



حوار مع النائب عبد الصمد الحيكري: لهذا أردنا منع «لحظة ظلام» وأفلام أخرى!

أجراه: عبد الحق لبيض

لبعض: ما هي الخلفيات التي اعتمدها الفريق البرلماني لـ «حزب العدالة والتنمية» في دعوته إلى منع فيلم «لحظة ظلام» للمخرج نبيل عيوش، إلى جانب أفلام أخرى، منها «وبعد» للمخرج محمد إسماعيل؟

الحيكري: بسم الله الرحمن الرحيم. في البداية نؤكد أنّ السينما هي أداة من أدوات التأطير الجماعي. لذلك فإنّ لها أدواراً خطيرة في تشكيل النفسيات وصياغة العقلانيات وترسيخ القناعات. وكما أنّ بإمكان السينما أن تقوم بأدوار إيجابية في اتجاه غرس قيم الخير والحق في المجتمع، فإنّها يُمكن أن تُضْم اغراضاً سلبية. الغاية منها تكريس قيم الشر والباطل. وبما أنّ الإنتاج السينمائي المغربي قد شهد في الفترة الأخيرة نمواً مطرداً صار للمغرب بفضل حضور لافت في الملتقيات السينمائية الدولية، فإنّ من المفترض نظرياً أن يُمكن هذا الإنتاج اهتمامات الشعب المغربي وخصوصياته ومقوماته الثقافية والحضارية، وأن يعرف بالبلاد، وبما تُؤخّر به من ثروات ومقومات سياحية وغير ذلك. إلّا أنّ الملاحظ هو أنّ أغلب إنتاجنا السينمائي بات ينحو منحى التشبّه بالأفلام الأجنبية الخليعة، وذلك من خلال تضمينه للكثير من المشاهد واللقطات الخليعة، وكأثما المادة الرئيسية للفيلم ولا يستقيم إنتاج بدونها. ويُمكننا أن نُذكر، مثلاً، فيلم «بيضاوة» لعبد القادر لقطع، حيث ممارسة الجنس واضحة ومكتشفة بين ممثلين مغربيين مسلمين؛ وفيلم «وبعد» لصاحبه محمد إسماعيل؛ ودرجة أقل، فيلم «عشاق مكدور» لسهيل بن بركة. ويبقى فيلم «لحظة ظلام» أبشع من غيره لأنّ مخرجه لم يكتفِ بإدراج مشاهد مكشوفة لممارسة الجنس بين رجل وامرأة عاريين بالكامل، وإنّما جاء كي يصف ويُكشف عن ممارسة الجنس/الفاحشة بين الرجل والرجل، في محاولة للتطبيع مع الشذوذ الجنسي واعتباره ممارسة عادية.



عبد الصمد الحيكري: أغلب إنتاجنا السينمائي... خليع

إنّ حديثنا عن فيلم «لحظة ظلام» هو تعبير، أولاً، عن استنكارنا لمشاهد الخلاعة في الإنتاج السينمائي المغربي ضدّ على هوية الشعب المغربيّ المسلم وثقافته وتقاليده. وثانياً، إنّ هذا الفيلم، ويشبه إجماع النقاد السينمائيين مغاربةً وعرباً، رديء فنياً، ويملك سقطة فنيةً وجماليةً في الإبداع السينمائي المغربيّ. ولا أدلّ على ذلك من قرار لجنة التحكيم في مهرجان القاهرة الأخير استبعادَهُ من ترشيحات أفضل فيلم عربيّ رغم مشاركته في المسابقة الرسمية للمهرجان؛ كما امتنعت لجنة الدعم الأولى عن منحه الدعم الماليّ الذي يقدّمه المركز السينمائيّ المغربيّ، وإنّ حصل عليه في السنة المالية بعد تغيير الأعضاء السابقين. ولا ندري بأيّ منطق يُسمح لمثل هذا الفيلم الساقط أن تُصرف عليه أموالٌ مقدّرة ومحتاج يعاني كثيراً من المأساة الاجتماعية،

خصوصاً إذا علمنا أنَّ الفيلم سبق أن استُغاد بنسبة ٨٠٪ من كلفته الإجمالية من القناة الفرنسية - الألمانية Arte ، وهو ما يُخرجه قانونياً الاستفادّة من المال العام المغربيّ.

تلك هي الخلفيات التي ندفعنا إلى مطالبة الجهات المسؤولة بعدم السماح بعرض الفيلم صوباً لاختلافاً وهويتنا، وإلى حقّها على استرجاع الدعم الذي استفاد منه مخرج الفيلم بالنسب والاختيال. وإضافة إلى ذلك، طالبتنا بحاسبة المسؤولين الذين منحوه الدعم. وأنا أقدر أنّه مادام قد حصل على هذا الدعم فإنّ من ورائه جهات متنفذة لها مصلحة في إشاعة الفاحشة وتدمير الأخلاق.

لبعض الإبداع صنو الحرية، وعندما نفكر في الإفق اللامتناهي لإرادة الإنسان في الخلق، ونُغمّد إلى إخضاعه لمقاسات الأخلاق والقيم المتواضعة عليها اجتماعياً، فقد نجرّده من جوهره وتبدّد ماهيته. إنّ ما يحرك الإبداع هو حرية الخيال واتساع مدارات المخيل ورمزيّة اللغة، باعتبارها الصانع الأوحد لتفاصيل المادة الإبداعية التي تنتفي فيها الحدود بين المقدّس والمُدسّ والحلال والحرام. فكيف تستقيم دعوتكم إلى تخليق الإبداع وإخضاعه لضوابط خارجة عنه؟

الحكيك: أولاً، إنّ لكل إبداع أخلاقاً: فإما حسنة، وإما سيئة. ونحن نشترط أن تكون للإبداع أخلاقاً حسنة. ونقصد الأخلاق هنا بمعناها الشامل للنفس والفكر: أخلاق الخير وأخلاق القوة، كبديل من أخلاق الشرّ.

ثانياً، في مجال الإبداع السينمائيّ العالميّ، هناك تقنيّة الرمز والإيحاء بدل الوصف المكشوف والمباشر. ويُخضرنى هنا فيلم «الدار البيضاء يا الدار البيضاء» للمخرجة فريدة بلزيز. ففي هذا الفيلم سعت المخرجة إلى معالجة العديد من القضايا الاجتماعية الواقعية، ومنها مسألة القتل المترتب عن الغتصاب في حالة سكر. المهم أنّ جميع من شاهد الفيلم فهم أنّ هناك حالة اغتصاب وزني دون أن يرى ذلك بالكشوف. لقد وصلت الرسالة بالإيحاء، وأثت وظيفتها على أحسن حال. من هذا المنطلق فنحن عندما نتحدث عن السينما وعن الأفق اللامتناهي للإبداع السينمائيّ نجدنا نميز بين مبدلٍ في معالجة القضايا الواقعية للمجتمع المغربيّ، وطريقة عرضها ومعالجتها.

ثالثاً، يحدث الإبداع السياق الذي تُردّ فيه الظاهرة. فهناك السياق الإيجابيّ، المتمثّل في التطرق إلى الظاهرة ومحاولة خلق صورة ذهنية لدى المتلقي تجعله يتّشع بأنّه يصعد ظاهرة مرفوضة ومشينة وينبغي مقاومتها. وهناك السياق السلبيّ الذي يتعامل مع الظاهرة كمعطى عاديٍّ ومقبول اجتماعياً. وإذا كنّا لا نعتز على السياق الأول من حيث المعالجة الفنية، فإنّنا تناهض السياق الثاني الذي يُهدّف إلى ترسيخ قيم اجتماعية بدلية والترويج لفكر غريب عن المنظومة الفكرية والدينية للمجتمع المغربيّ. هذا التوجه نعتبره سياسةً لغاية منها تخريب أخلاقيات المجتمع وتحريف سلوكياته.

لبعض: قد يكون من اختصاصات فريق برلمانيّ، كيفية كان لونه أو مذهبُه، الدعوة إلى فتح نقاش عام بخصوص مُنجز إبداعيّ ما، خاصة إذا كان هذا المنجز يهّم شريحة هامة من الجمهور ويموّل من خلال المال العام كما هو حال السينما. لكنّ ما لا يستتاع هو أن يتحوّل هذا الفريق البرلمانيّ إلى جهاز دعويّ يُصنّر الفتاوى، ويتخذ من المناسبة فرصةً لتنصيب نفسه فيصلاً وحكماً وصيّاً على الأخلاق العامة للمجتمع؛ أو إلى نادر سينمائيّ يناقش الفواهي الفنية والجمالية في هذا الفيلم أو ذاك!

الحكيك: كما نكلمون، نحن حزب سياسيّ يعطي للمسألة الأخلاقية بعداً واعتباراً خاصين. والحقيقة أنّنا ننفرّد بهذا التميّز في المشهد السياسيّ الرسميّ في المغرب. لكنّنا، في الوقت نفسه، لا ندعي أنّنا الممثلون الشرعيين للوجدان اللذين في هذا البلد. ومع ذلك فنحن لا نتوان لحظة في إعادة الاعتبار إلى موضوع الدين والأخلاق في الحياة العامة للمواطن المغربيّ. ذلك لأنّه، في تقديرنا، عندما غابت الأخلاق عن السياسة وعن تدبير شؤون الحياة العامة للمواطنين، علّت بنا كلّ المصائب والكوارث. والذين يتحدثون اليوم عن الفساد اليسوا يُعَنون في حديثهم البعد الأخلاقيّ في الموضوع؛ إنّنا نُحمل على عاتقنا، كحزب يُعتمد المرجعية الإسلامية وحظي بدعم الجماهير التّوافقة إلى التغيير، مسؤوليةً تخليق الحياة العامة. وما الإبداع، بشتى أنواعه، إلّا جزءٌ من هذه الحياة العامة. وحيثما إلى تخليق وتنهيب حتى يتلازم مع خصوصياتنا الحضارية والعقيدة. وعندما ندعو إلى رفض الإباحية



«ممارسة الجنس واضحة ومكتشفة بين سليلين مغربيين مسلمين. في ويعد لحد إسحاق...»

والخلاعة وكل أنواع الفساد، فأبنا لا ننطلق فقط من خلفيات الوعظ والإرشاد والشعارات الأخلاقية العامة، وإنما نحمل برنامجاً نفعله على مستوى الممارسة اليومية، سواء في علاقتنا بالجامهير أو في عملنا المؤسساتي من خلال فريقنا البرلماني داخل الجلسات العامة أو داخل اللجان النيابية. وما يجب أن يُذكره أولئك الذين تُصنّفوا لدعوتنا، ومحاولوا أن يصادروا حقنا في طرح قضية منع فيلم «لحظة غلام» أن من حقنا، كوثاق برلمانيين نمثل الأمة، أن نصاير عملاً اجتمع في كل حالات الرداة الأخلاقية والفنية، إضافة إلى المناورة والحيل والكذب التي مارسها مخرج الفيلم على لجنة الدعم.

ليبيض: قد نُقرّكم على شيء واحد وهو مطالبكم باسترداد الدعم الذي خصّن عليه المُخرج من المركز السينمائي المغربي، مادام الأمر يتعلق بالمال العام، ومادام المُخرج قد استفاد من دعم خارجي لإنتاج فيلمه. لكن أن تطالبوا بمنع الفيلم لأسباب أخلاقية أو فنية، فهي اعتقادي أن هذا هو شأن المختصين. فهناك لجنة للرقابة، كما أن هناك نقاداً وجمعيات سينمائية يُؤكل إليهم أو إليها أمر النظر في الجوانب الجمالية للفيلم. ثم أن الذين أنكم يدعوتكم هذه قد تفتحون الباب أمام تناسك مراكز القوى التي لا تتورّع في أن تحدد القيم حسب هواها ومزاجها وقناعاتها، وتنطلق من ثم إلى استصدار الفتاوى والقرارات؟

الحيكز: أولاً، موضوع الرداة قد نتجاوزّه. لكن في إطار مشروعنا المجتمعي..

ليبيض (مقاطعاً): أولاً، مشروعكم المجتمعي مشروع حزب لا يحظى بإجماع كلهم. إنّه اجتهد، فحسب، من بين اجتهدات عديدة تمورّ بها الساحة السياسية المغربية. ثانياً، أنتم غير معنيين بتجديد ونقد البناء الفني للفيلم. وإذا كان لدين، كما تدّعون، رجاله وخبرائه، وللإجتهاد أمراؤه وسلطانيه، فلا تُشسّر أن هناك من سيقول لكم اليوم إنّ للإبداع رجاله ونساءه كذلك، وإن يكون يوماً ما في متناول الكل.

الحيكز: من الذي يمنعنا من ذلك؟

ليبيض: مهامكم التي ناطكم بها الدستور، فأنتم فريق برلماني لا جمعية لنقد السينما.

الحيكز: من أخبركم بذلك؟ أنا شخصياً مهتم بالفن السينمائي ومتتبّع له منذ زمان.

ليبيض: لا أعنيكم كشخص يُمكن أن تكون له اهتمامات بالفن السينمائي أو غيره. أنا أتحدث إليكم باعتباركم آلية تشريعية من مهامها المركزية مراقبة أداء الحكومة، لا ملاحقة المجتمع.

الحيكز: كما أسلف القول، نحن حزب نملك مشروعاً مجتمعياً ونحمل رؤية محدّدة للأمور في مختلف المجالات. وبالتالي فنحن في غنى عن اعتراف الآخر لنا بذلك، أو إنكاره علينا. إننا نقوم بالأدوار التي حُكِّمنا إليها الشعب المغربي؛ ولذلك نرى من حقنا – بل ومن واجبنا – أن نثير القضايا الأساسية التي من شأنها أن تُشغل الرأي العام، وأن نعرّف بالموقف الرسمي للمسؤولين في هذه القضايا.

الرداة، إذا كانت لا تولّد فساداً تربوياً وفكرياً ومجتمعياً، لا ضرر من عرضها على الناس ليحكموا عليها بأنفسهم. أما أن تأتي الرداة مصحوبةً بتشكال من الانحراف الأخلاقي، فإن مشروعنا المجتمعي يُقرض علينا



فيلم لحظة غلام (بشع من غيره لأن مخرجه [ديول مويش] حاول التبييض مع اللبنة الجنسية)

الاستفان ساعديها من أجل حماية المجتمع والدعوة إلى الالتزام بالضوابط الأخلاقية التي تواضعنا عليها جميعاً وكيفُنا سلوكنا وفق قيمها الراسخة في المجتمع. فنحن، كوثاق للأمة، ملتزمون بتعاضد مع الجامهير التي طوّقنا بالمسؤولية. وهذا الالتزام هو الذي حُكِّمنا على الكشف عن سواطن الفساد التي تُنتك فيها الأخلاق ويُغث فيها بالقيم المجتمعية والحضارية للشعب المغربي المسلم.

نحن حزبٌ ناضل من أجل صيانة القيم الأصيلة للأمة وحمايتها من كلّ تخريب أو انتهاك مقصودين. هذا هو شعارنا، وأملنا أن تتبناه الأحزابُ المغربيةُ الأخرى لتقف في صفِّ المدافعين عن عقيدة الشعب المغربي الذي تنتتمي إليه، وعن خصوصياته الحضارية. فذاك ملأٌ للجميع لا لنا وحدنا.

ليبيض: الشعب المغربي ليس قاصراً، فلقد حاولتُ فرنسا، بكلّ جيوشها المتفرعة وبأسطولها الحربيّ الذي لم يكن يُقهر في زمن الحقبة الإمبريالية، أن تجتثه من جذوره وتغيّر ملامحه الحضارية، فما أفلحت. فهل تظنون أن مشاهد لا تتعدى مدّة عرضها دقائق معدودات يُمكن أن نهزّ بقيته بما نسوّه «خصوصياتنا الحضارية»؟! ثمّ اليس هذا الشعب الذي تخافون عليه من فيلم «لحظة فلان»، وفيلم «ويعد»، وإن كان أصلاً لا يتردّد على دُور السينما المغربية وليس مغرماً بالفيلم المغربيّ، هو ذاته الذي يجلس يومياً أمام القنوات العالمية لمشاهدة العري والاستبداد بتفاصيل الأجساد المتوجّهة والمترنحة؟ ومع ذلك لا أحد من أبناء هذا الشعب استيقظ يوماً فوجّهَ هويته منقوصة أو عقيدته قد استبدلتُ باخرى!

الحيكّر: أولاً، نحن لم ندّع يوماً أنّ الشعب المغربيّ قاصر، ولم يصنّد عنّا كلام يُقهر منه أننا نُنوّب عنه. نحن، ببساطة، نتحدّث باسم الشعب المغربيّ الذي اكّدتُ لاختياره لأعضاء من حزبنا ليمثّلوه في البرلمان، ثانياً، هناك فرق كبير بين أن يشاهد المغربيّ الأفلامَ الجنسية الأجنبية، وبين أن تُصرّف أموالُ الشعب على إنتاج أفلامٍ تتعارض مع مقوّمات الأمة وثوابتها الحضارية.

ليبيض: إذن، الأصلُ في الأمر هو الإباحة، ما لم يقفَ بشرط استغلال المال العام؟

الحيكّر: إطلاقاً. نحن نقرّ أنّ مشاهدة الأفلام الجنسية الأجنبية تمثّل تراجعاً تربوياً في المجتمع. ونسعى في إطار مشروعنا العام إلى أن نعيد الاعتبارَ إلى الدور التربويّ للإنسان ليستقيم على منهاج الله عزّ وجلّ في حياته الخاصة والعامة. ذلك أنّ استقامة الفرد ومؤسساتنا على هذا المنهاج، والتشبُّث بالمرجعية الإسلامية، واعتماذها في ترسيم توجهاتها وسياساتها، كلّ ذلك كفيلٌ بإصلاح أمر البلاد والعباد. لقد جرّبتُنا السياسات التي أبدعها وأقرّها المسؤولون الليبراليون، ونحن نُدّعم الاشتراكيين، فما أفلحت وما خَصَصْنَا منها إلاّ الكوارث والمصائب. وقد أن الأوانُ لكي نجربَ الخيارَ الإسلاميّ في برامجنا ومشروعنا، وهو خيارٌ سيكون فيه – لا محالة – نجاحنا وفلاحنا.

عبد الصمد الحيكّر

نائب برلماني، وهو واضع السؤال الشفويّ في الجلسة العامة للبرلمان المغربي باسم «حزب العدالة والتنمية» الإسلامي حول منع فيلم «لحظة ظلام» وأفلام أخرى.

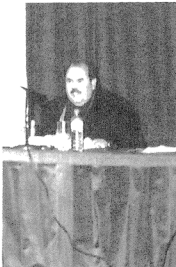


تأملات في مقدّس الممارسة الثقافية وممنوعاتها بالمغرب

عبد الحميد عقار

بلغت الكاتبُ إلى الماضي لحظةً انشداده إلى مستقبلٍ مبهم، بغير قليل من الارتباك والدهشة ومعاودة التطلع. وهو يفعل ذلك محفّزاً برغبة مزدوجة: رغبة في تأنيث الوجدان بصورة من ذلك الماضي ويقاياه الموشومة في مجاهل الذاكرة؛ ورغبة أخرى في إضفاء المعنى على حاضرٍ أناه. وفي التأنيث والمعنى معاً ما يسوّغ ترجيح الكتابة بين رضوانٍ مبعثه ما يُشبه اليقين، وقلقٍ منبعه ما يُحمل على الريبة والتساؤل. إذك تَهْضُ الذكرى سواغاً للغصص والخييات، وإيقاظاً للسؤال عن الحاضر والمآل. ويمسي التذكُّر ملقياً نوّار عنيف بين الما قبل والآن. ومن لحظة التوتّر هاته ينجس ويميض ذلك الآتي المجهول المفتوح على كلّ الاحتمالات.

غير أنّ عملية التذكُّر ليست بريئة: فقد يُحدّث أحياناً أن تتسّاب من بين ثغوب الذاكرة بعضُ مكوناتها منطقة البياض والنسيان، تلك التي يحكمها مبدأ الإقصاء. فبينما كنّت الملم عناصرُ هذه التأنّلات باستقطار المحفوظ والمردّد معاً، انثالت عليّ الصورُ والرؤى الثاوية في غياهب الذات ومناطقها الظلمية، وظلت الواحدة منها تغالبُ الأخريات وتُدفع بها إلى الظل من جديد. وفيما تواصل الانتثال اشتدت المغالبات وتسانع إيقاعها. لكنّ أيام الدم المباح والحظر المشاع بالجملة هي التي استأثرت بالمشهد، وكان أن سوّدت هذه الحروف إحدى لياالي تلك الأيام شذرات ومشاهد، ناسجةً إيّاها نصيّن في واحد:



عبد الحميد عقار: منعت السلطات مجلته الجسور في بدايات الثمانينات

من ليالي الدم المباح

في ليلة تقع بين الحادي عشر والرابع والعشرين من يناير ١٩٨٤
بين على الذات حنيناً عاصفٌ إلى مغازلة نخبيلات الرباط في
وحشيتها، وفي النفس هذا الرجوع: «الغربة في الغربة انسُ
ومسرة». اجتاحتني هذا الحنينُ وأنا التهم الكلمات الأخيرة من
مقال نقدي استغرق منّي اليوم كلّ، وكان بعنوان: «مرّجع مرّكب:
الديكتاتور من منظور اليخو كاريانتييه، وسيفيل أنخيل
استورياس، وغابرييل غارسيا ماركيز».

ما إنْ لَحِثَ النخيلُ على مرمى البصر حتى بدا مكتسباً. كان
واضحاً أنّ الأمر يتجاوز الشعور بالوحدة إلى الإحساس
بالحاصرة: فقد اصطفّى على جنباته قومٌ طوال القامات، كالحو
الوجه، مدججون بالخوذات والهرارات، بين الواحد والآخر
مسافةً موزونةً مفقاةً، وأمامهم واحدٌ أكرشُ يُترع الأرض جيئةً
ونهاياًً ويبدو في عجلة من أمره.

بسرعة ففرت إلى ذهني صورة «الكوم» (وهو كائن يتم تخويف الأطفال به - عبد الحق لبيض) تحكيها الأمهات في النصف الأول من الخمسينيات لتخويف الصغار وإغرائهم بأن يتحصنوا داخل البيوت قبيل مغيب الشمس. كان الكوم أيضاً من ذوي الأبدان الغارعة الطول، واللون الفاحم، والقفاهات المهرتة. وقبل أن تتمكني عنوة الحكايا، صرّخ في صوت بغرور ظاهر: «أسي محمد» إنه صوت شرطي مداوم، سمرته قوية، ولا يكاد يبتدرج واجهة رجائية تُقدِّرها صور مختلفة الأحجام والهيئات. تجاهلت النداء. لعل الشرطي أخطأ في الاسم، أو لعلني لست المعني. ولكنني في رمشة عين اعترضت طريقي. احتدّت لهجته قليلاً:

- فَقَدْتُ سَمْعَكَ

- مساء الخير أولاً.

- لا مساء الخير ولا صباح الليل! البطاقة!

وبينما هو يتفحصها ويعيد التفحص من الجهتين، تسالحت: هل يختلف مضمون ما هو مكتوب بالإنجليزية عما هو مكتوب بالعربية؟ وبدون أن أنتظر الجواب أو يسعفني بالأحرى، سرح ذهني بعيداً مرتدّاً بي القهقري نحو مثيراتها لم اثنين زيمتها. في نفاخ الأما من رحلة الشرود هاته، بَرَزَ ذلك الشبح بوجهه الملتحي وبأسابه الأبيض المخطّط بالبني والرمادي، وحوله أطفال كثيرون متقلّون تُحْجِبُ الألوخ أوجههم، وتتعالى أصواتهم بالتهجي والتزليل دفعة واحدة؛ فيما يصغي هو إليهم جميعاً، فينهر هذا، ويوقظ ذلك، ويصحّح للآخر، ويردّ التحية على مارّ عابر. وإذا أسلمت منه لَوَحِي بعد أن صَحَّحَهُ وَضَبَّتْ علامات الوقف من الوجهين، صرّت أستظهر من سورة النمل وأرثك في نفسي: «حتى إذا أنقأ على وإد النمل قالت نملة يا أيها النمل انحلوا مناسككم لا يُخَطِّمُكُمْ سَلِمَانٌ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَتَّبِعُونَ».

سليمان، النمل، الكوم: عوامل حيكة رائقة من دون شك، في بنائها من المتعة على قدر ما يتحج من التامل. الكوم في انتظار الإشارة. النمل يتلافى أقدام الجند المصححة. لقد تأعّب الكوم، وأخذ النمل يحاول ذلك، وانطلقت حركة التمرين والدورة والنصف دورة. تسارع الديبب وانفرد الصف. أما سليمان فبدأ منهمكاً في الشؤون السماوية غير عابئ بالشؤون الأرضية، لولا نظارة سوداء غير مالوفة، ولولا عودته التجمدية وثباته الجبهة إلى البروز وهي تكاد تبوح بما لم يُقَلْ بعد في حضرة سيبا: «سببا؟ أَنَلْتُكَ سببا؟ أَيْصْنَعُ أَنَا أَمْ بِالرِباط»

لا. اللبلة لم تفقد سمعك قطع بل عقلك أيضاً على ما يظهر، زمجر الشرطي الأسمر وتابيح: «ما علينا. أنت قريب من هنا. يا الله بسرعة، إرجع مني جيت». حاولت أن أقول له: «قبل ساعتين شاهدت النشرة الساتية. لم أسمع منها ما يفيد الحاجة إلى الامتناع عن النزعة والتجوال ليلاً». شاهدته وقد هامت به فصاحة الألفاظ الديوانية وورنيها. وأطلق العنان لحجورته كما لو أنه فوق منبر فصاح:

À L'INSTANT MÊME ON
ON VOUS MET LA MAIN
DESSUS, VOUS CÉSSEZ
D'ÊTRE UN HOMME.
VOUS ÊTES UN NUMÉRO
À L'OMBRE DES MURS
DOUILLETS OUV DE
DES LÉUX DISSONS
DISSONETS. PAS DE SOUCI
À SE FAIRE,
IL EN EXISTE UN PEU
PARTOUT DANS LE PAYS.
YA DE LA PLACE POUR
TOUT LE MONDE...
DAR MOGRÉ,
LE COMPLEXE KALAAT
MAJOURNA, DES MOULAY
CHÉRI, ET BIEN
D'AUTRES ENCORE.
C'EST DANS CE DERNIER
QUE NOUS ALLONS
VOUS ACCUEILLIR.
VOTRE COORAT SERA
FORTEMENT SOLICITÉ
PAR UN MÉLANGE
SUBTIL DE RENFERMÉ,
DE SUEUR, D'URINE,



من رسوم عبد العزيز مريد في سجن الممانينيات

- بلادنا اليوم أعظم بلاد، من حقها أن تزده بنفسها بين الأمم العظيمة. فهي اليوم ملتقى الأجناس ومجمع القمم. فطرة السوء تقيها عين الحسود وحدها، ومن أذاها هي في جرير مكين...

وقبل أن يأتي على ما للآن به طاقة كنتص صوته وخرجت. كتم الشرطي بدوره صوتي، واعترض على ما سأحكيه متوعداً: «شوف اسي. ليست السياسة من شغلي. هذا الكلام عاؤو لنفسك. ادخل إلى دارك دابا وباركا [أي: يكتفي، والآن]». بجانبه، أخذ مخزني يحرك سوطاً جلدياً ويغيب به، شارحاً بذلك فحوى ما فاه به المداوم: لعلني أكون لبيباً فاقعبيها بالانصراف من وزن الشهادة، أو عنيداً فاقعبيها جزء الضمارة.

نشئ على وقع وعيد اللسان وتحريك السياط عند الإغفامة الأولى تابعت لعبة المبارزة بين الكرم والنمل، فبينما يُطلق الأذن الهراوات نحو الأمام، يكون النمل قد اصطف إلى الوراء؛ وفيما يقوم الكرم بنصف دورته نحو الورا، يكون النمل قد تسلق الأشجار. يضع الكرم الأيدي على الرزاد؛ يُشرع النمل صدره للضحك والبكاء؛ أعطيت الإشارة. انطلق وابل الرصاص يُطمر الأشجار ناراً وبخاخاً. قطرات الدمع تنزل. تُرَف الدم تسيل. سَعف النخيل وعراجينه تَبَل ويساقط بعضها. تُهدم الأرواح، فيتلاشى الضحك والبكاء. لكن صداهما يواصل الرنين والتردد. ويفسري دفء الدمع والدم. أحمل نفاً إلى حيث لا أدري. عند الوصول قيل لي: «ها انت في جنة الجنان، نهارها كليها، لا ياتيهما الضوء ولا الطعام ولا الخبز». فيها يصبح الكائن هو الكل في الكل، من جلده يطعم وفيه ينام. فتحت فمي وعقيبت: «لكن الجنة ليس فيها ليل، إنما هو نور يتلاها». قاله ابنٌ منظور.

ضرب كلاً بكف وأخرج سجلاً من جيبه. بعد التمعن أمر أعوانه: «خذوا عنوان هذا البائس. لعله من المبتدئين، أو لعله من خلية أخرى لم تكشف خيوطها بعد». أحمله بما معه من كراريس وانتزهوا به في جنة الجنان كي يُحسن وصفها استقبلاً ويكتف عن تحريف الكلام. وتابع أوامرته: «أما الواصل إلينا فأولئك يا مَن يوفي له الضيافة. فحسابه لدينا وفير. فقد تعلم ورأى وسمع وخاض في القيل والقال، وما هو يهَم بالحكي. وله أن تعصوا عينه إذا لم يرغب في مشاهدة الطقوس.»

في لح البصر وجدت نفسي ممثداً فوق خشبة رؤوس مساميرها الحادة إلى الأعلى. يحيط بي سبعة أشداء عداء واحتسباً؛ ثلاثة منهم عن يميني، ومثلهم عن يساري، وفي أسفل الخشبة عند قدمي وقف سابعهم يراقب الأمر. كانت الوليمة دسمة. تداعت الضربات سيافاً. ثلاث تعقيدها ثلاث. توالى الكلمات شتتاً بذيئاً. لسان يتلوه لسان. ومن السابح يأتي التنبية إلى السواطين: «احذروا أن تصيبوا الرأس، فلم تقف بعد على ما بخلده. ولا بأس إن بالغتم في الاهتمام باليالي من أعضاء البدن.» وفيما الجسد تقيده أصول الضيافة البالغة الحفاوة، تاهت الروح قليلاً بحثاً عن ملاذ أو مخرج، وتوقاً إلى ملق الشهوات. والقوي القوي مَن يحتمي بالشهوة حين يسب عليه الزبانية سوط عذابهم؛ فلا يمتص تباريح الضرب إلا تباريح الشوق. وكذلك كان.

كانت الوليمة دسمة. تداعت الضربات سيافاً. ثلاث تعقيدها ثلاث. توالى الكلمات شتتاً بذيئاً. لسان يعلو لسان. ومن السابح جاء العدة: ست وستون جلدةً وأنا يُثشف الجسد بعد. نُظَر إلى ساعته. دُون الفجر ساعتان. مزيداً من الأطباق إذن. وصرخت فيهم، فيه: «يا فاجر! هات عذابك، ومث في غيظك: فقد سلّمته يوكابات الشهوة كلّ المفاتيح.» وواصلت حديث العشق والإبحار وتوهم الشهوة المستحيلة.



من رسوم أخرى لبريد

كانت الحفاوة سخية. تضاعفت الضربات سيّاطاً. ستُثَقِّبها ستُ. ارتفعت الكلمات شتمةً بذيقاً. لسأرُ سُكْتَه
لسان. ومن السباع جأ، الختم: «إن لنا مائدة من جسد الناقمين بروج جنة الكوايس، مائة جلد وواحدة تكفي
ضيقنا اليوم. نُشْوِا عليه ماءً بارداً. تمشوا به قليلاً».

وأراني أمشي في موكب جنازتي يحيي الناس فيه جماً غفيراً. في مكانٍ مستدير استدارة الواحة، تزلح الناس
أفواجاً أفواجاً. ولقوس الدفن قائمة في صمت مهيب. ارتفعت الأصوات تهزج وتشدّد. لقد أغرس الماتم في رمشة
عين: تعالت الصراخات. ولوّثت صفارات الإنذار والإسعاف. كُزِرَ الاشتياك. عمّ الصخب. طلقات ... طلقات

...

انقضت من نومي معدوراً. وجدت نفسي مضطجعا على ظهري وأنا أقرأ في صحيفة معدنية متحركة كُتِبَ عليها
بالاحمر القاني: «يُحْظَرُ عليكم، وفق قانوننا، ترويض الكوايس، والتعوّذ على احتمال الآلام، واستدعاء الشبهة
وتحريضها للثليل من عزيمة تلك الآلام.» قانونكم هو فعلاً يا أبناء اللعنة والحرام. ماذا نالنا منه سوى الحظر
والتقديس ومازمنة البيوت والدخول إليها قبل الأوان؟

توالى الطوق. فتحت الباب. كان هو بصلعته الممتدة بين الجبهة ومنتهى القفا، وعلى محيّا علامات الخجل الكاذبي
فوجيء من يُعرّف بعض أشيائه الخاصة. سلّمني ورقةً لا أنتكر لوئها كُتِبَ عليها بالأحرف البارزة: «مستعجل.»
بعد ساعة من رتابة السؤال عن الأصل والفصل وما شابه، صاح أحدهم مبتهجا: «من الآن فصاعداً، عليك أن
تُغَيِّرَ النهج سباحةً؛ فلا جسر يُعْتَبَر بعد اليوم.»

أخذت حبال المشهد في التلاقي والتعكيب. ما إن انتصف النهار حتى كانت وسائل الإعلام لما وراء البحار تُثَقِّلُ
الصدى، وتُجْعَلُ من الهمس صحفاً يتوشّش على الإنسامة العريضة لقارئ نشرة الأخبار المبشّر بالفئوحات. في
المساء، كلّم سليمان الطير والإنس والجِنّ، وشاهد الكلّ مقارعة الصورة للصورة: فيما وراء البحار صوراً للأشلاء
والنظايا والجثث والهلوكتير وبعض الآيات أخرى؛ وعلى صفاف الاطلسي بقايا حروف، وأشلاء كلمات ماثولة
بالأرقام والأسماء، ونزيف الدم «بنايز» جديداً مجلّلاً بالسواد والرماد، وفي رحمة ندف نار من ربيع آخر لا ريب فيه.
وتهتّر الصورة الثانية لتعمد بالعنف والنار «منطق المشروعية الناهلة لركائزها من معين غير معين القانون.» تنجلي
خيوط الحكمة عن حصار معتم. يُنْجَرُ الخرق على الراقع، ويُشَبِّح الوطن الأسير الأوسر في شلالات العصي
والإقصاءات، ويُثَبِّب التقديس مخالبه يثبّش - بالشبهة ويدونها - الجسد والروح.

قفزت إلى الذهن من جديد صورة الديكتاتور بوصفه مرجعاً مرجئاً للتخيل الروائي باميركا اللاتينية. وفيما أعطف
خاتمة الكلام على فاتحته يحاصرني هذا السؤال: «هل يمكن للمستبد في ثقافة ما أن يكون مرادفاً للديكتاتور في ثقافة
أخرى؟» إن الفرق بينهما دقيقة وذات أوضاع تاريخية متباينة، غير أن هناك حبالاً سرّياً غير مرئي يوصل بينهما: إنّه
الطغوت المحكوم بسلطة الإجماع على التوازن، انطلاقاً من مبدأ العنف والموافقة. وفي مثل هذا الوضع فإن القوة الأكثر
مثانة، على حدّ تعبير موريس غوبولييه، «ليست عتف السائدين فقط، ولكنها أيضاً موافقة المُسَوِّدين على سيادة
الأوائل.» إن لحظة التقاطع بين العنف والموافقة هي الوضع الذي يزدهر فيه المقدس ويستعيد تطاوله. ففيها يتخلّى عن
اشتغاله الضمعي والداخلي والذاتي، يحكم كونه يقوم على تواضع متبادل بين طرفي المجتمع ولو افتراضاً، ليأخذ في
اشتغاله وضعاً خارجياً تُحْكَمُ السلطة فيه الحظر والعنف ضدّاً على الآخرين خارجها أو الذين هم في تعارض معها.
عندئذ يصطف المقدس بخطاب أسطوري مشبع بالروبية والطلق ويمارسه عشوائياً مُخَمَّعة بالوعد والوعد.

كما يُتَرَكُ ذلك الروائي التشيكي ميلان كونديرا في قوله: «فحيثما تواجه السلطة تحدياً، تُنْشِجُ إلى لأموتها الخاص
بها.» ويمتد المنع في هذه الحالة إحدى صيغ هذا الإنتاج، وقواشها «نهج النسيان المنظم.» وتصبح علاقة المقدس
بالممنوع علاقة تبادلية، فيها يستمد الحظر مشروعيته وتبريره من المقدس، ويكتسب هذا الأخير من الممنوع امتيازَه
ونفوذه. وفي ممنوعات الثمانينيات بالمغرب أحد تجسيدات هذا الألم السعيد النابع من عمق هذا الزواج المسيحي
بين العنف والموافقة، أو بين التقديس والمنع. من هنا تُدْرِك أهمية إشاعة الحديث عن ظاهرة المنع، فمثل هذا
الانتماء بإمكانه أن يساهم في تعرية أوليات اشتغال الموافقة بوصفها رديفاً للعنف، وفي تحرير موافقة المسؤولين
من سلبيتها، وعنف السائدين من لاشريعته.

عبد الحميد عقار

سبق تعريفه ص ٤٩



رقابة بصيغة الجمع

خاتمة بنونة

كان قدرُ الكتابة، دوماً، أن تقف في منطقة التماس مع نصوص تدعي لنفسها حقَّ الإلحاقية والحقيقة والقداسة، وأن تتحمل عبءَ فضح وتكسير المحرّم. لذا ظلت الكتابة ترفض أن تكبل إرادتها سلطةً رقيبٍ أو شرعيةً مفتَرٍ أو تنميطاتٍ إيديولوجيَّةٍ فالكتابة صنو الحرية، بل امتدادُها للموسم والمرئي في واقعنا المعيش، ولهذا كُتِبَ عليها أن ترابط في قلعة الصراع المموم ضد المنع والمصادرة.

والكلام عن الرقابة حديثٌ مباشرٌ عن خصوصية البنية الذهنية لمجتمع من المجتمعات، سواء أكانت هذه البنية فعلاً مرئياً وملموساً ممثلاً في القوانين الزجرية التي تدعي تنظيم العلاقات الاجتماعية وتمثيلُها النظام العامُ، والإنابة عن الهوية الناظمة لسلوكيات المجتمع: أم كانت متعاليةً لا تنتظم داخل المدوّن وإنما تعمُّ بروجها تصرفاتُ الأفراد والجماعات، وتُكَنَّن في شكل مواضع اجتماعية يتوافق المجتمع حولها. بهذا المعنى، ظلت الرقابة بحرّاً بلا شطآن، أينما وليّت وجهك فثم رقابة، وأينما ارتحلت يطاولك سوطُ الرقيب.

والرقابة فعلٌ يتربّص بنا، كامئٌ في دواخلنا، لا يهدأ. نشور حين يُجَدِّدنا بسياطه، ونبتلذ به حين يكون سلاحنا في مواجهة الآخر المختلف معنا أو عنا!

من ذاكرة المنع



خاتمة بنونة: قدر الكتابة أن تتحمل عبءَ فضح وتكسير المحرّم

عندما أعود بذاكرتي إلى فترة البدايات، كان كلُّ شيء في مرحلة التكوين: مجتمعاً خارجاً من رزقنة الاستعمار ويتأهب لانطلاق ناجحة نحو المستقبل. وكانت تعارض داخله النزوعات والرغبات والأحلام: فهناك جيلٌ حالمٌ بالثورة والتغيير، وفي الطرف المقابل حراسٌ شداؤ غلاظٌ يُحصِنون المجتمع ويغلون ما يُؤْمَرُونَ به وما لا يؤْمَرُونَ من أجل عوق المسير خوفاً من انزلاقات تُقَصِّف بمصالحهم. أصوات تنطلق في صحاحتر مدوِّية، فاتحةً هوامشٌ جديدة في الزمان المغربي من جهة: وإياهم تُحْمَل الأكامم والسياط من جهة ثانية، معلنة أن لا صوت يعلو على سطوها لأنها حامية المجتمع والوصية عليه. هكذا فعلوا بالأمس حين سَاطُوا علينا أجهزتهم وآلياتهم القمعية وشقاوة حلفائهم لينثروا أحلامنا الجميلة: وهامهم اليوم يتسربلون بفاهم الديمقراطية والتراضي ويوِّعُونَ علينا بطاقات الزمن الجديد، مبيّشرين بانبلاج صبح جديد. شوطاً آخر من معركة الإبادة. فبعد أن تكسرت النصال على النصال، وبعد أن هُذِّ هذا الجسدُ المقاومُ المشوِّم بالأم، طالبيه بأن يُبعث ثانية ليشارك في ترتيب طقوس جنازته.

على إيقاعات هذا الزمن الملوّغ بالغضب والعنف والمضاد، والذي كانت فيه أشكال الرقابة متعددة ومتولّدة بلطف لون، خطوت أولى خطواتي في عالم الكتابة. كان الوضع العام مشحوناً بتصورات وأنماط سلوك متداولة، كُرسَتْ برمزية سلطتها ضوابط الحركة الإبداعية، وسنّت بقهر سلطان الأسبقية في الزمان قوانين اللعبة. فلم تُراهن على المحتمل الذي ينبعث من رجم الثبات، ولم توضح أن ترتحل عبر خلوات الكتابة حيث نبض الممكن أقوى من أن تغلف خطاباً للتداول المصوغ في قوالب أحادية اللغة والرؤية.

لم يكن الشهود الثقافي المغربي في بدايات الستينيات قد اعتاد الإصناص إلى الصوت المخلف. فكان قُفريّان أحارب على كلّ الجبهات: فلا أسرتني أقرّنتي في البدء على اختياري، ولا المجتمع الثقافي رَحِمَ اختلافي. كانت عائلتي، التي ترتجني من الله بعد خمسة ذكور، تهتئي لصيص خلدت معاله سلفاً في أزمنة الحرمان الإنثوي: زوجة تُزهر في بيت زوجها وتُجلب وتُسهر على تربية أبنائها. لكنني كنت أحسُّ أنني مروهنة لشيء آخر لم تُصنع آنذاك معاله. يكفي أن أسوق هنا تلك الكلمات التي كانت ترددها أمي، رحمة الله عليها، كلما أحسست بغصة تجاهي: «لعمنة الله على اليوم الذي أدخلناك فيه المدرسة». فقد كان التعليم، بالنسبة إلى الإنثى في ذلك الزمان، منة لا حقاً. وكان أبي، رحمة الله عليه، يقول: «ما دُثّني حتى أمتحن بهذه البنت التي كنت أرجوها من الله بعد الذكور الخمسة؟» وكان عندما يُسأل في منطفة القيسارية بفاس العتيقة: «مَنْ هي خاتنة بنونة؟» يجيب: «والصّ في حلقه، لا عرفها». كان قصده لا يريد أن يُقرّ خاتنة بنونة المتحرّرة والحالة خارج الملوّغ والمتداول، والتي قالت له يوماً وقد خاطبها في أمر زواجها وهي لم تتجاوز العتبة الأولى لمرحلة المراقبة: «والله لو أهديتني لزوج لأقتله وأقتل نفسي». ولن أنسى في هذا السياق الدعم الكبير الذي أحاطني به زعيمُ الأمة الأستاذ علّال الفاسي عندما واجه أبي قائلاً: «خاتنة ابنة المغرب وليست ابنتك، فلا تُفكّنها بهذا الزواج المبكر». وحتى عندما استسلم أبي للامر الواقع واجهني أمراً: «اريد معك وبعداً خالصاً بأن تحافظي على شرفي وشرف عائلتك...» وكان الإبداع إلتافاً للشرف.

لم تكن تلك وجهة نظر أبي فحسب، وإنّما هي فكرة يتداولها الناس عندما في حكاياتهم عن مجتمع المتقنين، إذ لم يكن يُسمح للمرأة بالدخول إلى عالم الكتابة إلا بعد أن تضحي بكل مقوماتها كإنسان لتستباح لرغبات الآخرين. وليس غريباً أن تُسمع بعد ذلك أنّ المرأة تُدع جسدها وإغرائها أكثر ممّا تُدع بفكرها وجسدها. بل حتى عندما يُقرّ الآخر بما يُدع المرأة يستكرهها عليها، فينسيه إلى رجل يكتب نيابة عنها. هذه أول مصادرة تواجه المرأة وهي تتحمم عالم الكلمة الخلقية: مصادرتها خلفها كمصدقة قاهرة على أن تؤسّس لنفسها شخصية مستقلة عن مؤسسة الزواج. وكان السؤال الذي يؤرقني: لماذا هذا الإصرار على إلقاء المرأة وقبر أعلامها؟ أتذكر هنا كيف أنّ إختوتي الخمسة، لما علموا خبر سفرني الأول في وفد من المتقنين المغاربة خارج المغرب، أجمعوا أمرهم وأوعزوا لي أبي بأن يمانع في أمر سفرني، وأقسموا إنّ هو لم يفعل، وسافرت مع هؤلاء «الرجال» «الغرياء»، ليُهجروا الحيّ وليُطلقوا لحامهم انتقاماً من العار الذي لحق بهم من جراء مصاحبتهم للأغراب. بعد ألم أذكر إنّ كان إختوتي قد حلّقوا لحامهم، وإنّ كنت متيقنة أنّهم لم يُهجروا الحيّ.

بهذه الروح المقاومة اقتحمّت عالم الكتابة والإبداع، فكانت لي خيّر زارفي مواجهة ما سبّاتني من أصناف المنع والمصادرة. لقد كنتُ في مسيرتي الثقافية مشحونة بكلّ ما أنا مروهنة له. وكنت أعلم، وأنا أضع رجلي على عتبة المجهول في عالم الإبداع، أنّ فعل الكتابة لاحتقتها، وبالنسبة إلى أنثى من وسط معين، قد يخلف كثيراً من الاستفسارات البريية والملموعة. وكان استاذي علّال الفاسي يقول لي: «لقد جئت في زمان غير زمانك»، وكنت أرى عليه في تحدّ، «لو أنّ هذا الجدار الذي أمامي هو المستحيل نفسه لظللّ أضرب عليه رأسي حتى أموت دونه أو أصنع فيه كوة فُتحت منه الأجيالُ اللاحقة باباً للمستقبل لآكون جديرة بهذا الوطن.»

عندما كنتُ أجيب بهذه اللغة المتحدّية، كانت هناك صنوف شتى من أشكال المنع والرقابة والمصادرة تلاحقني، ليس أمونها رقابة السلطة، إذ كانت رقابة المثقف وأساليب المصادرة التي يمارسها في حقّ الإبداع المختلف عنه أقسى وأمر من رقابة السلطان. فبعد أن انتصرت في معركتي ضدّ رغبة العائلة في إهدائي إلى زوج، أجدني أعظمم بالرغبة ذاتها من المثقف الذي يزعم من حضور المرأة إلى جانبه في اللتقيات والندوات الفكرية - وهو الذي تعوّمها ظلّاً له في البيت - فلا يلبث أن يستدرجها في مؤسسة الزواج. وهو بذلك، عن قصد أو غير قصد، لا يرى فيها إلا الإنثى التي تُجلب للتمتّع وتؤرّر له أسباب النجاح، فيكون بذلك قد مارس عليها نوعاً من المصادرة والرقابة الذكورية المجتمعية. ليس المثقف هنا مثلك الآن التقليدي الذي أعني مستقبلي أكون فيه خامئة مطعنة لزوج أنتظر طلعه كأي امرأة تُسحق أحلامها في شرفنا هذا الميثي بالتهاب الذكور؟



التمتحت الشمرلة حفل تقديم شروق ونشرة بنونة إلى الخفر

الغد وسلطة الرقابة

كنتُ أشربُ في البدء، إلى أنْ القدر رمى بي في زمن مشحونَ باحتقانٍ سياسيٍّ واجتماعيٍّ وثقافيٍّ. وكان النقد الأدبيّ جزءاً من سلطة الرقابة العليا للرجل في عالم الكلمة الخلاقة. فقد وجهت بنفردشوس من لدن مؤسسة النقد الأنبي الذي كان يشهر عليها أياها دعاءُ التغميم من الماركسية المرتفين، الذين كانوا يقيسون الإبداع ب معايير الإيديولوجيا والانتماء السياسي والبطقي. وعندما أصدرت مجموعتي القصصية الأولى النار والاختيار هاجمني النقاد المحسوبون على الماركسية، ولم يعترفوا بها نصّاً إبداعياً، لا لصنع إبداعيتها وجالياتها، وإنما لأنها صادرة من مبدعة قُدِّر لها أن تنتمي إلى طبقة اجتماعية وُسِمت بأنها بورجوازية محافظة، ولأنني استشهدت فيها بالفران والحديث في زمن كان فيه المرء يُخفي إيمانه ويمارس معتقداته بعيداً عن الأضطر حتى لا يُنعت بالرجعية والتخلُّ. وعندما كتبتُ عن الفقراء والطبقات المحرومة قيل لي إنني بورجوازية لا يحقُّ لها أن تكتب عن الطبقات الفقيرة، ونعتوني بخيانة طبقتي. وأنا اليوم أسألهم، وقد احتلوا المناصب واعتلوا الكراسي المنوحة: «من الذي خان طبقته؟» فكم تجبُّر إخواننا «النقاد» وغالوا في «تقدّميتهم» ومارسوا إثم المصادرة والإقصاء والمنع غير المباشر في حق الكثير من الأصوات الإبداعية والثقافية المغربية، فالغوا من ذاكرة ثقافتنا الوطنية العديد من الإسهامات الإبداعية والفكرية الحرة والملتزمة. ولعمري فإن رقابتهم هذه أشدُّ بطلاناً من رقابة وزارة الداخلية ذاتها. إن الذين كانوا يحْمِلون سيفَ مدقّس ويهشّمون به الرؤوس ويَقْطعون به الألسن ويُكبرون على المرأة حقّ الإبداع، هم الذين يتسابقون، اليوم، على المنابر ويتجحّون بخطابات عن حرية المرأة وحق الاختلاف!

لقد ألغى النقد النصّ وصاحبه، ليصادر معه حقّ الكاتب في التعبير. لم يكن النقد - وهو في برائث الإيديولوجيا - قادراً على أن يكون مجالاً للحوار وللخلق وللتطوير، بقدر ما كان محكمة للإدانة وللاستصدار أحكام الإباداة والإقصاء والمصادرة في حق الإبداع المختلف والمتنمي بصديق إلى هموم وطنه. ورقابة المؤسسة النقدية، في تصوري، أفلت وأشرس من كل رقابة، لأنها تُصنّر عن معرفة وإرادة واعيتين بعملية المصادرة.

المنع وتجربة «شروق»

ولدت مجلة شروق في الحيّ الجامعيّ يظهر المهرز بفاس العتيقة، وكانت معي الأستاذة غيثة بزويج المحامية بمدينة فاس، فيما التحقّت بنا بعد ذلك الأستاذة بديعة ونيش القاضية بالمجلس الأعلى. وكان الأستاذ عبد الكريم غلاب والأستاذ عبد الجبار السحيمي يقدّمان لنا الدعم الفنيّ والتقنيّ.

قبل إصدار المجلة كان عليّ أن أزرر مكتب وكيل الملك لأخبره بأمر الإصدار. وكان مما قاله لي الوكيل مستغفراً: «لم يجرؤ الرجال على مفاتحتي في مثل هذا الموضوع، فكيف لأنثى؟» كنتُ، على حدّ علمي، المرأة الأولى التي تُصدر مجلة في المغرب تعنى بقضايا المرأة. في هذه المرحلة كانت مجلة «إيل» (Eile) الفرنسية قد أصدرت عدداً خاصاً عن المرأة المغربية، بخلاف إبييض وعلامه استفهام كبرى، وكتب في أعلاه «المرأة المغربية». أثار هذا العدد غضب المسؤولين، بمن فيهم الحسن الثاني. ثم وصل خبر إصدار مجلة شروق إلى المسؤولين، فأرادوها أن تكون جواباً على علامة استفهام مجلة إيل الفرنسية. فما كان إلّا أن عرّض عليّ وزير في الحكومة آنذاك فكرة تبني الوزارة لهذا المشروع الوليد. وبعد أن رفضت جاء العرض من جهات أعلى وإغراءات أقوى، فرفضت أيضاً. وكان للرفض ثمنه: فحين أفتُنا حلاً كبيراً لتقديم المجلة، وجُئنا مبلغاً مهماً من المال دعماً لها، فوجئنا بالشرطة تقترح علينا مكان السفل وتصادر الأموال وتقتادني إلى مخفر الشرطة الذي قضيت به الليل كلّه من أجل الاستئطاق والبحث.

كانت تلك هي التحية الأولى جواباً على رفضي. أما التحية الثانية فقد كانت عبارة عن رسالة من وزير التعليم ينعمني فيها من أن أكون مديرةً للمجلة بدعوى أنّي موظفة في قطاع التعليم، مع أنّ العديد من رجال التعليم كانوا يشغلون مهمة مدراء لمجالاتهم، ومنهم الأستاذ أبو بكر القادري الذي كان مديراً ل مدرسة تعليمية ومديراً لكلّ مجلة كان ينشرها. فاضطربنا تحت إلحاح إصدار العدد الأول من المجلة إلى استبدال اسمي باسم الأخت ربيعة بنونة كمديرة للمجلة.

لم تزدني كلّ متاعب المنع والمصادرة إلا تشبّعاً بموقفي المبدئي الذي يعي أنّ الكتابة مصادرةً للمصادرة، وتوقّ أبادي إلى معانقة كلّ أشكال الحرية. فالمدع الحقيقي هو خارج التداول، وفوق الجمارك اللغوية والحدود الاجتماعية والضوابط الكلامية. وهو في ذلك يكون الفم لكلّ الأنواء المكثمة، وإشراقاً لكلّ ما يحو الظلمة الممّعة في أزمنتنا العربية الجهضة.

خاتمة بنونة

روائية مغربية. من أعمالها: النار والاختيار، والصمت الناطق والغد والغضب...



لن نرى العالم بأعينهم

زهرة زيراوي

يعينني سؤال الرقابة الذي طرحته مجلة الآداب إلى ما حدث منذ أربع سنوات. ذلك أنني بعثت إلى أحد منابرنا الصحفية الوطنية بقصة قصيرة عنوانها «عندما حول الثور الأرض» والقصة تُعرض ما يعانيه الأفراد، على اختلاف دياناتهم ومرجعياتهم، من قمع قائم من سلطة الدين أو سلطة الدولة. في الحوار الذي يدور بين ميشيل العلماني الغربي، وأحمد المخويز بما يراه في الغرب، يقول ميشيل:

«...أكدوا لنا: لا للديانات، لا للعربي. أكدوا لنا على المال والجنس والحرية! أحسن مع الزمن، ومع ما اكتشفه من اصطدامي بالعالم ومن تجارب الذات، أن الحياة دائماً ليست في ما علموه لنا. تحت ماكياج الجسد كائن آخر يُرضى الماكياج. كائن غير ذلك الذي صنعه، كائن ماكياج يرى العالم بغير أعينهم»

هذه الفقرة كانت سبباً في أن تُنشر القصة بدعوى أن فيها ما يسيء إلى الدين! قالوا إنه ينبغي قصُّ جملة «لا للديانات» فاعتذرت، وسُحبت القصة، إذ التعديل أو الشطب سيربكان المعنى المراد، حيث يتطرح عربيٌ وغربيٌ هُمومهما المشتركة.

ضحكت مع نفسي: إذ هل بالإمكان أن أجعل ميشيل، العلماني الغربي، الذي لم يصله ممّا إلا الصور القاتمة، يقول: «إني مسلم»؟

حادثة أخرى

عندما توفي الشاعر أحمد بركات كتبْتُ نصّاً شعريّاً يَعبّرُ عن حالِّ الفقد الفجائي لشاعر شابٍّ له دورٌ في خريطة الشعر بالمغرب. وقد جاء في مطلع النص: «قال يا شبيهي في الإنث...»

وطبعاً «الإنث» هنا أعني به قلقاً الوجودي، قلقاً الإبداعي، خبزنا المشترك. ولكن طُلب مِنِّي أن أغيّر «الإنث» لأنها تُشمل ما تُشمل من دلالة:

بالنسبة إليّ، هذا الأمر لا يُلقني نهائياً، لأنّ المنابر أساساً تابعة للدولة أو لأحزاب سياسية، لها حوارها ومريدها وأرائها ورؤاها. وإذا أردت أن أعرض فكري كما هو، فينبغي أن يُصوّر عن مؤسسة لي، لا عن مؤسسات الدولة أو الأحزاب أي...

ولكن المألم هو غياب حركة جدلية تتأمل الزمرة وتفكر فيها كموضوع وكذات. في التصوير الفعّال أتذكّر ما قاله روني أوبير في فلسفة التقريبية في باب القيم الثقافية: «ما يُخلّق اللبس أن التصوّرات الجمعية، بعد أن تُنظّم في البنية النفسية لمجتمع ما، تجري تماماً مجرى القوى الميكانيكية الآلية، وتُغسب الثبات والانسجام، وكلّ ما يُمكن أن يُضْمَن بقاء المجتمع نفسه وعلى حاله، بعد أن انسحبت من أفراده كلّ غائية وكلّ حرية خلافة.»



زهرة زيراوي: مُدّت قصتي بدعوى أنها تسيء إلى الدين

إنّ هذا التصلُّب، وهذه الآلية يدفعان إلى تصحُّر التصورات الجمعية في ظواهر ومؤسسات اجتماعية، وتصيح سلطة المؤسسة هي الحقيقة. وإنّ تجسُّد هذه التصورات قد رَفَعَ بجامعة من المبدعين، الذين مرُّوا من الطاحون نفسه عندما أسندت إليهم مهامٌ في السلطة الثقافية، إلى أن يمارسوا ما مورسَ عليهم من سلط. وسرى الاستنساخ وفق صورته الأولى، أو قلَّ هو أشدُّ وأنكى.

أعتقد أنّ ثقافة لا يوجد فيها حوارٌ، ولا تُقدَّر مكانةُ لراي الآخر، هي منذ البدء ثقافةُ التمرُّكز حول الذات. إنَّها ثقافة تقف على بابٍ مغلقٍ، ولكنها تدعي رغم ذلك أنّها الحاملُ لأسرار المعرفة.

ما نراه هنا وهناك في عالنا العربي يجعلنا نتساءل: هل أبو حيان التوحيدي عاش في زمنٍ أكثرَ حريةً وفكرًا وتأنُّلاً، وأقلَّ سلطةً من زماننا؟ وإلا فكيف تأثّر له أن يقول في المقاييسات صفحة ٣٥: «ما أعجب أمر أهل الجنة.. قيل، وكيف قال: لأنهم لا عملَ لهم إلا الأكل والشرب والتكاثر. أما تضيق صدورهم؟ أما يكلون؟ أما يبرقون بأنفسهم عن هذه الحال التي هي مُشاكلةٌ لأحوال اليهيمة؟ ألا ياتفون؟ ألا يضحرون؟»

ماذا لو قال منذ هذا الكلام، أو حتى أقله، أحدُ المفكرين أو الأدباء العرب وسعى إلى أن يُخرِّجَ بالفكر إلى تأملٍ أوسعٍ وأعمق؟ ألا تكون المحرقةُ بانتظاره؟ انذُكر هنا ما أثارته روايةُ «وليمة لأعشاب البحر» من زوابع، وكيف كان الإقبال عليها كبيراً في معرض الكتاب بالدار البيضاء، منذ أكثر من عامين، وكيف كان نافذها في البيومين الأولين، وأتساءل: هل كلُّ هؤلاء الذين قرأوا هذه الرواية تحوّلوا عن معتقداتهم وعَمَّا آمنوا به، وأتجهوا إلى حيدر حيدر في وليهيمه؟ أم أنّ هناك مآربَ معيّنةً نَفَعَتْ بسلطٍ معيّنةٍ إلى إفعال ذلك؟

ثم بعدوتنا إلى الدين أساساً، هل نجد هناك نصّاً يدعوننا إلى مجابهة أفكار الناس وقتالهم، أم أنّ هناك دعوةً إلى الحوار؟

اليس عندما ينقلب المحرّم إلى النقيض يصبح الرعبُ داخل المجتمع سيدياً؟ لقد دأخلتُ نصوصاً محرّمٍ المقدّس بنصوص السلطان. بل إنّ ما تشاؤه السلطة هو تغييبُ نصوص المقدّس لتحلّ في محلّها، أو لتتداخلَ معها حسب الحاجة. نتذكّر هنا كتابَ توظيف المحرّم للككتور سليمان الحريثاني حين يقول: «كيف جرى تصنيع النص المزيّف وحلّ محلّ النص المقدّس... وكيف وُفِّقَ المحرّم ليخدم مآربَ خاصةً يكتوي بها المجتمع منذ زمن بعيد وما يزال.»

دفاعاً عن الحوار

بقي أن أشير إلى أنني، وأنا أقرأ ملفَّ «الرقابة في مصر» الذي سهرتُ عليه مجلةُ الأرباب البيروقراطية (عدد ٢٠٠٢/١٢/١١)، استوقفتني مقالةُ «الرقابة وتوابيها» للمفكر نصر حامد أبو زيد، إذ جاء فيها (ص ٧١ - ٧٢) أنّ كتاب محمد لصاحبه مكسيم رودنسون قد أوقفَ تدريسَه في الجامعة الأميركية بالقاهرة بعد أن كُتِبَ عنه صلاح منتصر في عموده بجريدة الأهرام. وتذكّر أبو زيد أنّ وزير التعليم العالي قال «إنّ الكتاب يقول إنّ القرآن الكريم ليس من رحي الله سبحانه، ولكن كتبه واحدٌ كان يجيد الشعر، ولولا أنّه مكتوب على شكل شعر من النبي ﷺ ما استمرّ القرآن.. وقال الكتاب أيضاً إنّ الرسول في سلوكياته تزوج السيدة خديجة لأنّها كانت غنية، وهو كان يريد أن يرتفع إلى مستواها، ولما تزوّجها وجنعا سيدة كبيرة في السنّ لم تُشبع شهوةَ الجنسيّة.» قرأتُ هذا وعجبتُ كيف أنّ مجلس الأساتذة بوقتِ الأمن طوال فترة تدريسِه، ولا يتحقّق منه إلا بعد أن يثيره الأستاذ صلاح منتصر!

أقول هذا دفاعاً عن الحوار، الغائب حتى داخل أكبر المؤسسات الثقافية، وهي الجامعة. وإلا فكيف يُمكن أن يُقيم المرءُ ما أشارت إليه د. سامية ححرز في موضوعها «الخَبْرُ الحافي: وثيقة الإذانة» (الأرباب ٢٠٠٢، ١٢/١١، ص ٦٢): «في أثناء أزمة الخَبْر الحافي انقسم قسم الدراسات العربية بالجامعة الأميركية الذي انتمى إليه بين متضامنٍ معي وهماجمٍ لوقي. ووجّهتُ إليّ داخل القسم تهمةَ التحرش الجنسيّ بطلابي [١]»

إذا كان هذا هو واقع الحال داخل الجامعة والقسم، فما بالكَ بسلطِ المناير وكافة أشكال السلطان؟ اليس أكثر رحمةً؟

زهرة زيراوي

كاتبه مغربية من إصداراتها القصصية الأخيرة مجموعة: مجرد حكاية (٢٠٠٢).

تَفَاحُ الظِّلِّ

♦ ياسين عدنان ♦

كان عليّ في الحقيقة أن أكتب هذه القصة منذ خمس سنوات؛ فالحكاية حينها كانت طرية ما تزال في القلب والوجدان. لا أخفيكم أنني حاولت ذلك غير مرة، لكنّ دون توفّق. فقد كنتُ أجد صعوبة في وصف رجاء، خصوصاً في المشهد الأول حين طرقتُ بابي أول مرة. تلك الجراءة المُفاجئة الصادرة عن كائن شفاف وخجول: ذلك هو بالضبط ما كنتُ أفضل في وصفه، فامرئُ المسودة أخرج. وكنتُ كلما تملّعتُ عليّ الكتابةُ أصعقُ البابَ ورأني وأغادر إلى الحانة، لكنّ مع هذه القصة بالذات كنتُ أفضلُ الذعابَ إلى الحديقة المجاورة. لماذا الحديقة بالضبط ولماذا مع هذه القصة بالذات؟ لستُ أدري. هناك أمور كثيرة لا نستطيع شرحها: الطريقة التي نكت بها رجاء الباب مثلاً، والثقة التي خلّت بها داخل الشقة وهي تقول: «اسمع لي أن ادخل أولاً»، ثم الطلاقة الصاعقة التي أسرّت بها شعورنا نحن، حين أن نتسنى التلميح إلى أنّها تعرف أنّه متبادل: فكلّ الرسائل التي بعثتها إليها طوال السنة الدراسية كانت تصل، ويبدو أنّي أنا من كان يُقبل في فكّ شفرات الأجوبة مع الأسف. هناك فعلاً أمور لا يُمكن شرحها. فمباشرة بعد أن قالت رجاء كلّ شيء، وبعد أن هزّبت ارتباكاً إلى المطبخ لأحضّر لها عصيراً، كانت البنت قد استعادت خجلها الساحر. عدت إلى الغرفة ووجدتها منكشئة من جديد. ورغم أنّي بدأتُ أهرج كعادتي حين أكون مرتبكاً، إلا أنّها كانت قد خلّعت قوقعتها الصغيرة ولم تعد قارئةً حتى على رفع بصرها في وجهي. في البداية، أعني في المحاولات الأولى، كنتُ أبداً بوصف رجاء وهي تُطرق الباب ثم وهي تسخّل. كنتُ أحاول وصف جراتها وإنّكر القارئ بعد كلّ جملة بخجلها الأصيل. لكنّني كنتُ أفضل صراحةً. كنتُ أحياناً أكتب صليحتين كاملتين، وحين أتاوا زيارتهما دون أن أصف المشهد كما تلقّيتُ، وأحسستُ بالضبط امرئُ المسودة ولاسيما أن هذا المشهد ليس أكثر من بداية القصة الحقيقية لقصّة رجاء وحدها، بل وقصة نعمة أيضاً.

...

رجاء كانت تلميذةً عندي لموسم دراسيٍّ كامل. كانت بنتاً صغيرة يوجه صبروح ساحر، وجسّدتُ شذيلَ ملفوفٍ على الدوام في وزارة مدرسية بيضاء. لكنّ لمة الذكاء في عينيها، وورق الخجل المتفحّ على الدوام في وجنتيها، كانا كافييّين لأتوفّر لم يكن حباً في الحقيقة، وإنّما فرحاً أبيض دافئاً ولذيذاً؛ فرحاً بها وبحضورها الشفيف. كنتُ أحسّها نسمةً منعشةً أسعد بها في الصباحات وهي تلتفّ وجهي وتتسرّب عبر فتحة القميص لتدغدغ جسدي كلّ. في محاوراتي السابقة كتبتُ كثيراً من هذا الكلام. شيءٌ كالشعر كنتُ أصفُ فيه حضورها البهّي وطبيعتها إحساسياً بما قبل تلك الزيارة. لكنّني اليوم سأحاول المرور مباشرةً إلى صلب القصة دون استفاضة في التمهيد.

نسيّتُ أن أخبركم أنّ رجاء حينما طرقت الباب واندفعتُ إلى الداخل لم تكن وحدها. كان وراءها ظلٌّ من لحم ودم. لذا حينما أخضرتُ العصير وجلستُ قبالتها قلت: «لم تُعرّفيني برفيقتك؟» فاجأت في خفر بعيني خفيضتين: «إنّها نعمة. صديقتي الوحيدة. بحال نفسي. إعتبرها غير موجودة». ومنذ ذلك اليوم صارت نعمة دائماً معنا. وكنا دائماً نعتبرها غير موجودة، حين تُخصّن صفحتنا وتبادل الفكر، أو نتحرّك في الشقة شبة عاريين. بل حتى حينما نكون في غرفة النوم، كانت نعمة تداهمنا أحياناً فتفتح الباب لكي تسال: «أين وضعتُ السكّر؟»

لم تكن نخفي عنها حميميتنا. كانت ظلّاً حقيقياً لرجاء. ولم اكن أفهم علاقتهما. صحيح أنّ نعمة ليست جميلة. لكنّ هذا لا يمنع أن لها جسداً بدأتُ مفانئها تتفتح، والأكيد أن له ناداته السريّة المشتعلة. غير أنّ نعمة كانت تبدو سعيدةً بوضعها؛ فقد كانت تكتشف الحبّ والرّجل واللذة عبر رجاء، وعبر حكايات رجاء. والأكيد أنّها تعرف حتى الأشياء البالغة الخصوصية التي تحصل بيننا في غرفة النوم، فرجاء تحكي لها كلّ شيء، كلّ شيء، مهما بدا صغيراً وتافهاً، ومهما كان خاصاً وحميمياً.

...

لكنّ لدى المazel الذي بلغته علاقتُهما أن ادركه إلا حين مرضتُ رجاء. فقد كانت رجاء وظلّها تزورانني مرتين في الأسبوع، مساءً الثلاثاء ومساءً الجمعة. ثم مرضتُ رجاء، وأجرت عمليةً جراحيةً الزمّتها السريرين شهرًا كاملاً. فراحات نعمة تزورني. تحرص على أن تملأ الشقة بالصخب الجميل الذي كانت رجاء تنثره في أرجائها، خصوصاً بعد أن غادرتُ خجلها الأول وصارت أكثر انطلافاً في علاقتها معي. مرّةً ونحن في مرحنا الأبيض السعيد رنّ الهاتف. هاتفي في غرفة النوم جنب السرير مباشرةً. مرحتُ إليه. حملتُ السماعة واستلّيتُ على السرير وقلت: «الو...»

♦ قاصٌّ وشاعر مغربيّ: أصدر ديوانيّ شعر (مانيكائن)، وروصيف القيامة) ومجموعة قصصية واحدة (من يصدّق الرسائل؟)

كانت هي. تماماً كما توقعت. أقصد كما تمنيت.

- رجاء حبيبتي، كيف أنت الآن؟

- بخير. لقد خرجتُ ماما قبل قليل، فتسللتُ إلى غرفة نومها لأهتف لك. قل لي، هل نعمة هناك؟

- طبعاً، حبيبتي، إنها هنا. في الغرفة الأخرى. هل أتدريها لك؟

.....

وجاءت نعمة واستقلت إلى جانبي، وبداناً نكلمها معاً. قالت رجاء إنها اشتاقت إليّ. فقبّلتها على الهازف. لكن ذلك لم يكن كافياً. قالت إن حرارة القلب لم تصلها، وطلبتُ منّي أن أقبل نعمة من أجلها، أن أغمض عينيّ وأفكّر بها وأطبع قبلة حارة على شفتيّ نعمة. إنما يا حبيبتي... لكنّ شفتيّ نعمة كانتا حاسمتين. تبادلنا القليل لأزيد من عشر دقائق، ورجاء تتأوه في السّماعة. صوتها يصلني كأنها معي. وأنا أعرق في شفتيّ نعمة. ورجاء تتأوه. ثم طلبتُ منّي أن أمسك بندها الصغير. ورغم أنّ نهد نعمة كان انضج وأشهى وأكثر امتلاءً، لكنّي ما كنتُ لأخون رجاء. لذا تخيلتُ نهد رجاء الصغير وأطبقتُ عليه. بدأت أمصمه كما كنتُ أفعل دائماً مع رجاء. أمصص الحلمة والحسها بلساني، والنهش الشهوي يفتح أمامي كزهرة بريّة تُسقى لأول مرة. كنتُ أفكّر في رجاء وأنساها، وهي تتأوه في الهازف. وأما نعمة فبدت حريصة على أن تخبّس أنفاسها المنقطعة، وإن تتأوه كانت تفعل ذلك بصوت كتم.

...

ظلت نعمة تأتي. وكلّما خرجتُ أم رجاء لسان، تُحمل الشقيّة السّماعة ونبدأ. وحينما لا تتصل، نجلس أنا ونعمة بشكل عاديّ في الغرفة الأخرى، نلعب الورق ونستمع للموسيقى، أو نتفرج معاً على التلفزيون. اشتغيتُ مراراً أن أحضنها وأن أفكّر فاحتيّ صدرها، لكنّي ما كنتُ لأخون رجاء. ما كنتُ لأفعل وصوتها ليس هناك. لذا كنا نجلس هادئين إلى أن يرنّ الهازف. وحين لا يرنّ لا شيء يشتعل بيننا.

عادت رجاء. عادت إلى زيارتي مرةً أخرى. هذه المرة تركتُ ظهري يُلمّق الباب ويُفتّح أولاً، واختفت هي وراء. لم تخبرني أنها قد عادت إلى حياتها الطبيعية وأنها غادرت السرير منذ يومين. أرادت مفاجاتي. كم أحبّ هذه البنت! حينما عانقتها في الباب أحسستُ نفسي خفيفاً كريح. رشيّفاً كغراشة. مصطخباً كموجة. ولا أعرف كيف حلّقنا كروحٍ طائرة لنجد جسدنا معدّين على السرير. كانت رجاء تقبّلني وتبكي. وكان جسدها قد استحال طحيرة مقدّسة وأنا أعوم فيها وأسبح.

لكنّ، ما بالّ الماء يزيدُ ويصطخب داخل هذه البحيرة التي ألقيتها هادئة؟ أحسستُ وكأنّ موجاً دافئاً يتسلّقني ويتكرّس على ظهري فيدغفه. وحين التفتتُ كانت نعمة عاريةً هي الأخرى إلى جواربي. تُلحس ظهري وتقبّله وتُدغفن وجهها بين كتفيّ. وكان نهدها ملتصقين بظهري من الخلف. يثرحان فيه كسهرين شقيين يلهوان فوق مرج أخضر. لم أفهم كيف حصل ذلك، ولم أكن أتخيّل حدوثه. كنّه حصل وتكرّر. فلم أعد أعرف أين ينتهي جسد رجاء و متى يبدأ جسد نعمة. ففي السرير كانا يستحيلان بحيرة. بحرًا. بحرَيْن. فمن يستطيع فصل الماء عن الماء؟

...

لكنّ نعمة ستبقى رغم ذلك ظلاً. فحتى وهي في أقصى حالات اللذة كانت تُكتم تأوهاتنا. وكان كلّ أدّ التذاتر تصدر عنها خيانة لرجاء. وأنا أيضاً لم أكن أنطق بغير اسم حبيبتي. وكانت نعمة بيننا: جسداً آخرس يتلوى بلا صوت، ويتلذذ بلا صوت، وبلا صوريتنشي. وحين تنتشي كانت تتسحب من السرير إلى الخارج. تهيج لنا شيئاً: عصيراً في الصيف وشائياً في الشتاء. ثم تُطرق علينا الباب بباب وتُطال برأسها الصغير وهي تردّد مازحة: «الم تعبنا بعد؟ تعالوا نشرب شيئاً قبل أن نغادر.» ثم مُوجّهة حديثها إلى رجاء: «لقد تأخرنا. وكنا نشرب عصيرنا في الصيف أو شائياً في الشتاء ونتسحب البتتان. وفيما كنتُ أقبل رجاء عند الباب موكّماً، كانت نعمة تمدّ لي يدها صافحة. كنتُ أصافحها فقط، وحين تغادران أفكّر في رجاء كثيراً وأشعر بسعادة بالغة لأنّي عثرتُ لها في البحيرة على فاحتين أشهى. أكثرُ نضجاً وأملناً. ولم أكن مع ذلك أفكّر في غيرها، حتى وأنا أكتب الآن هذه القصة.

لكنّ نعمة ظلتها. فمنّ يجزّي على فصل الجسد عن ظله؟ منّ؟ ثم إنّ تلاح الظلّ أشهى... لو نُكلمون.

وزرات

قصة درع بشرية

♦ جانيت وينتروسون ♦
ترجمة: هناء سليمان

«هووووه، هووووه، نم يا حبيبي نم،

انت تصرخ من الشظايا الآن، وغداً ستصير مسخاً مشوهاً،

لكنك يا حبيبي ستعرف يومًا أن إعاقتك نعمة، وستشعر أنك ممتنٌ

لقنابل الأطفال التي أرسلها فاعلُ الخير جيفري هون.»

(من قصيدة لوتوني هاريسون، رداً على وزير الدفاع البريطاني جيفري هون الذي قال في حديث للراديو إن الإصابات العراقية ستسببها على استخدام القنابل العنقودية)

نادوني بالحرفين: ت، د. د. للإسم وقع يشبه سيارةً قديمة الطراز أو عميلاً سريعاً. أنا في الزمان الخطأ بالتأكيد، وربما في المكان الخطأ أيضاً، وأشعر أنني أقرب إلى قصةٍ ممّني إلى كاتبٍ بشريّ. أنا من ذلك النوع من الأشياء التي يُكتب عنها. أنا مكتوبة بالحروف، وخلف الحروف حياة، وهي الشيء الوحيد الذي لم أستعره لهذه الرحلة.

حينما وافقتُ على المجيء إلى بغداد لم تكن لديّ الملابس ولا الاتصالات أو الخبرة أو النظرية، لا المصادر ولا حتى النقود. كان لديّ شيء واحد أستطيع أن أمتحه بحرية: حياتي. أما بقية الأشياء، فمهما دفعتُ للحصول عليها، عاجلاً أو آجلاً، شخصٌ آخر.

الشمس تُشرق، وفي كل صباح اتصال إن كنتُ سارها مرةً أخرى. أنا لا أملك شروق الشمس ولا أستطيع أن أجعلها تُشرق، ولكنني أشعر به هبةً، هبة الضيوء والدفء والأمل ويومٍ آخر. في الوطن لم أكن أرى الشروق إلا نادراً، وكان الصباح مجرد فوضى من أصوات المنبّ والكورن فليكس والنكد، وأمنية أن يطول النوم قليلاً – لو لم يكن اليوم قد بدأ بعد.

هنا أستيقظ قبل شروق الشمس. الآن أحداث الشمس، اطلب مزيداً من الوقت. وارسم الظلال بغيرة المحب. كوب الماء هذا، وفنجان القهوة المحلاة، والخبز المخبوز بالأس، كمعة العسل هذه، كلها أشياء، لم أتذوّقها قبل الآن؛ ولكنني أتناولها كل يوم الآن، وفي كل يوم أشعر بأنها جديدة مثل الشمس بالنسبة إليّ، ومثل الحياة التي أشعر بها جديدة كل يوم.

ليست لديّ ممتلكات هنا، ولكنني أغني من بنر بتروول حينما قلتُ إنني سأمتح حياتي، صرّث أقدّرها، وأصبح تقديرها فعلاً، جزءاً فاعلاً من الكلام. لا أعتقد شيئاً الآن؛ اتسلّق جبال ثروتني كشيء خرافي لأمعٍ قادم من أسطورة. أنا كلّ ذهب الشرق وجواهره. أنا بساطي السحريّ.

وأنت، متى كانت آخر مرة أحببتُ فيها الحياة؟

لم أجد صعوبة في اتخاذ القرار. أنا من الكويكرز.^(١) كان أبي سائق سيارة إسعاف في الحرب العالمية الثانية؛ وبينما كان الرجال الآخرون يماريون وصوروا الميديات في الجيوب، كان أبي يُحمل صورةً لكروسي من طراز الملكة آن. كان يؤدّ أن يتذكّر ما كان يضيّح ببعثاته من أجله، وكان ذلك استمراراً للحضارة، الإيمانُ للعالم متحضّر.

كلُّ ما أعرفه هو أن الحروب تؤدّي إلى مزيد من الحروب فيما بعد. العنف يعود في صورة عنف، والحرب يمكن تبريرها دائماً وجعلها ضرورية. هذه الحرب هي «الأخيرة»، «آخر الحروب»، وبعدها «لن تكون هناك حروب».

ليس لدينا اختيار، أما أنا فقد أردتُ أن يكون لديّ اختيار. أنا لا أستطيع أن أوثّر في العالم. لا أقود دواً إلى مصائرها. وما الاختيار المتاح لي حينما تذهب بلادي إلى الحرب لقد قررتُ أن أصوتُ بجسدي، فذهبتُ إلى العراق دواً بشريّة.

♦ - كاتبة من لندن. والترجمة كاتبة مصرية.

١ - الكويكرز: طائفة مسيحية أسسها جورج فركس عام ١٦٥٠. محور العقيدة فيها هو الإيمان بالضوء الداخلي، ويُرفض أفراد الطائفة الطلوق والكبتية التقليدية. وقد دعمت الطائفة العديد من قضايا الإصلاح الاجتماعي، وأسهم أفرادها في مقاومة حرب فيتنام. (الترجمة)

كنت خارجة على الشرعية فور وصولي. تحولت إلى مجرمة حرب. لم أقتل أحداً ولم أشارك في قتل الآلاف، لكنني أصبحت «ضد الوطنية»، «خطراً» على نفسي وعلى الآخرين. كنت شخصاً «يستحق» العقاب. لو تمكنت من البقاء حية، فسأقتل وأحكم وأدان وألقي بي في السجن. عالم غريب حقاً، حيث يُعد من الشجاعة أن تموت وانت تقتل الآخرين، ومن الجريمة أن تهب حياتك لتقتل الآخرين.

دعوني أقل لكم. أنا لست مادة للشهادة. جان دارك والحرق على العمود والقلب المحترق لا تصلح لي. لم أؤمن أبداً بشيء إلى حد أن أموت من أجله، ربما لأنني لم أؤمن بشيء أعيش من أجله. مثل كل الناس سلكت طريقاً، راضية بمسؤولية خريطة دون إرشادات واضحة ودون تحديات كثيرة. كيف تغيرت؟ لقد تغير مسار الطائرة. كنت أسكن في ضواحي لندن بالقرب من مطار جوي يُستخدم عادة لطائرات النقل. ولكن بسبب الحرب تحول المطار إلى مقر لقاذفات القنابل الأميركية ب- ٥٢. كانت تطير فوق سطح منزلي مباشرة، تهز الأعمدة وتهزني فاستيقظ من نومي، من نوم كان يبدو لي أنه طال سنوات. وتحت ثلاثين طناً من القنابل وقاذفات الصواريخ التي تحشو بطن الطائرة كمنسج ولينر، استيقظ عقلي النائم على احتمال الفقد. ماذا لو كان منزلي، إبنائي، شاري المألوف، هي التي تنتظر كل ليلة هدير الطائرة الخفيض، مدركاً أنها لن تُعبر لتهبط ببرادة في مكان آخر، بل ستلد الموت الحي فوق؟ ماذا لو كنت أنا المكان الدافئ الذي اختارته؟ هذا السرير، حيث يجب أن يكون كل شيء آمناً، سيصبح فرعي الليلي. لن تحميني أية أغشية فوق رأسي. لن يأتي عبر الباب من يمسك يدي مطمئناً ليوقظني من الحلم الشرير. لقد غيرت مسار طيرانتي. ذهبت إلى ركن المطار وأبطلت عمل الطيار الآلي الذي كان يحدد مسار حياتي، وامسكت بزمام الأمور. هبطت الطائرة على الفور؛ لم أقد طائرة من قبل.

هل كانت السموات بهذا الانشاع حقاً؟ هل كان المشهد واضحاً إلى هذا الحد فوق مستوى السحاب؟ كنت متشعبة بالزفة كالسيدة العفراء، زرقاء كالكوكب الذي يدور بين الأنجم دون أن يخشى السقوط.

لقد تماهيت مع حريتي. لكن هذه الهبة لم تدم طويلاً؛ فقد شعرت على الفور بأنني حمقاء، حمقاء لا يريدوا أحد. ماذا كنت أفعل هنا، متخذة من ياس أناس آخرين قضيتي؟

بينما كنت أسير وسط شوارع بغداد، أقابل أصحاب الدكاكين والأطفال، بدأت في تعلم ماذا يعني أن تعيش بلا أمل. أن يُقتل الديكتاتور أو يبق، هل ستتغير الأشياء بعد ذلك حقاً؟ قلّة كانت تعتقد ذلك. قلّة كانت تؤمن بالتحريك كنتيجة للتغيير. لقد بنى الناس حياتهم على ما لديهم بالفعل، وكانت تلك هي الحياة التي كانوا يريدون أن يحافظوا عليها. كان هناك الكثير من الغضب، والكثير من الاستعداد للقتال، دون تفكير بأن عالمهم سيصبح مكاناً مختلفاً. المكان المختلف ليس لهم؛ إنه للأغنياء والأقوياء. ولم يكن أحد منهم كذلك.

وهكذا رحلت أطهر وأنتف وأقش الخضروات وانتظر.

كان هناك جندي يمزج جرتي المستأجرة كل يوم في سيارة نقل. كان من المميزين لا الخائفين، من الصلوة لا العامة. لم يتحدث إليّ قط. كان ينظر إليّ وأنا جالسة القرفصاء أحضر الطعام. حتى جاء يوم أتبه فيه إليّ ويندقي على ظهره قائلاً: «يجب أن ترحلي إلى وطنك. قلت: «هنا وطني». ودون سبب واضح بدأت أشرح له أن هذا المنفى الاختياري صار الوطن الذي لم يكن لي يوماً. لم أكن أستطيع أن أعيش مع نفسي، ناهيك عن الحياة مع أحد. وأما هنا فكانت أعيش مع نفسي ومع الآخرين.

قال شيئاً عن الغرب الذي يسيء فهم كل الأشياء المهمة. سمعته «سائحة الأزومات». قال إنني فور بدء القتال ساكنون أول من يُهرب.

كنت أخرب من قبل، ولكن هذه هي نهاية الهرب.

ضحك مني وانطلق بالسيارة، والتراب يشكّل سراويل خلف العجلات. ومن خلال التراب الملتف رأيت عربياً فوق جمل ذي سنم واحد يسُرع عبر الزمالة حامل حجراً ودرعاً. وعلى مسافة ما خلفت العربي، كان هناك رجل يركض على صهوة جواد أبيض. سالني الرجل إلى أين ذنب الاعرابي؟ فأنشريت إلى هناك. قال الرجل: «إنه يحمل الزمن والحضارة معه، ولكن الوقت قد فات». وبينما كان يركض بعيداً فوق جواده نظرتُ خلفه، فرائتُ مذ البحر المتلقي يتدفق نحونا.

بدأ القصف حوالي الثالثة صباحاً - وهي الساعة التي تخشى الروح فيها الموت أكثر من أي وقت، ويصير الجسد أشد ضعفاً. أيقظنا القصف من نومنا العميق، وشاهدنا المبنى الحكومي المقابل لقلعة سحابة من الدخان الأسود.

أخذ أفراد العائلة التي كنت أقيم معها قليلاً من الملابس وبعض أوعية الطهو واتجهوا إلى القبو. وقبض الولد الأكبر على ديناصور مطاطاً محاولاً ألا يبيكي. وتعلق الرضيع بأمه وهو يظن إلى ملك الديناصورات يختفي ببطنه داخل فلك أخيه.

كانت تلك الليلة تشبه الليالي التالية. لم نمت، ولكننا لم نستطع أن نعيش. كنا ننتظر داخل منطقة المفقودين، المسماة بالحرب.

وحيث سمعت أن قوات المشاة دخلت إلى المدينة عرفت أن الوقت قد حان لتترك المنزل والذهاب إلى القتال. لم أكد أبداً السير عبر الطريق الترابي المؤدي إلى الشارع حتى توقفت شاحنة، وجرتني جنديان عراقيان إلى داخلها. ضربني أحدهما على فمي وأمرني الآخر بأن أخرج، رغم أنني لم أقل أي شيء. قادا السيارة إلى معسكر خارج المدينة، وأصبحت حبيسة في غرفة للتحقيق مبنية من الإسمنت وغائصة إلى نصفها في الرمال. كان فمي متورماً، لكنني سمعتهم جيداً وهم يقولون إنهم لا يريدون شهداء أمريكيين على شاشات السي إن إن. لم يكن من المجدي أن أقول إنني بريطانية - ما الفرق؟ - أو إنني جنث إلى هنا لأعرض على الحرب. أخذوا لباسي ومزقوه. بما أنني أحب العراق إلى هذا الحد، فلأنني أستطيع الآن أن أكون عراقية. كانت الطائرة الأخيرة إلى بريطانيا قد غادرت منذ أيام، وكان يجب أن أغادر: فلقد خذرتني السفارة وطلبت مني الرحيل. ولكنني، وآخرين مثلي، بقينا. بقيت مختبئة مصممة على الوقوف في طريق الغزو، رغم وقوفي كسحبة الآن. على الأقل كنت جديرة بالاعتصاب. نساء في الحرب دائماً ينتهي الأمر هكذا، ليس كذلك؟ العقاب والحل هو أن يفتصبونا. بدأت في مقاومة أحدهم، مدركة أن المقاومة بلا جدوى. شعرت بجسده فوق جسدي: كنت قد جنث إلى هنا راغبة في أن أمتح جسدي، ولكن ليس بهذه الطريقة! لماذا تصورت أنني سأموث جديدة في لحظة من لحظات الحقيقة؟ المجد يُخترع بعد نهاية الحروب. لا مجد هناك في القذارة والعرق والجلل المشوه والجروح المفتوحة.

سمعت صوتاً غاضباً يصيح: نهض الرجال وأمرنا هاربين من الخيمة، ممسكين بالاحزمة الملوكة. كان أحد الجنود يساعدني على النهوض. تعرّكت عليه: إنه الرجل الذي كان يطوف كل يوم بالشارع.

- لا يمكن أن تموتي من أجلنا. ربما تموتين أثناء القتال، ولكننا سنموت من أجل أنفسنا.

- وماذا عن النساء والأطفال، من سيؤمن من أجلهم؟

لم يجب. كانت هناك أصوات في الخارج. نهض بسرعة واتجه إلى الخارج. فهمت القليل من الأصوات العالية: كانوا يريدون أن يُجسم أمري سريعاً، إما بإعائني للرجال أو قتلي. ثم سمعت خطوات تبتعد.

بعد مرور وقت طويل من الليل، بعد الصمت الغريب الذي قطعته عويل صفارات الإنذار والقصف المستمر، سمعت صوت باب الكوخ يُفتح. قال:

- انعمي، انهبي واخترقي في مكان ما.

- هل ستتركني أذهب؟

- نعم.

- لماذا؟

جلس بجواري على الأرض. أخبرني أنه ترّس في أميركا. كان يكره صداماً، ولكنه يحب بلده ولا يعتقد أن الحرب عادلة، لكنه سيُقدم على القتل إذا اضطر إلى ذلك. لن يستسلم. لن يخون بلده. قال: «يجب ألا يصبح العالم بأكمله ملكاً لأميركا». أخذ بيدي واتجهنا إلى الخارج. كان القصف قد توقف إلى حين، وضوء الكهرياء قد انطفأ والنجوم تتألق فوق المدينة. كيف تبدو من هناك، من أعلى العالم الأزرق الجميل، والأنهار الكبرى تُغمره والبحار تغطيه، ولا حدود أو قيود سوى ما صنّعت البشر. كانت الأنهار تتدفق دون أكرات بائي بلد تمر، والغابات تنمو حيث التربة صالحة. نحن جميعاً نتشارك في سماء واحدة وكوكب أزرق صغير. وفي مكان ما من النجوم كان العالم ينفجر.

قال الرجل:

- اسمي «دال» وددت لو عرفتك في زمن أفضل.

وفي الخارج كان رجل يعلّق بندقيّة موجهة إلى كتف دال، وصوته يعلو: «أميركية أميركية». أخرج مسدسًا من الجراب الخلفي، وخطوت أنا إلى الأمام رافعة يديّ. ضحك الرجل الضخم، وبدأ دال في الكلام مسرعًا غاضبًا، وذراعاها أمام صدري. لوّح الرجلّ الضخم ببندقيته نحونا وهو يضحك، ثم أطلق طلقتين على التراب تحت أقدامنا مباشرة. لم يتحرك دال، أما أنا فصرخت وتحركت على نحو غريزي إلى الخلف. لم يدريني أحد على أن أجبن، ولكنني تصرّفت تلقائيًا.

دوى انفجارٌ ضخم. فجأةً كنّا ثلاثتنا متكويّمين على حائط الخندق، والإسمنت المتشقّق يخترق ظهري. كان فمي ممتلئًا بالتراب، وكنت أختنق. القى دال إليّ بقارورة ماء، وجرتني نحو سيارة نقل. أصدر امرًا سريعًا للجنود، ثم تحركت السيارة إلى الأمام، بيده، مثل حيوان ثقيل يُقَلّ العالم. كان الجزء الخلفي من السيارة مظلمًا، وثمانية عراقيين يجلسون على السكتين المعدنيتين على جانبيها وينادفهم بين أرجلهم. كان الغطاء القماشى ممزقًا، والأرضية صدئة. وضع أحدهم حقيبة على فتحة في الأرضية ليمنع دخول الرمال.

لم يكن أحد يتكلم بالإنجليزية. أعطاني أحدهم شوكلاتة. كانوا أطفالًا بأجساد جميلة ستسلم وتُجرح وتُترّف. كنت قد رأيت قبل ذلك نظرة دهشة في عيني رجل حينما اخترقت جسده رصاصة. كيف حدث ذلك؟ كانت له زوجة وطفل وليد. وعندهما بأن يعود.

- هل تذكرين قبل معركة طروادة كيف ودّع هيكتور أندروماك زوجته وأبنة الصغير الذي أخافته ريشة الخوذة، وبرقة بالغة يخلع خوذه ويقلّب زوجته وظله ويغادر كبطل ولا يعود أبدًا؟

كان دال يهمس إليّ بذلك، وهو يمسك يدي بركة والسيارة تُعبر الليل. وكنت أسمع طلقات البنادق تقترب: كنّا في طريقنا إلى المعركة. انتهت الرحلة قبل الفجر. كان الجنود ثنائمين، ورأس كلّ منهما على كتف الآخر. شعرتُ بالعُثيان من رائحة الديزل، فقفزت من السيارة وابتعدت قليلًا لاستريح.

كان القمر قد خبا والنجوم شاحبة. جاء دال واستلقى على جانبه بجواري وهو يفرّد بطنانية علينا كلثنا. قُبّني. كنتُ أريد أن يقبّلني. جسده وجلده الدافئ كانا الحقيقة. كلّ الدعاية والعدوان والسياسة والبلاغة تقتقر إلى الحقيقة البسيطة لجسدك وجسدي: نحن نريد أن نكون أحياء، أميين، نريد مكانًا لأبنائنا، وكلّ فرد في العالم يريد ذلك. لا شيء أكثر بساطة من ذلك، ولا شيء أكثر صعوبة.

يبدو أنني استغرقتُ في النوم. وحينما استيقظت، كان دال يبتسم تحت شمس ساطعة.

قال: أنا أجبك.

قلت: أنت لا تعرف عليّ شيئًا.

قال: أنا أعرفك، لقد تعرّفت عليك.

هزّزت رأسي موافقة. الحب هو المعرفة. الحب هو التعرّف: أن تعيد التفكير في كلّ ما نعرفه، وكلّ ما هو نحن، لأنّ شخصًا آخر يقف أمامنا كالمرأة.

أخذ دال النظرات المعطّلة متفحصًا الأفق الأحمر. أعطاني إيّاهما. كان هناك طابور طويل من الدبابات الأميركية يتحرك بيده نحو موقعنا.

قال: لقد حان الوقت، خاتمة؟

هزّزت رأسي بالنفي وامسكت يده. قابلته اليوم فقط، ولن أراه ثانية غدًا. لكنّ هذه اللحظة كانت تحوي أعوامًا بداخلها، أزمنة سابقة وأخرى تجيء. إذا كان هناك عالم مواز لعالمنا، فقد يكون هناك سلام، وساقايلك هناك.

يحمل الحب كلّ شيء، يصدق كلّ شيء، يأمل في كلّ شيء، يتحمل كلّ شيء. الحب لا ينتهي أبدًا.

لندن

لم تكن أمي تترك على نحو ما أن المسألة جد خطيرة. ربما أخطر بكثير من الشكل الذي تعاملت به مع الحكاية حين روّتها أختي سعاد علينا فسخرت منها. حكمت ما رآته تحديداً، دون حذف أو إضافة، فقالت إنها حين وقفت في الحمام رأت من نافذته شيئاً يطير في منور العمارة دون جناحين. كذبتها أمي وقالت إن سعاد تحديداً لا بد وأن تكون قد شردت بأفكارها منذ تخرجت وجلست في شرفة العمارة تحصي الرؤوس الطافية على سطح الشارع مثل جثث.

بعد يومين أكدت منى بنت الصفتي، بنت جيراننا، أنها رأت الشيء نفسه يطير في هواء المنور دون جناحين. وأضافت أنه يُشبّه الثعبان. كررت أمي سخريتها، مضيفة أن بنات العمارة أصابتهن لونه من جراء تأخر قطار الزواج وشردت عقولهن في وهم العريس الذي لا بد أن يأتي ياتي، وهما من يُنفق النقود والعمر على الشريحة «صدقة» التي تُعرف الطالع، ثم يعدن إلى البيت لينمن إلى اليوم التالي وربما إلى العام التالي. عم صدقي يعيش وحيداً منذ ماتت زوجته. حكى وهو جالس على قهوة الصعايدة المواجهة للعمارة أنه رأى بعينه، وهو خارج من الحمام، شيئاً يطير في المنور بلا جناحين. لم تصدق أمي: فهو في نظرها رجل «ملاس ويصباص» ولم يترك امرأة في العمارة بل وفي الحي كله إلا وغارزها، وليس من المستبعد أن يُركب موجة البنات ويتحدث هو الآخر عن شيء رآه يطير في المنور بلا جناحين.

الواقعة نفسها أكدها أحمد بلال، الذي شاب شعره دون أن يتزوج أو يأتيه عقدٌ عملٍ من الخليج، وأمه ما تزال تُشرط بدعواتها في النازلة والطالعة وهي تراه يغيب في بئر السلم.

تواتت الحكايات ولم تصدق أمي غير عم حسان، جارنا الطيّب الذي يؤذن لصلاة الفجر في شرفته شقته. حكى أنه منذ أيام قلائل، وبعد أن أنزل صلاة الفجر نزل إلى المسجد، رأى في ظلمة السلم شيئاً يجري نحو أقرب نافذة تطل على منور العمارة والقي بنفسه منها. وعندما لحقه عم حسان راه يطير، فتذكر ما روت أختي وروته منى بنت الصفتي ورواه عم صدقي وأحمد بلال.

...

في ظهيرة ذلك اليوم قررت أمي أن تبحث في مسألة ذلك الشيء الذي يطير دون جناحين في هواء المنور. جمعت رجال العمارة ونساءها وأكثرت على الجميع بضرورة البحث عن رفاعي؛ فهو وحده القادر على أن يخلص العمارة من تلك الكائنات. لم يفلح أحد فيما أكتت عليه أمي سوى عم صدقي؛ فهو الجالس ليل نهار في قهوة الصعايدة يُرصد حركة الرائع والغادي ويتطلع إلى الغسيل الأبيض المنشور في شرفات النساء الحيدات، فيعرف فله طيراً وشوقاً. حين رأى رفاعياً يسير في الشارع وفي يده حقيبة كتانية كالحذاء اللون، أخذه من يده وصعد به شقناً.

كانت أمي تنظر إلى حقيبة الرفاعي المتسخة في توجس، ولما طعن الرجل إلى نظرات أمي أُلْغِم على المحصف الشريف بأن شيء في الحقيقة سوى بعض ما جاد عليه به المحسنون: قطعة جبن رومي جافة من بئر الذي يبيع بالجملة، ورغيف خبز من فرن حمادة، وثمرة طماطم، وأخرى من الخيار، وبعض الجرجير. ولما رأى أمي ما زالت صامتة تنظر إليه والجميع يتابعونها في صمت وإذعان، استشعر أن ثمة اتفاقاً أن يبدأ العمل. فنزع جلابيه وتحرك في العمارة وهو يُخطب على شفق دون غيرها ويردد كلمات غير مفهومة ذات مخارج غير واضحة، ثم راح شيئاً فشيئاً يُخرج ما في الشفق من ثعابين.

سادت حالة من الذعر والهلع والهرج والمرج بين البنات والبنين والرجال والنساء في العمارة. فقد أخرج الرفاعي من شقنا ثلاثة ثعابين، ومن شقة الصفتي ثعباناً واحداً، ومن شقة عم صدقي ثعبانين، ومن شقة عم حسان نفسه أربعة ثعابين، ومن فوق السطح أخرج الأم الكبيرة والأب الكبير. بدا كل منهما عجوزين جداً.

كنا واقفين وكأنا نموت ببطء شديد، وكان الزمن واقفاً في مكانه وفي مكاننا. ظللنا هكذا حتى مضى الرجل يخبئ ثعابينه في الحقيبة الكتانية المُنْسَخَة.

كانت نظرات أمي تبعث بسؤال كبير مثل مطرقة تدق على رؤوسنا: هل نسكن عمارة فيها كل هذا الكم من الثعابين؟ بدا وجه أمي صامتاً ووجه النساء والرجال مكفهرين وملامحهم مدموعة بالذعر. لكن الرجل كان يوجه حديثه ونظراته إلى أمي التي كانت حزينة إلى درجة لم أرها من قبل.

اقتربت أمي من الرجل ونظرت إليه، فأقسم أن لا ثعابين أخرى في العمارة. لكن أمي لم تصدق الرجل أبداً، وبدا من نظراتها الشك والريبة. كما بدا التعب والحزن. مضى الرجل وظللتنا واقفين، كل منا ينظر إلى الآخر. أتصور أنه لم تمر لحظة علينا من هذه. كنت أحس بأن العمر الباقي مثل ريشة سريعة الطيران، وأن ما مضى منه مثل كيس رمل ثقيل. واختلط دخان سجائر الرجال بصوت أمي التي راحت تهرع عم صدقي وعم حسان وأحمد بلال بالبحث عن رفاعي آخر.

قبل أن تبدأ أمي في توزيع مسؤولية تنظيف الشقة من آثار الثعابين أمرتُنا نحن، بنات العمارة وشبابها، بأن نرافق الرفاعي حين يأتي لنتعلم جميعاً حرفة.


كنّا ننظر بعضهمنا إلى بعض في توجس صارم. وكانت تلك المرأة الواقفة على مقربة منا تتابعنا بحرص غريب.

القاهرة

الأدب

مرجع المثقف العربي

تصل الآن إلى كل بيت عبر الانترنت



www.adabmag.com

المجلة غير موجودة في سوقك؟

- اشترك مباشرة (راجع ص ٢)
- زُرْ موقع الأدب الإلكتروني www.adabmag.com

الأفكار لا تُفسد... الكتبُ هي التي يُفسد!

امراة الغائب

مهدي عيسى الصقر

مادّة البنزين شحجّة جداً. انت تعرف هذا. وقتها اخذ المتعاملون في السوق السوداء يبيعون هذه المادة بأسعار عالية. قلتُ له إني أنتكر ما حدث.

- في هذا الوقت سمعتُ أنّ بعض الناس يستخرجون المقادير القليلة من البنزين التي تركب في قعر قناني الغاز الفارغة. ويبيعون ما يتجمّع منه. عملية لا تخلو من أخطار قاتلة. ولكنّ الروح الذي يأتي من ورائها كان مغرياً!

- فدفعك الطمع إلى أن تفعل مثلهم.

- في البداية سار كلّ شيء بشكل ممتاز. لم أجد أيّة صعوبة في فتح القناني. ولكنّ في أحد الأيام، بينما كنتُ أحاول فتح واحدة، استعصت عليّ. الحثّ عليها...

- فأنفجرتُ في وجهك!

- بالضبط، أستاذ وجدي.

- وهكذا فقدتُ بصرك.

- وفقدتُ امرأتي أيضاً، إذ كانت تقف بجواري تساعدني.

قلتُ له إنّ مثل هذه الحوادث تقع لأيّ إنسان. غير أنّه كان يرى أنّ ما حصل كان نتيجة متوقعة لسلسلة من المصادفات. وكان هو الأداة التي نُفذتُ المشهد الذرّويّ! قال ذلك وضحك. وأدهشني إلاّ أحسن. في ضحكة الأعمى، بأيّ شعور بالمرارة: كأنّ ما جرى له كان قدراً محتوماً. قلتُ له: «وهكذا اخترتُ أن تبني الأشياء» قال إنّ في البداية فُصّد المقابر، يقرأ من الذاكرة سوراً من القرآن الكريم على أرواح الموتى، إذ إنّ ذوي الراجلين يتصدقون بسخاء

قبل أن تختلّ العلاقة بيننا - بسبب عشقي لامراة الغائب، وملاحظات الأعمى الفظة والجارحة التي تُشعّرنني بأنّي إنسانٌ وضيع يحاول أن يعتدي على حركة رجل ذهب يدافع عن البلد - اعتدّت، عندما ينتابني الضجر، أو ينقطع التيار الكهربائي من المنطقة، ويتعدّر عليّ مواصلة عملي، أن اطلب من الأعمى أن يُحمل لي شايًا، واستقبه واقفاً في باب المحلّ يحدثني عن حياته. وكان هو يروق له أن يتحدث عن نفسه ساعات طويلة. كان يُترك مساعدته يهتّم بالزيائن، ويتكئ على طرف القاطع الخشبيّ، عيناها الخامدتان تحدّقان من وراء نظارته الفخمية إلى سواد الدنيا من حوله.. هذه الدنيا التي تحوّلّت - كما يقول - إلى محض أصوات وروائح، وعلى وجهه المحروق ما يُشبه الإحساس بالثقوبة، حتّى وهو يحكي لي عن تجربة عماء.

«أستاذ وجدي، انا كنتُ أملك عينين بصفاء عينيّ، يذكر في شبابه. وكنتُ أعمل معلّماً في مدرسة في إحدى ضواحي العاصمة، يهابني تلاميذي، ويحترموني زملائي المعلّمون. راح الأستاذ مؤمن، جاء الأستاذ مؤمناً، وكنتُ أعيش قانعاً وسعيداً مع زوجتي. قلتُ له إنّني نلتنّه أعمى من الولادة. قال لا. العمى جاء وهو في نحو الثلاثين من عمره. لذلك هو مازال يحمل في رأسه طيف الألوان، وأشكال الكائنات، وملامح الوجوه التي عرفها وعاشها - زوجته وأقاربه، وبعض زملائه المعلّمين - وإنّ بدأت هذه العالمُ تهتّ شيئاً فشيئاً، مثلما يهتّ أيّ شيء في الذاكرة عندما يغيب عن النظر. سألتُهُ إنّ كان تمرّض، قال لا، إنّما أصيب بالخبل، فعندما اعتدى الأميركان علينا، وخربوا محطات الطاقة ومصافي النفط، غدت

♦ - روايتي وخصائص عراقتي.

عندما يجدون أنفسهم ما يزالون يتنفسون الهواء وسط ذلك الصمت الرهيب. لكنه فوجئ في الجمعة التالية أن المقابر سوقٌ عمل يتقاسمه فريقٌ من عميان العاصمة؛ لكلٍّ اعنى مساحةً محددةً من الأرض، بما عليها من قبور، يُعرفون ساكنيها وأسماء الأقباب الذين يجيئون لزيارتهم في أيام الجمع والمناسبات الدينية. فراح هؤلاء العميان يسدون عليه طريق الارتزاق ويشتمونه. قال: «استاذ وجدي، انت لا تعرف كم يغفو الأعمى عدوانياً شديداً إذا شعر أنك تزاحمه على شيء، أو تدوس له على طرف؛ فهو حقود ولجوج لا يغفر ولا ينسى» سألته إن كان أصبح مثلهم، فقال معترفاً:

«إذا أردت الحقيقة نعم، أنا كنت متسامحاً في علاقاتي مع الآخرين عندما كنت أرى الدنيا. ولكن بعد أن انطفأت الأصوات وتساوت الألوان، غدت إنساناً كثير الشكوك لا أثق بأحد. فهذه الظلمة التي تلغى من كل جانب تجعلك تشعُر أنك معزولٌ وبصاحته. تهذّبك أخطارٌ لا تعرف شكلها ولا مصدرها، وبالتالي يتوجب عليك أن تكون محتافاً في كل لحظة للدفاع عن نفسك. في حالتنا، استاذ وجدي، فإن الشراسة، والشك، واعتماذ الحيلة والصداع، أحياناً في التعامل مع المُصرين أمثالكم، وسائل دفاع مشروعةٌ يقرها مجتمع العميان، باستثناء حالات شاذة قليلة»:

تألمته مذعولاً، وقلت له: «مؤمن، أنت ترعيني» ضحك وقال: «لا، فحن صديقان، وليس بيننا ما يستوجب الريبة والعداء، لا سمح الله، أما إذا نازعني على شيء، فليحرك الله من انتقامي» سألته وماذا فعل بعد أن طرده العميان من المقابر؟ قال إنه انضم إلى إحدى فرق المنشدين، الذين يقرؤون الآيات والندبة في مجالس الفاتحة ومجالس الذكر، لكنه وجد العمل متعباً ومهيأً. كانوا كل يوم في مكان، يتبعون خطوات الموتى. وكانوا يتعرضون إلى الإذلال على يد رئيس الفرقة الذي كان يستغلهم، ومن أصحاب المجالس الذين كانوا يعاملونهم مثل مجموعة من الشحاذين. قلت له: «وانتهيت أخيراً إلى عملك هذا». قال: «وجدت أن الإنسان يمكن أن يؤجل أي شيء، لكنه لا يؤجل ما له صلة بمعدته ومزاجه» وأصاح بائع الشاي السمع إلى الأصوات القادمة من ناحية دكانه، ليطمئن على ما يقوم به مساعده، ثم قال: «استاذ وجدي، أنا رجل يثرثر كثيراً؛ قل لي حين تشعُر بالضجر». قلت له إن كلامه يسليني، وأنا لا أستطيع أن أعمل ما لم يُرجع التيار الكهربائي. قال مسرّحاً: «إن سروري لك حكاية علاقاتي الجسدية مع صاحبتى الضريرة»

حكاية بائع الشاي مع معشوقته العمياء

قال الأعمى يحكي لي عن علاقته الجسدية (كما يسميها) بصاحبتة المكفوفة - أو بالأحرى قصة فجوره - إنه بعد مصرع زوجته في حادث انفجار قنبلة الغاز بقي يعيش وحيداً:

«أنت لا تُقدّر أن تصوّر كيف هي حياة الأعمى حين يكون وحيداً! عندي أخت أكبر مني، أكلت الحرب زوجها، وعافتها تحالول أن تُقول نفسها بنتاً صغيرة، جئت بها واسكنتها معي، هي وابنتها. أختي هذه لم تلبث أن تعرّفت على نساء الجيران، وكانت يبينن بنتٌ عمياء، في حدود الخامسة والعشرين، بدأت تُكثر من التردد علينا بسبب إحساسها بالعزلة. كانت تزورنا في المساء، وكنتُ أجبها في البيت عندما أرجع من عملي في الدكان كأنها تنتظرني. وبسبب عافتنا المشتركة نشأت بيننا علاقةٌ مودة. كنت مازال جديداً تقريباً على عالم المكفوفين، وبهمني كثيراً أن أعرف كيف تتصرّف من أجل أن أتهدي إلى سبل التعايش مع هذا الليل الأبدي الذي يطوّقني، كنت أحتفظ بيدها الدافئة الرخوة في كفي ونحن نتكلّم، وكان ملمس لحم يدها الناعم يجعلني أحسّ بالنشوة. مثل هذا الإحساس المذهل لم يكن يراودني عندما كنتُ أصادف يد امرأة قبل إصابتي بالعمى. كانت نظرات المرأة نفسها، ونظرات الآخرين، تحاصرن وتترك مشاعري. كانت العمياء تترك يدها تنام سعيدة في راحة يدي، وكنتُ أضغط عليها بحنان، تستطيع أن تقول، استاذ وجدي، إننا كنا نتصاحج عن طريق اليدين»

بدأ وجه الأعمى شيطانياً في ضوء الشمعة داخل المحل، ونثار الضوء المنساقط عليه من مصابيح السيارات المتخاطفة في الشارع. قلت له مندفعاً إنني ما كنتُ أتصوّر أنه مهووس بالجنس إلى هذا الحد، والغريب أن اسمه مؤمن «كان ينبغي أن يسوِّك فاسقاً» ضحك مسروراً وتابع سرد حكايته، قال:

«بعد عدد من اللقاءات والتخاطب سرّاً بالأنامل، تحت غطاء من كلمات بريئة نثر بها على مسامح أختي وابنتها الصغيرة، طبّعت منها، ممساً، أن نلتقي في البيت في النهار، وحدنا، في أول يوم جمعة. همست مترددةً، وهي تُلصق إلى حركة أختي المنشغلة عناً بشؤون البيت: «أخُتُ وابنتُها» قلتُ لها لا عليك؛ سوف أجعل البيت خالياً منهما، من أجل عينيك أنتِ؛ وضحتنا لهذه الكلمة»

وضحك متذكراً ما قاله وقتها للعمياء. سألته: «وهل أخلّيت البيت من أجل عينيها؟» قال: «في مساء يوم الخميس أعطيت أختي مقداراً من النقود، واقتربت عليها أن تأخذ ابنتها وتذهب لزيارة قبور الأولياء والصالحين، صباح يوم الجمعة، وأن تقضي النهار كله هناك في الدعاء على روح الشهيد زوجها، وأن تدعو الله أن يحفظنا من بلاوي الحروب وعداياتها» قلتُ له: «ياك من مأكرا» قال: «بعد أن غادرت أختي البيت، صباح يوم الجمعة، وابنتها معها، دخلتُ جاريتي العمياء، وبدون أن أضيق اللحظات الثمينة في مقدمتا، لا ضرورة لها، رزعتُ ثيابها عنها، وتعريّت أنا أيضاً، وبدأنا حلقة جنس جنونية مسرحية البيت كله، بكل حركاتها وزواياه. كانت المغوية تُهزّب مني وتختفي في الأركان، أو وراء قطع الأثاث، في داخل الغرف، وأنا أهول وراها مشتعلاً بالرغبة،

تَلطمني الجدرانُ من كلِّ جانبٍ! لكنَّها ما كانت تطلُّ لحظاتٍ عذابي، بل تساعدني في العُثورِ عليها من أجل أن أفرسها! أستاذٌ وجدي، أنا مارسُ الجنسَ كثيرًا، قبل الزواجِ وبعده، ولكنَّ صِلَّتني إنَّ قلتُ لك إنَّ ليس هناك في الدنيا ما هو أروغُ من ممارسة العميان للجنس. حتى إنَّني في لحظات الذروة، ما كنتُ أحسُّ كثيرًا بالأسف على نفسي لأنَّني غدوتُ أعمى! قلتُ له إنَّه يبالغُ طبعًا. قال: «حقًا، أستاذ! أنتَ لم تجربْ هذا الانعْراجَ الموهولَ والرائعَ للأحاسيسِ تصطبغ في جسدينَّ بلتَهبانٍ بالرغبة، في التحامِ حيواني لا يعرقلُ هيجانه أيُّ مشهدٍ خارجيٍّ. كلُّ خلية في جسدينا المتوقدين، كلُّ ذرة في لحمنا المرتعش، تمارسُ الجنسَ محمومة! أنذركُ إنَّني قلتُ لك: «أنتَ تجعل هذا التوجُّدَ الإنسانيَّ النبيل، هذا التزاوجَ الروحي، والتناغمَ الوجدانيَّ والجسديَّ العذب والشفاف، بين رجلٍ وامراة، يبدو كأنَّه عملٌ بهيميٍّ» قال: «هو كذلك، أستاذ وجدي، هو ذلك... إذا جرَّكته من كلِّ ما يحيط به من خطرٍ الكلام! قلتُ له إنَّ كلامه غريب، وسألته إنَّ كان ما يزال يمارسُ الجنسَ مع تلك البنت. قال: «على فتراتٍ متباعدة». هل ملَّها؟ لا. لكنَّها - مثل آية امراة تظنُّ أنَّها رُوَّضتُك بسحرِ جسدها الشيطاني - أصبحتُ تبالغُ في توقُّعاتها. الأنسة تقول إنَّ ما نفعله يخالف الشرع - كأنَّها اكتشفتُ هذه الحقيقة الآن - وإنَّ علينا أن نتزوَّجًا! تقول إنَّ أحامها سمع بعضَ التلميحات من الجيران عنها وعَمِّي، وإنَّه هُذِّبَ بقتلنا، نحن الاثنين، إذا تحقَّق من صحة الشائعات. تصوِّر، أستاذ وجدي، حياتي تنتهي بسببِ علاقة جسدية عابرة، على يد شابٍ مخبولٍ يعتقد أنَّه يدافع عن عرضه الأعمى!»

وضحك بائعُ الشاي مستهينًا بهذا التهديد، الذي ربما كان جدًّا. قلتُ له إنَّ المرأَةَ قد تكونُ صادقة. قال: «أستاذ، أنتَ لا تعرف بعد شيئًا عن مكر النساء! أنا سألتُ عن أخينا، وعرفتُ أنَّه شابٌ عاطلٌ مستهتر، يقضي فُهازه يتحرَّشُ بنسوان الحلة، أو يترصدُ المرافقات عند أبواب المدارس.» لكنَّ مثل هذا المخلوق يكون أكثر خطرًا عندما يَسمع إنَّ أحدًا تجاوزَ شرفه.» قال إنَّني أحاول أن

أخفيه، وإنَّ الحكايةَ كُلَّها كذبة خائبة من العمياء! تريد أن تُشغط عليه، كي تُقدِّم على حماقة الزواجِ منها! سألتُه وماذا قال لها ليُخصَّ نفسه من هذه الورطة؟ «نصحتُها ألا تُؤسِّد علينا مباحثَ علاقتنا! قلتُ لها دعينا نواصلَ رحلات الاستكشاف العذبة في مجاهلِ جسدَيْنا، المعبَّئُين بصنوف الخبايا النادرة التي يُعجزُ المُبصِّرون عن الوصولِ لها.» قلتُ له إنَّ عليه، مع ذلك، أن يكونَ محتاطًا؛ فترنَّ يدري ربما نفَّذَ أخو العمياء تهديده وبقُتله، فاعترفت إنَّ له جازًا مدرَّسًا متقاعدًا قال له الكلامُ نفسه «لكنَّه إنسانٌ كثير الوسواس، مثلك!»

...

ومطلما انطفأت المصابيح فجأة، اشتعلتُ على جانبي الشارع، وفي المخازن والدكاكين، وامتلأ الهواءُ بلُغَط الأجهزة وأصواتِ الأغاني والموسيقى، وتوهَّجت الأضواءُ في داخل المحل. قلتُ للأعمى، أنفُخْ على لهب الشمعة، إنَّ الكهرباء عادت. قال: «شفت! قصدي، سمعتُ! أخليك ترجع لشغلك، ومدَّ يده في الهواء، فوضعتُ في كفِّه إناءَ الشاي الفارغ. قال قبل أن ينصرف: «في المرة القادمة، عندما تنقطع الكهرباء في المساء، سوف أضيءُ ليلك بحكاية جاري المدرِّس وزوجتهِ الحسناء.» كما تقول عنها أختي.» ضحكْتُ؛ فهذا الأعمى يحب أن يمزجُ عباراته بكلمات مشرقة. سألتُه وهل لجاره حكاية؟ قال: «لكنَّ واحدًا منَّا حكاية، أستاذ وجدي، لكنَّ واحد حكاية!»

...

لكنَّ بائعَ الشاي لم يرو لي حكايةَ جاره، ولم يبيِّح لي بعد ذلك بأيِّ سرٍّ من أسرارهِ. إذ إنَّ علاقةَ الألفه بيننا انقلبتُ إلى نفورٍ عندما تعرَّفتُ على السيِّدة رجاة وأغرمتُ بها، وراح هو يتجسَّس على حياتي، ويتعمَّد جرحي بتلميحاته القذرة. وصرتُ أَمَقْتُ رُؤيةَ وجهه المحروق، وأتمنَّى موته من كلِّ قلبي.

ولكنَّ ما الذي جعله ينقلبُ عليَّ هكذا؟

هذا ما يحيرُني!

بغداد

الوثيقتان: ردود وملاحظات

تلقت الآداب عدداً من المناقشات للوثيقتين اللتين نشرتهما في العدد الماضي. في ما يلي خمس مناقشات تخص الوثيقة الأولى التي جاءت بعنوان «مشروع للنهضة - مقدمة حوار»، وأما المناقشة السادسة فتخص الوثيقة الثانية «نداء لبناء منبر للإجماع القومي العربي» داخل الولايات المتحدة، «وستنشر المجلة مناقشات أخرى للوثيقتين في العدد القادم.

الآداب

الحوار أولاً

أحمد الخيمسي*

الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الطروح: «كيف نحور بلادنا من الاستعمار»؛ فقد برز التيار القومي باعتباره شكلاً يستجيب لضرورة تحرير الوطن، لا باعتباره مجرد إجابة نظرية عن ضرورة نظرية. وجذر مشاكل الواقع الرئيسية هو الاستعمار: الاستيطاني في فلسطين، والتقليدي في العراق، والاستعمار بأشكاله الحديثة من هيمنة في مختلف البلدان العربية، ولكني ساقترح أن كل مشروع للنهضة هو نقطة انطلاق فائحة للحوار بكل ثرائه بشأن المآزق الذي نعيش به، ونلعبه، ولا نستطيع أن نتجاوزه بالرغم من قدرتنا الكبيرة وتاريخنا.

بدايةً أقول إنني لست ضد «القومية العربية»، وكنت ومازلت أرى فيها مشروعاً لتطوير النضال العربي على أساس المصالح المشتركة في التحرر ونموها على أرضية من التاريخ العربي المشترك بكل روايته. لكن المشروع المطروح يحمل ملامح النظرة القديمة للقومية العربية في ظروف تباينت فيها كل المياد في كافة الأنهار. لقد اختلفت الظروف الدولية والمحلية تماماً، وعانى التيار القومي والماركسي ضرياح شديدة نظريةً وفعاليةً. وأخذت تتخلى أشكالاً ووسائلاً مختلفة للمقاومة. وهذا لا ينفي جوهر الطرح القومي التحرري وسلامته، ولكنه يغير الكثير حتماً.

عرضت الآداب في عدد يوليو وأغسطس وثيقة تحت عنوان «مشروع للنهضة - مقدمة حوار» تبدأ بمقدمة تتناول أبعاد الطرف التاريخي الزامن وتخلص إلى ملامح عامة لمشروع نهضة يندرج تحت مطلب عام: «أية قومية عربية نريد؟» يقوم المشروع على سبعة محاور رئيسية: بناء مجتمع ديمقراطي - السعي إلى الاستقلال الشامل - الوحدة العربية - الكفاية والعدل - العلم والتكنولوجيا - تجديد الذات الحضارية - باندونج جديدة. ثم تطرح الوثيقة الآيات محددة للعمل، منها إقامة مؤسسة إعلامية قومية لإعادة إنتاج وعي عربي جديد، وتحويل لجان مقاومة التطبيع إلى مؤسسة قومية، وغير ذلك من سبل ووسائل عملية.

ولا شك أن كل مشروع هو في جوهره وجهة نظر. ونقطة الانطلاق في الوثيقة المعروضة هي «أية قومية عربية نريد؟» وكنت أفضل لو كانت «ماذا نريد؟» لأن السؤال الأول يفترض ضمناً ومسبقاً أن القومية العربية هي ما نشده وتنفق عليه كل القوى الشعبية والوطنية في الاقطار العربية، وأن «القومية» التي سندد ملامحها ستشكل مخرجاً للمجتمع العربي من أزيمته. كما أن السؤال الطروح: «أية قومية عربية نريد؟» لا يجيب عن السؤال الواقعي

* - كاتب مصري. يكتوؤه في الأدب المقارن.

* - تعليق الآداب: هذا العنوان العريض ليس من اقتراح معني الوثيقة بل من اقتراح هيئة تحرير الآداب، فالقضى التوضيح.

وسأضرب مثلاً واحداً على أن المشروع يُحْمَل نظرة قديمة فالوثيقة تشير إلى حاجتنا إلى «باندونج جديدة» بالرغم من اختلاف الظروف الآن تماماً عن الظروف التي ظهرت فيها باندونج القديمة. لقد كان «عدم الانحياز» أمراً مفهوماً في ذلك الوقت، إذ كان هناك معسكران كبيران، وقلنا إن علينا ألا نناحز إلى أحدهما، وكان ذلك في حبه وظروفه موقفاً وطنياً. ولكننا الآن إزاء وجود قطب واحد، ومن هنا بقنا في أسس الحاجة ليس إلى عدم الانحياز بل إلى «الانحياز»!

وتحدثت للشروع أيضاً عن أن الوحدة العربية بحاجة إلى إقامة دولة عربية على كامل تراب الوطن العربي». وهي أمنية عزيزة أظنّ معها إلى النهاية. لكنّ لها نحن نبحث عن «وحدة عربية» ثلثي لها احتياجاتها، ثم نبحث عن التحرر وعن كلّ ما هو قادرٌ على تطويره ثم هل أصبح مطلبٌ «دولة عربية واحدة» أمراً ممكناً، أم أن الأكثر منطقية الآن هو أن نُحرّج صيغة أشبه بالاتحاد الأوروبي... دون أن يستبعد ذلك أو يسقط صراعاتنا من أجل المستقبل؟

اللائات للنظر أيضاً أن صياغة المشروع تمت من أعلى إلى أسفل، أي انطلاقاً من فكرة «وحدة عربية» ميوماً إلى الواقع العربي الذي

ينبغي أن يتسرّب بذلك الوحدة. وفي اعتقادي أن لكل بلد ظروفه الاجتماعية والسياسية التي تحتاج بداية مختلفة. أيّ تحتاج البدء من ظروف ذلك البلد العربي على حدة، والارتقاء بأشكال العمل التي تتولد في تلك الظروف إلى أشكال عربية أعمّ ملحوظة أخيرة. نحن لم نحدد القوى الفاعلة في كلّ ذلك. أمّ المثقفون (الأرجح أنهم كذلك) وبالتالي، أيّ برنامج عمل يمكن أن يوحّدهم؟ وكيف؟

دعونا بدايةً نُصدّر نشرة أسبوعية إلكترونية لأن المسألة بحاجة إلى إعادة بلورة العقل العربي وتجميع صفوفه. الآخرون لهم مؤسّساتهم، وصحفهم، وقنّاتهم التلفزيونية، ويؤرّون نشرهم، وجيوشهم، وشرطاً داخلتهم، وزناريهم، وأمّالهم. كلّ قوتهم تلك هي من ضغفنا. نحن مبشرون، وهم مُحدّون.

إننا بحاجة إلى الحوار. دعونا أولاً نتحاور أولياً. نحن بحاجة إلى أداة للحوار قادرة على تجميع شظايا عقولنا. دعونا، إننا نُصدّر النشرة الإلكترونية لترتبطنا بعضنا ببعض، فتتعرّف على قونا من جديد، ويذكر كلّ منا أنّه ليس وحده، وأنّ للحقيقة وجوهاً الضخم.

التقاهرة

عادل سمارة*

ملاحظات مقتضبة

٢ - لا بدّ من نقد جذريّ وحارٍ للتجربة السابقة لحركة القومية العربية، قويّ وانظمة على حدّ سواء، وهذا وحده هو الذي يُوصِلنا إلى فهم موضوعه: «قوميتي وليست قومية الطبقات الحاكمة.»

٣ - إن تنمية الوطن العربي هي البية شعبية داخلية، وليست بقرار رسمي. ذلك لأنّ الطبقات الكمبرادورية الحاكمة أصبحت خارج هذه المعادلة، بل عدوة لها. وهذا يؤكّد «التنمية بالحماية الشعبية» التي هي وحدوية بالضرورة وجوهرياً اشتراكي. ويؤكّد وجوب تجاوز الدولة العُظمى التي تقوم بحرب طبقية «أهلية» دائمة ضد الطبقات الشعبية.

٤ - تتمحور الورقة حول الناصرية عربياً، وعدم الانحياز عالمياً. وربما نحن كلّنا من مفصلات تلك المرحلة. لكنّ علينا الاعتراف بأنّ الناصرية انتهت لخدمة البرجوازية الصغيرة، التي تحولّت إلى بورجوازية كبيرة، ومن ثمّ إلى كمبرادور. وعلينا اعترافاً أيضاً بأنّ عدم الانحياز انتهى لصالح معسكر رأس المال، وهو الانتباه الذي ساعده على تفكيك المعسكر الاشتراكي «الذي ليس من بنات أفكار التاريخ الغربي القاهر» عدم الانحياز رغائب شريفة لقادة

الأغزاء في مجلة الأراب، كلّ التقدير لجهودكم ومشروعكم. لا يسمح الهامش الذي وفّرتموه لحوار متكامل. وعليه، فالآتي هي ملاحظاتي مقتضبة حول «مشروع النهضة» مقدمة حوار.

١ - إن العمل من أجل حركة عربية موحدة واجبٌ نأخّرنا فيه طويلاً. فإذا كان مشروع التجزئة ممكناً، فلماذا يكون مشروع الوحدة مستحيلًا؟ وهذا يعني أن الحركة المنشودة يجب أن تكون حركة قومية. فالأمة وجود موضوعي يعي وجوده القومي، والحركة عامل ذاتي يزيد بلورة الوعي القومي ويحوّله إلى حالة تحرر وتنمية ووحدة ولكن الأمة ليست كلّاً منسجماً، بل هي طبقاتٌ تُجمّعها الجغرافيا والتاريخ... إلخ وتفرّقها المصالح المادية الطبقية. لذلك هناك القومية العربية للطبقات الشعبية، وهي وحدوية وتنموية واشتراكية؛ وهناك قومية الطبقات الحاكمة التجزئية والتابعة والمتخارجة. لذا اعتقد أن البعد الطبقي بهذا المفهوم لا بدّ أن يتوّفّر في فريقكم، وإلا فإننا سنكرّر ثانية نلجّ قيادة قومية (بالمعنى العام) لكي نقودنا إلى حالة جديدة من التبعية، فنُسحب الأمة باتجاه قرن كاملٍ جديدٍ من الفترة الانتقالية دون أن نتنقل فعلاً.

* كاتب فلسطينيّ مقيم في رام الله. رئيس تحرير مجلة كتعان.

افذاذ، لكنّه لم يتحوّل إلى مشروع لأنّه افتقر إلى أساس فكريّ وطبقيّ موحد. فليس شرطاً أن يتعاون العالم الثالث لمجرد أنّه عالم ثالث.

٥ - في نقد الغرب غيّبت الورقة، إلى حدّ كبير، أساسه الطبقيّ الرأسماليّ. وربما لهذا السبب يبدو مشروع الورقة مشروعاً لدولة رأسمالية عربية. وهذا لن يقود إلى التنمية والوحدة.

٦ - اعتقد أنّ العولة مرحلةً جديدةً في تطوّر الرأسمالية العالمية تجاوزت الإمبريالية التي رآها لينين «الأعلى في تطوّر الرأسمالية». العولة ليست مجرد مصطلح؛ إنّها نظامٌ ومشروعٌ طبقيّان. أمّا الغرب الرأسماليّ فعُدوانيٌّ لأنّه رأسماليّ.

٧ - لم يتعاطف العالم مع أميركا في ١١ أيلول، بغضّ النظر عن بشاعة هذا الحدث، بل كان هناك نقاشٌ رسميٌّ سمّح لأميركا بحلق مبررات عديدة لما حصل.

٨ - لم تكن الأنظمة الطُغمرية مستخديةً فحسب تجاه العراق، بل كانت مشاركةً في العدوان بدرجات. فعلت ذلك عام ١٩٩١، وقد تُرسل اليوم جيوشاً إلى بغداد!

٩ - لا أعتقد أنّ للاتجاهات الليبرالية دوراً حقيقياً في مشروع الوحدة المقيل، بما هي متغربةٌ ومتخارجةٌ الانتماء الفكريّ.

١٠ - لا بدّ من ربط الديمقراطية بآساسها، ألا وهو توفير الحريات. كما أنّ نظام الحكم لا يتّسم بالصرية ولا يصبح ديموقراطيّاً إلّا إذا كانت هناك قاعدةٌ موضوعيةٌ تُرغمه على ذلك، وهي التنمية.

١١ - إنّ موجة القوميات الجديدة في حقبة العولة هي في أغلبها ثورةٌ مضادةٌ أحقتها الرأسمالية الموعلة، بخلاف موجة القومية الثانية لحركات التحرّر الوطنيّ في منتصف القرن العشرين، والموجة الأولى في القرن التاسع عشر.

١٢ - علينا الحذر من مخاطر الاستثمارات الأجنبية. كما أنّ مناهضي العولة هم في أغلبهم اشتراكيّون.

١٣ - لا بدّ من مؤسسة فكرية ثقافية، ومن ثم إعلامية.

١٤ - علينا مقاطعةً منتجات كاثافة أعداء الأمة، وليس فقط أميركا.

رام الله

من سلبيات الوثيقة

نجيب عوض*

١ - قد يترك الحرص الواضح، والمبالغة فيه قليلاً، على تقديم طرح شعوميّ، جامع مانع، يستعير الصالح (أو الدارج) من أكبر قدر من الطروحات السياسية والثقافية التي تملأ الشارع ماضياً وحاضراً... قد يترك تأثيراً سلبياً ومفعولاً عكسياً يُوقع الطرح في ملبّيات مفاهيمية وفكرية عديدة ويقدم وثيقةً يعيبها التناقض والتفكك.

تُخلط الوثيقة، مثلاً، إلى «عدم الانحياز» على أنّه افتتاحُ الطلائع القومية على/ وتفاعلها مع الفرقاء الآخرين (ص ١١٦). إلّا أنّ «عدم الانحياز» يُفترض أيضاً بذّ العداء ورفض الصدام الموجّه وغير الموجّه حلّاً للنزاعات القومية والسياسية، وهو ما لا يبدو منسجماً مع اعتبار الصراع مع إسرائيل وأميركا هدفاً قاعدياً كفيلاً وحده بجمع العرب وتعزيز استقلالهم (ص ١١٦). كما أنّه من الضروريّ توضيح المطلق الذي يتّسم بجمع البند الخاص بـ «عدم الانحياز» مع البند الثاني الذي يدعو إلى تعزيز التسلّع وبناب

الترسانة العربية وتوريث الحرب والاحتلال مع عدو صهيونيّ أبديّ من جيل إلى جيل.

ما هو، كذلك، المنطق الذي يتّسم للوثيقة بالبدء بنقد شديد للأنظمة العربية والإقرار بعجزها السافر عن حمل لواء مشروع قوميّ عصريّ (ص ١١٢)، ثم المطالبة بإعطاء تلك الأنظمة دورها القياديّ لتُشرف على فعّاليات الأمة والتأكيد على دورها الضروريّ اليوم (ص ١١٤)؟ كيف يُمكن قولُ هذا دون أن تضمّ الوثيقة أولاً بنداً صريحاً يدعو إلى تغيير الأنظمة التوتاليتارية التي، بسبب سيطرتها على فعّاليات الأمة العربية، زوّعت الفساد والتخلّف والتأخّر الشامل على مدى عقود طويلة؟ اليس الأجدر أن تدعو الوثيقة إلى كلّ يد الأنظمة عن مؤسسات المجتمع المدنيّ كي تقوم تلك الأخيرة بدورها الفعليّ، فتراقب هي فعّاليات ومؤسسات البلدان العربية حرصاً على الشفافية والمحاسبة العادلة؟

* كاتب سوريّ.

* تعليق الأداب: جاء في الوثيقة أنّ «دور الدولة القياديّ في تحقيق التنمية المستقلة أصبح مطلوباً أكثر». وشكّان ما بين الدولة والأنظمة.

٢ - إنَّ الشروع بتأسيس مشروع نهضة قومية عربية جديدة يستدعي، في رأيي، إعادة النظر جديداً ودائماً بمصطلح «عربي». أولُ وأهمُّ مسألة واجهت القوميين في الشرق واستفدنت الكثير منهم فكرةً هي تحديد إجابة منصفة وموضوعية وشمولية لسؤال: من هو العربي؟ وهل مقومات العروبة دينية أم عرقية أم جغرافية أم ما؟^{٩٤}

برأيي أنَّ تأسيس وجودنا القومي على «بنيتنا الحضارية العربية الإسلامية المنفتحة على الحضارة الإنسانية والمتشوقة إلى الحاق بالعصر» (ص ١١٣) قد يُلحظ عنصراً أنثروبولوجياً وثقافياً عربياً جامعاً صحيحاً، إلا أنَّه لا يجيب حقاً عن سؤال ماهية العربي - وهو سؤال لا يُمكن تجاهله مادام المشروع يبغي تأسيس قومية «عربية». كما أنَّه حتى وإن كان إلصاقُ كلمة «إسلامية» بكلمة «حضارة عربية» مصيباً، لكون الدين أحد مكونات الثقافة القومية

الأساسية، كما يقول إرنست غيلنر في كتابه *الأمم والقومية* (١٩٩٩، ص ١٥٩)، غير أنَّه إلصاقُ إحتياج إلى توضيح ودراسة جادة حين نضعه على التوازن مع دعوة قومية عربية تُلحظ بوضوح التعددية والأقليات وتُخترق بالتنوع العرقي والديني والثقافي في الوطن العربي الفسح.

٣ - يبقى سؤالٌ آخر يثيره الإكثارُ من استخدام اصطلاح «مقاومة» لماذا لا تشدُّ الوثيقة، بالقدر نفسه على الأقل، على تأسيس قومية جديدة على قاعدة «الحوار» لماذا التشديد على «المقاومة» على حساب «الحوار»، وكأتهما طرفاً تقيض (مع أنَّ العنوان يدعو إلى الحوار)؟ اليس غريباً أن يغيب مفهوم الحوار عن بنور تُلحظ الديمقراطية والمجتمع المدني؟ أم أنَّ علينا الاعتقاد أنَّ تحت اللغة إيديولوجيا صدامية قديمة تعيد تقديم نفسها في هيئة طروحات شائعة اليوم؟

اللاذقية

بسام شفيق أبو غزالة*

محمودة... ولكن

أبعث إليكم بأطيب تحياتي واحترامي، وأشير إلى عدد تموز/أب من الآداب، حيث نشرتم ص ١٠٩ وثيقةً للنقاش بعنوان «مشروع للنهضة - مقدمة حوار» داعين القراء إلى الإدلاء بملاحظاتهم حولها. واستجابة لدعوتكم يشرفني أن أدلي برأيي التالي:

لم يسقط العربُ في تاريخهم في مثل هذا الانحطاط الذي هم فيه اليوم. وما أسماه المؤرخون «عصر الانحطاط» كان قياساً على عصور الازدهار السابقة. ولعلَّ هذه التسمية ظهرت في بداية عصر النهضة الحديثة التي انتكست إلى ما نحن فيه اليوم.

والحقيقة أنَّ المستوى الحضاريَّ للمجتمع العربي في عصر الانحطاط لم يكن أسوأ، أو أسوأ كثيراً، من مستوى العالم. أما اليوم فقد تطوَّر العالمُ الغربيُّ بعد الثورة الصناعية دون أن يتطوَّر المجتمعُ العربيُّ بما يواكب ذلك التطوُّر، حتى باتت الفجوة الحضارية بيننا وبين تلك المجتمعات بحيث يظنُّ المرء أنَّ من المستحيل أن تُلحق بها من غير معجزة ربَّانية. ولو تُلحَّص المرء ما حوله مما لا يستغني عنه في حياته اليومية لما رأى ما يصنَّعه العربُ إلا النَّزْر اليسير. وإذا اتفقتنا على أنَّ الصناعة هي سمة

الحضارة الحديثة، أدركنا مدى تخلفنا عنها. والحقيقة أنَّ الصناعة هي التي أسست للبناء الذي قامت عليه الحضارة الحديثة في أوروبا، إذا لم تعد علاقاتُ المجتمع الإقطاعي تصلح لأهل العصر الصناعي. أما المجتمع العربيُّ فقد بات حائراً بين عادات محلية قديمة لا تصلح للعصر الصناعي، وعادات تُقرضها الاتصالُ بالغرب الصناعي دون أن تجد في مجتمعنا بنية تقوم عليها. ذلك أنَّ مجتمعنا مازال مجتمعاً رعوياً أو تجارياً متخلفاً في أحسن أحواله، يُعتمد على استهلاك منتجات الصناعة الغربية وما ثورته من عادات جديدة، دون أن يتجشَّم أعباءَ إنتاجها، بما يقتضيه ذلك من علم وتقانة، وما يورثه من تطوُّر فكري واجتماعي.

لا شكَّ أنَّنا كنا هدفًا من أهداف الهجمة الاستعمارية للتوسُّعية التي واكبت الثورة الصناعية في أوروبا، فانقضَّ علينا الفرنسيون والبريطانيون بعد انهيار الدولة العثمانية. وكان لا بدَّ لهم من تفتيت وطننا لتسهيل سيطرتهم عليه، فكانت معاهدة سايكس - بيكو التي فصلت العراق عن بلاد الشام، وقسمت هذه أربع دول، أقامت في واحدة منها، وهي فلسطين، دولةً يهوديةً لتتشكَّل حاجزاً بين الشام ومصر ولكن أداة استنزاف اجتماعي واقتصادي وسياسي للعرب كافة. وهذه هي الصورة التي نراها اليوم بعد سبعة وثمانين

* كاتب فلسطيني، عضو المؤتمر القومي العربي.

عامًا من توقيع المعاهدة المشؤومة: أمة مفتتة في وطن مجزأ إلى ٢٢ قطراً، على كل قطر حاكم يسعسى جاداً إلى ابتداء «خصوصية» مقدسة لظفره، تحسباً لودعة شُحِب الكرسي من تحت.

لقد حَقَّقَت الدولة الإسرائيلية هدفها البعيد بإقامة الدولة الصهيونية في خاضرة الوطن العربي. ذلك أنَّ استنزاف العرب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي اليوم حقيقة واقعة. كذلك، بعد انهزام الجيوش العربية عام ١٩٤٨ في فلسطين، كان لا بدّ لكلّ نظام قُطريّ عربيّ من تخدير شعبه بالزعم أنَّه يحضّر لمعركة استرداد فلسطين. فكان لا بدّ من تليفق شعارات ظاهرها الوطنية وباطنها خداع الشعب، كشعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة». فباسم معركة استرداد فلسطين كان الاستبداد واستنزاف موارد الدولة على تسليح عبثي للجيش، وظهور طبقة فاسدة من النخبة الحاكمة.

أمام استبداد النظام القُطريّ العربيّ نهائتِ العمل الحزبيّ الجادُ وحلّت محله أحزاب التظليل للحاكم، وتحوَّلت مؤسسات المجتمع المدنيّ لحماً مقدّماً محفوظاً في ثلاجّة النظام. ولا شكَّ أنَّ للبيئة القَبَلية المتخلّفة دورها في ذلك التهافت، ولكنّ جهود النظام القُطريّ العربيّ في تشجيع القَبَلية والعشائرية - بدعوى الحفاظ على «عاداتنا الأصيلة» - زادت الأمر سوءاً. ولم يكن عصباً تجنيدُ الطبّقيين من المثقفين الذين باعوا أقدارهم وضماناتهم للنظام القُطريّ المستبدّ، بدعوى «الحكمة» والواقعية».

لا بدّ لهذه الأمة، إذن، من أن تتضافر جهودها في عمل منظمّ قادر على الفعل. وكلّ عمل منظمّ محمود مادام يسعى إلى تحقيق

أهداف الأمة، وعلى رأسها توحيدها، لأنّ قوتها في وحدتها، وخلصتها في قوتها. ولقد قامت على المستوى القوميّ مؤسسات مدنيّة هدفها توحيد الأمة، لعلّ أبرزها «المؤتمر القوميّ العربيّ» و«المؤتمر القوميّ الإسلاميّ». كذلك، في غياب الأحزاب الفاعلة، نجحت النقابات في بعض الأنظار العربية في فرض نفسها في التعبير عن طموحات الشعب وهواجسه. ولعلّ أبرزها النقابات المهنيّة في الأردن، التي باتت الحكومات الأردنيّة المتعاقبة تعتبرها شوكة في خاضرتها.

لكنّ لا بدّ لنا من القول إنّه لا تنظيم يُقدّر على فعل التغيير كالأحزاب. ذلك أنَّ العمل في مؤسسات المجتمع المدنيّ الأخرى عملٌ تطوعيّ غير إلزاميّ. أما عضو الحزب فإنّ عليه أن يقوم بما يكلفه به حزبه أو يُحصل من الحزب. لذلك فإنّ كلّ دعوة إلى إنشاء حزب قوميّ عربيّ يعمل في كامل الوطن العربيّ دعوةٌ مضمومة. ولا بدّ لمثل هذا الحزب من أن يدرك الهنات التي كبّلت الأحزاب القومية السالفة، وإمعاناً حزب البعث وحركة القوميين العرب. وهذه الهنات تنظيمية وفكرية، لا مجال في هذه العجالة للخوض فيها.

لذلك أوّيد بقوة الدعوة التي جاءت بها مجلة الآداب «تمهيداً لإطلاق حركة عربية جديدة». لكنّ لي تحفظان على هذه الدعوة: (١) إنّ تصبح حركة فكرية كحال «المؤتمر القوميّ العربيّ». وهنا أسارع إلى القول إنّ لا اعتراض على مثل هذه الحركة. لأنّ الفكر أساس العمل السياسيّ. لكنّ المؤتمر المذكور وإفريهذه الغرض، وقد لا يكون هناك مجرّب لمنافسته. (ب) أنّ مثل هذه الدعوة قد لا تستطيع إنشاء حزبٍ صلبٍ غير مختزق من مخابرات الدول الطامعة في تقويضه.

عمّان

مساهمة في الحوار حول مشروع النهضة العربية — إبراهيم مكايو*

إنّ الحديث عن مشروع قوميّ عربيّ في هذه المرحلة باتي كمخذل أساسي للخروج من حالة التجزئة والتخلف والتبعية المستفحلة، ومن ثمّ فهو للمدخل الصحيح إلى التنمية وللحاق بتطلّوات العصر. بمعنى آخر، التمسك بالقومية العربية كمشروع تحرريّ تنمويّ تقدّميّ أصبح ضرورةً أساسيّة في ضوء الهجمة الإمبريالية الرأسمالية وتقرّر الجيش الأميركيّ بالهجمة على مصادر الثروة والسوق في العالم وفي وطننا العربيّ. ومن هنا أهمية وضرورة المبادرة القومية التي بين أيدينا.

تأتي المبادرة للنهوض بالمشروع القوميّ العربيّ في مرحلة تتعاظم خلالها شراسة الهجمة الإمبريالية الأميركية على كافة مقومات وجود الوطن العربيّ. فقد أصبح واضحاً بما فيه الكفاية أنّ الاستمرار في التعاطي بشكل قُطريّ منفرد مع القضايا المحورية (مثل احتلال فلسطين واحتلال العراق والتخلف الاقتصاديّ في كلّ قطر على حدة) هو ممكن نجاح المشروع الرأسماليّ الغربيّ في الحفاظ على تجزئة الوطن العربيّ وتبعية ونهب خيراته والحيولة دون تقدمه.

* استاذ في علم النفس التربويّ. كاتب فلسطيني في فلسطين ١٩٤٨.

على ضوء ما تقدّم، وبعد مراجعتي الوثيقة المطروحة للنقاش، ومن موقعي في فلسطين الاحتلال الأول، أيّ تحت الاستعمار الصهيوني منذ عام ١٩٤٨، أودّ أن أشارك بملاحظتين حول الوثيقة علّهما تسهّما في إغناء الحوار الجاري.

أولاً، غيب عن الوثيقة بشكل واضح التحليل الطبقي، وحقيقة أنّ الهدف الأساسي هو الهيمنة الاقتصادية وعودة الاستعمار الأميركي إلى المنطقة لا «بسط مفاهيمها» [الولايات المتحدة] الحضارية وثقافتها على مجمل البشرية، كما تقول الوثيقة. ولأنّ كان صراعنا هو مع راس المال الغربي تحديداً، ولأنّ كان الاستعمار هو الذي خلّق الدولة العُظُمَى بهدف الاستغلال الاقتصاديّ أساساً ويتحالف بشكل استراتيجيّ مع الكومبرادور والبرجوازية العُظُمَى التابعة، فلماذا لا يرتكز مشروعنا القوميّ على مواجهة رأس المال بما هو بغيضه، أيّ بمشروع اشتراكيّ تنمويّ يُقَدَّم بالأساس على الطبقات الشعبية العربية التي تُطَحَّن - نياحةً عن رأس المال الغربي - البرجوازيات الحاكمة من المحيط إلى الخليج؛ لماذا لا يرتكز إلى مشروع اشتراكيّ قوميّ يأخذ في الحسبان مصالح الطبقات الشعبية التي تشكّل الأغلبية في الوطن العربيّ ويتكامل ويتسجم مع الحضارة العربية والثقافة العربية والانتماء القوميّ لما يقارب لثلاثمائة مليون عربيّ يعيشون في بقعة جغرافية متواصلة من المحيط إلى الخليج؟

ثانياً، (غيب عن الوثيقة) موقع فلسطيني الاحتلال الأول من المشروع القومي العربيّ، انسجاماً مع مشروع التجزئة، وعلى أرضية التوسيع ومحاولة فرض وجود الكيان الصهيونيّ لكونه

العقبة الأساسيّة في طريق تحقيق الوحدة العربية، تبلّور لدينا خطاباً ليبراليّاً ما بعد عدائيّ إصلاحيّ يتخذ من مفهوم «الوطنية» والحقائق المتساوية في دولة الكيان الصهيونيّ مرجعيّته الأساسيّة في ما يخصّ هذا الجزء من شعبنا، وكلّ ذلك من خلال العمل داخل البرلمان الصهيونيّ مروراً بالإقرار المسبق بشريّة وحقّ وجود هذا الكيان في قلب الوطن العربيّ. الخطير في هذا الخطاب هو أنّه يتشذّب بـ «الهوية القوميّة» العربية للفلسطينيين داخل دولة الكيان الصهيونيّ، في حين أنّه في الحقيقة يطبّق قسراً ويشكّل التوائيّ مفاهيم «الهوية الثقافية» التي يستعيرها من تجربة الأقليات الإثنيّة التي هاجرت بصورة إرادية وتعيش في مجتمعات متعدّدة الثقافات.

نحن الفلسطينيون في الداخل لم نهاجس إلى دولة الكيان الصهيونيّ. وبالتالي فإنّ الحديث عن هويّتنا القوميّة الثقافية بمعنى «نحن هنا وأنتم هناك» ليس مساهمة في شرعنة وجود الكيان الصهيونيّ فحسب بل هو محاولة التواء على مفهوم الهوية القوميّة بحث ذاتها. إنّ الدور اللطيف بفلسطيني الداخل، والذي يجب النظر إليه كجزء أساسي من هذا المشروع القوميّ، هو الحفاظ على هويّتنا القوميّة من خلال مقاطعة مؤسسات الكيان الصهيونيّ وعلى رأسها البرلمان، على أمل الالتحام مع باقي شعبنا وامتناً حين تصبح الوحدة القوميّة واقعاً. إذ لا يكفي التعلّي بهويّتنا القوميّة من بعيد، في حين نؤخّل في التكيف والتعايش على هامش الكيان الصهيونيّ الذي لا يُمكن أن يستوعبنا كأصحاب حقّ شرعيّ في الوطن أساساً.

فلسطين الاحتلال الأول ١٩٤٨

ملاحظات على «نداء لبناء منبر... داخل الولايات المتحدة» ————— مسعد عرييد*

القضايا، فإنّها تبقى مشروعاً دياكتيكيّاً وديناميكيّاً يسعى دوماً إلى الارتقاء.

٢ - يتطلّب الإجماع أرضيّة مشتركة ورحبة في المفاهيم والأهداف، إلّا أنّه يُبقي على فسحة للاجتهاد والحوار وتراكم التجارب والإنجازات.

٣ - القوميّة العربية هي قوميّة الطبقات الشعبيّة ومصلحتها، خالّة من الشوفيّة العرقيّة. تُرفض الانفلاق وتدعو إلى الانفتاح على المجتمعات والأقليات الإثنيّة الأخرى وإلى الإسهام معها في بناء مستقبل أفضل.

في ما يلي بعض الملاحظات التي أرى أنّ الوثيقة الثانية، الخاصة ببناء منبر للإجماع العربيّ داخل الولايات المتحدة، لم توضحها أو لم تاتر عن ذكرها. ونظراً إلى ضيق المجال، اقتصر على بعض المفاهيم الأساسيّة لأيّ مشروع يتصدّى لمهام الجالية العربية في الولايات المتحدة.

الجالية والوثيقة

١ - يجب فهم الوثيقة على أنّها مبادرة جديّة وجريئة لتنظيم واستنهاض جهود الجالية. وهي، وإنّ لم تقم بالإجابة عن كافة

* طبيب وكاتب عربيّ مقيم في الولايات المتحدة.

٤ - يقوم المجتمع الأميركي على التعددية العرقية والثقافية والدينية. وعليه، فإنّ الاندماج والتعايش المشترك داخل المجتمع الأميركي وبين الأقليات لا يعينان ولا يتطلبان الانسلاخ عن الانتماء العرقي والهوية القومية والثقافية.

٥ - علينا أن نساند النضالات العادلة للطبقات المستغلة والمهشمة والأقليات الإثنية الأخرى في الولايات المتحدة، إن شئنا أن نطالبها بمساندة قضايانا.

٦ - لا يكتمل هذا النقاش دون فهم مادي وطبقي للجالية العربية بشتى قطاعاتها والتي تصطف، كالأقليات الأخرى، في مواقع طبقية داخل البنية والنظام الأميركيين.

التناقض: طبيعته ومركبته

١ - إن الغاية المنشودة من النضال بكافة أشكاله هي إلغاء الاستغلال. ولما كان النظام الرأسمالي يحتمل في تشكيلته الاجتماعية وطبيعته علاقات الإنتاج التي يقوم عليها أسباب الاستغلال، فإن نضال الشعب الأميركي وكافة الأقليات في الولايات المتحدة يجب أن يتجه نحو مناهضة الرأسمالية.

٢ - ليس النظام الرأسمالي ظاهرة طبيعية ولا إجابية ولا حتمية في مسيرة التطور البشري. كما أنه ليس تعبيراً عن الطبيعة البشرية ولا نتيجة لحاجاتها. على النقيض، فقد أودى هذا النظام بالبشرية إلى هاوية سحيقة من الفقر والاستغلال. أما إنجازاته التكنولوجية فقد خَصَصَ جلّ فوائدها في شريحة رقيقة من أثرياء المجتمعات الرأسمالية. وعليه، فإنّ الجاهيل والطبقات المسحوقة تتشبّت بالحق والقدرة على رفض هذا الخيار والسير في درب آخر.

٣ - تهدف الحروب ضدّ الشعوب الفقيرة إلى السيطرة على مواردها، وتحقيق الربح الأقصى، وتغذية السوق المحلية في المجتمعات الرأسمالية، والإيفاء بحاجات النظام الرأسمالي وحلّ أزمة البنيوية ويسري هذا أيضاً على الحرب الأهلية (الداخلية) التي يشهدها النظام الرأسمالي ضدّ الفقراء والمهشمين والمؤنّين في المجتمعات الرأسمالية. وعليه، فإنّ الإمبريالية والعنصرية هما إفرازان حتميان للنظام الرأسمالي.

٤ - ليست العولة مجموعة من المفاهيم والأنساق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فحسب، بل هي حقيقة في تطور النظام الرأسمالي. أما الإمبريالية فهي المشروع السياسي والاقتصادي للرأسمالية. ويناءً عليه، فإنّ الفكر المعادي للهيمنة والعولة هو بالضرورة معام للرأسمالية والإمبريالية والعنصرية. ولا يكتمل نفسائاً، إذن، من دون الربط المحكم بين العولة والإمبريالية والعنصرية.

٥ - يتّغن التحدي، إذن، في النضال ضدّ الرأسمالية والإمبريالية والعنصرية، إذ ترتبط كافة القضايا التي عالجتها الوثيقة [الثانية]

بالظروف المادية التي أفرزها هذا النظام. ووفقاً لذلك، فإنّ شات الجالية العربية أن تحمي حقوقها وأن تتخذ موقعها الطبيعي في النضال المشترك مع الجاليات الأخرى، فعليه أن تتخربط في النضال من أجل محور الرأسمالية.

النضال: طبيعته ومركبته

١ - يتوجب على الحركات الشعبية دمج نضالها (الاجتماعي والسياسي) من خلال تطوير الآليات السياسية. فالمطالب التي دعت إليها الوثيقة تعبّر عن مطالب العديد من الأقليات الإثنية الأخرى (اللاتينية والمناشدة والأسبوية... إلخ) إضافة إلى التقدميين والاشتراكيين الأميركيين.

٢ - لم يعد ممكناً، في سياق النظام العالمي وموازن القوى الراهنة، النظر إلى نضالات الشعوب المستغلة والأقليات المضطهدة منعزلة ومفتككة بعضها عن بعض، ففي هذا انتحارها المؤكد. وعليه، يتجمل على الجالية العربية أن تتناضل مع طبقات الفقراء والمهشمين والأقليات الأخرى الملوّنة والمضطهدة. ولا تقوم هذه المشاركة على أساس التضامن والمناشدة الأخلاقية فحسب، بل هي ضرورة تاريخية تنموضع في المصالح المشتركة وأمية النضال.

٣ - يُجْمَع الكثيرون من التقدميين على أنّ «الحقوق المدنية والديموقراطية والدستورية» في الولايات المتحدة إنما هي حكر على الرجل الأبيض. أما الملونون فلن يلقوا إلا التمييز والقمع. وعليه، فإنّ إمكانات النضال لن تتوفّر إلا من خلال مشروع وقيادة يميّزان بمعاداة الرأسمالية والإمبريالية والعنصرية، أي الأركان الأساسية للنظام الحاكم في الولايات المتحدة.

حول المفردات

١ - «الحلف الأميركي - الإسرائيلي»: تخلو هذه المفردة الملوّنة من الدقة العلمية والسياسية. فالحلف يقوم بين أطرف نظرية أو متساوية. أمّا الولايات المتحدة وإسرائيل فليستا طرفين متساويين وإن جمعتهما أهداف مشتركة وأحياناً متطابقة. فالولايات المتحدة هي الهيمنة في المركز الرأسمالي، وأما إسرائيل فلا تعدو كونها إحدى دول المحيط الرأسمالي وذات وظيفة إستراتيجية ومميزة، إلا أنّها تظلّ خاضعة لإملاءات المركز الرأسمالي ومصالحه

٢ - هل نحن «عالم» أم «وطن»؟ في حين تذكّر الترجمة العربية الوثيقة مفردة «الوطن العربي»، فإنّ الأصل الإنكليزي يخلو منها ويكرّر مفردة «العالم العربي»، وتنبع أهمية التمييز بين «العالم» و«الوطن» هنا من أنّ الوثيقة جاءت لتوحيد الجالية العربية ويُفترض أنّها قد حسّنت مسألة القومية العربية ووحدة الانتماء والهوية والوطن. ليس العرب عالمًا بل إنّا وطن. لسنا شرقًا أو غربًا ولا شمالًا أو جنوبًا، بل نحن عربيّ.

ثوس آنجلس

لأن لا أفق عربيًا من دون اتحاد عربي

أفكار في تجديد القومية العربية

الأدب ١٢/١١، ٢٠٠٣ - ملف من إعداد: سماح إدريس ومحمد جمال باروت

من محتويات الملف:

- الطاهر ليبب: الخطاب و القومي
- عبد الإله بلقزيز: المثقفون والقومية العربية - فريضة المراجعة
- شمس الدين الكيلاني: الفكرة العربية بين إخفاقات الماضي وتطلعات المستقبل
- أحمد فائز القواز: المشروع القومي العربي - مراجعة من أجل بداية جديدة
- أحمد صالح الملاً: النظم القومية وتهشيم المجتمع السياسي العربي
- جاد الكريم الجباعي: من الإثنية المذهبية إلى القومية الديمقراطية
- ياسين الحاج صالح: سجن الشعوب - الشرق الأوسط والاجتماع السياسي الشرق أوسطي

تتمة الافتتاحية ص ١

دع المزاح جانباً... يا رفيق!

٤ - كتاب مايكل مور، رجال بيضُ حَمَى (صُنِدَ عام ٢٠٠١ وتُرجم إلى العربية مؤخرًا). جدير بالذكر أن ملايين من النسخ بيعت من هذا الكتاب في الولايات المتحدة وبريطانيا، حليفتي العراق الجديد. فلن يكون ثمة مانعٌ لدى قوات التحرير، كما نأمل، من أن تباع بضعة آلاف منه فقط في العراق اليوم. يتحدثُ مور في هذا الكتاب عن الديمقراطية داخل الولايات المتحدة، وبشكل خاص عن نزاهة الانتخابات التي أوصلت بوش الابن إلى الرئاسة (بعد أن تم إسقاط ١٧٣ ألف أميركيٍّ من حقِّ التصويت في ولاية فلوريدا، معظمهم من السود). ويُقدِّم مور فصلًا كاملاً للحديث عن نجاح الولايات المتحدة في القضاء التام على العنصرية، وهو ما قد يشكلُ نموذجًا يُحتذى لحلِّ مشكلة الأقليات القومية في كافة أرجاء العالم، ولأسيما في العراق المحرور.

لا يتسع المجالُ لذكرِ كُتبٍ مفيدةٍ أخرى تعزِّزُ ثقةَ الحكومة العراقية ومجلس الحكم بالدعوقراطية الأميركية وبالاستراتيجية الأميركية الإنسانية الباهرة. ونعلمُ علم اليقين أن الأولوية عند وزارة الثقافة العراقية الجديدة، وعند رفيقنا الشيوعي، هي تحرير العراق... من البعث وفلول النظام القبوري. ونعرفُ أيضاً أن المجزائية المخصصة للثقافة قد لا تتحملُ شراءَ هذه الكتب وشحنها من الولايات المتحدة أو بريطانيا أو العالم العربي، وأن قوات التحالف لن ترى في نشر هذه الكتب داخل العراق أولوية من أولوياتها. فإذا كان لا بدَّ، يا معالي الرفيق الوزير، من شيء واحد، كتكتوتٍ ورخيص، وقد لا يحتاجون إلى شرائه أصلاً لأنه موجودٌ في كثير من بيوتكم، ولا يتطلبُ إلا نسخًا بالآلة الناسخة عند الضرورة... فليكن مختارات من كتاب لينين، الثورة الاشتراكية وحق الأمم في تقرير مصيرها (كُتب عام ١٩١٦ وتُرجمته إلى العربية دارُ التقدم في موسكو ضمن المجلد السادس من مختارات لينين). وإذا تعذَّر ذلك أيضاً، فليتشروا في أرجاء العراق المُقطَّع المُخالِد التالي من الكتاب:

«يترتب على الاشتراكيين الإيطاليو فقط بتحرير المستعمرات، فوراً، وإطلافاً، ودون أي تعويض... وإنما ينبغي عليهم أيضاً أن يؤيدوا ويساندوا، بأشدِّ العزم والتصميم، العناصر الأكثر ثورية... ضدَّ الدول الإمبريالية التي تُضطهدُها».

سماح إدريس
بيروت

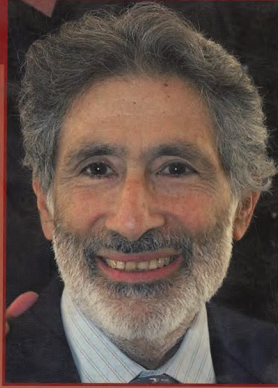
رواية

ميرال الطحاوي

نقرات الأطباء

دار الآداب





برحيل إدوارد سعيد تَخْسَرُ الشَّجَاعَةُ الأخلاقيةُ واحدًا من أبرز أبنائها البررة. فلم يكن إدوارد سعيد مناضلاً في سبيل فلسطين والمظلومين في العالم كافةً وفي الوطن العربيّ بشكل خاصّ فحسب، بل كان أهمّ ما فيه جرأته على قول الحقيقة غير هيّاب في وجه جميع السلطات السياسية والعسكرية والدينية والاجتماعية والنقدية الأدبية. كان حاضراً دائماً، يخافه العنصريون والمستسلمون ومسّاحو الجوخ. لسأته أسلط من كلّ السلطات، وقلمه لا ينفكّ ينعاً في الأورام الخبيثة، وكلّ ذلك بفضل ثقافته الموسوعية وحسه النقديّ الإنسانيّ.

عزّأونا في مجلة اللّوالب ودار الآداب أنّ الشعب الفلسطينيّ لن يَخْذَلَ انتفاضته، وأنّ أفكار إدوارد سعيد ستظلّ مشعّة في ملايين العيون والأفئدة ضدّ الاستعمار والاستيطان و«السلام» المزيف، ومن أجل عالم لا يعترف بحدود ولا موانع.

يَصْعب القول لمحبيّ إدوارد وقراءه «العوض بسلا متكم». لا عوض عن إدوارد بشيء ولكن أقرب ما قد يكون إلى «العوض» هو أن يسعى كلّ منا إلى ممارسة شيء من المثلّ والقيم التي دعا إليها ومارسها حتى اللحظة الأخيرة.

اللّوالب

إدوارد سعيد باق... بشجاعته وقيمه